قاسيون

العدد 531
السبت 17 كانون الأول 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (36.859.751) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

الاستعصاء والفرز.. سورياً!

◄ د. قدري جميل

تقترب الأزمة السورية من استحقاقات هامة.. فبعد أشهر مديدة من التوتر، أطرافه النظام وقوى المعارضة المختلفة والحركة الشعبية، وصل الاستعصاء إلى مداه الأقصى، ووصلت الأمور إلى منعطف هام ودقيق وحساس.. فالنظام لم يستطع حل الأزمة رغم تكرار أطراف منه ولعدة مرات خلال الأشهر الأخيرة أنها «خلصت»... والمعارضة لم تستطع أن تصوغ برنامجاً حقيقياً وفعالاً للخروج من الأزمة.. والدليل على ذلك هو استمرارها, أي الأزمة، كما أن الحركة الشعبية لم تستطع أن توسع حركتها الاحتجاجية أكثر بكثير من الحدود التي كانت عليها في الأشهر الأولى من ولادتها، كما أنها لم تستطع أن تطور شعاراتها ورؤيتها وبرنامجها بما يتفق مع إيقاع وضرورات الواقع نفسه، وحاجاتها هي نفسها.

أين هي المشكلة إذاً؟ إن تشخيص المشكلة واكتشافها يرتدي أهمية كبرى لتجاوزها.

لقد كان العائق الأكبر أمام الجميع في الأشهر الماضية هو ارتفاع منسوب التدخل الخارجي ووصوله إلى حافة التدخل العسكري الخارجي المباشر للغرب الامبريالي... فهو أعطى المبرر والحجة للنظام لنقل مركز اهتمامه من الحل الداخلي إلى مواجهة الخطر الخارجي، الأمر الذي فاقم المشكلة الداخلية أكثر.. ناسياً أو متناسياً, ولا فرق موضوعياً بينهما, أن أحسن طريقة لمواجهة الخطر الخارجي هو السير الحثيث نحو إيجاد حلول فعالة للمشكلة الداخلية تتجاوز الحلول الأمنية البحتة نحو حلول سياسية واسعة النطاق.

كما أن احتمال هذا التدخل أربك أطرافاً هامة من المعارضة الوطنية, الضعيفة أصلاً ميدانيا وعلى الأرض, وجعلها تأخذ موقفاً انتظارياً ذا طبيعة تأجيلية على أمل الاستفادة من نتائج هذا التدخل وقطف ثماره دون بذل جهد كبير، ودون التورط بتأييده العلني، بل حتى بالإعلان عن مواقف ضده من حيث الشكل.

والأمر لم يكن أحسن حالاً عند القوى المتطرفة في بعض الشارع التي أوصلتها عقليتها التأرية إلى «القبول بالشيطان» دون الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للشعب والوطن..

وحين الكلام عن كل هؤلاء أعلاه لا ننسى دور القوى المشبوهة المرتبطة بالخارج علناً، سياسياً ومادياً، والتي كانت تنفذ طلباته، والتي تمارس تأثيراً مباشراً وغير مباشر على كل القوى المذكورة..

ونحن لسنا هنا في وارد تقييم موضوعها لأنه بحكم المنتهي بالنسبة لكل وطني، ولكن الذي يهمنا هو الجواب على سؤال: كيف للقوى الوطنية الموجودة في النظام والمعارضة والحركة الشعبية أن تلعب دورها المطلوب منها تاريخياً، وخاصة في لحظة تراجع احتمال التدخل الخارجي العسكري المباشر، وما يمكن أن يحدثه من تغير في قاعدة المعطيات؟

– إذا لم يستطع النظام أن يعزل قوى الفساد الكبير من بين صفوفه، المعادية للإصلاح الحقيقي، والمعادية حتى العظم للحركة الشعبية، والمعادية عملياً للمخرج الآمن من الأزمة، فإنه لن يستطيع الاستفادة من اللحظة التاريخية الجديدة وغير المسبوقة التي سببها الموقف الروسي والصيني في الوضع الدولي الناشئ مجدداً، وسيدفع البلاد إلى حلقة جديدة من الأزمة أكثر تعقيداً من التي سبقتها, وأعلى كلفة بكثير.. وغير مؤكد في هذه اللحظة قدرة البلاد على تسديد فاتورتها، وبالتالي الكارثة التي سيسببها ذلك.

– إذا لم تستطع المعارضة الوطنية القطع الكامل مع المعارضة غير الوطنية وإيقاف كل أشكال الغزل معها، والانتهاء من سياسة الكيل بمكيالين تجاه الأصدقاء والأعداء، فإنها ستتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة ستدفع هي بالدرجة الأولى أثمانها وصولاً إلى زوالها من الخارطة السياسية الجديدة نهائياً، مع ما يحمله ذلك من مخاطر زيادة آلام ولادة سورية الجديدة.

– إذا لم تستطع الحركة الشعبية أن تأخذ موقفاً حازماً وقاسياً ونهائياً من المتطرفين الذين نموا على أطرافها وحواشيها، فإنها ستكون المتضرر الأول، وستذهب تضحياتها الجليلة سدى، ولن تغفر الأجيال القادمة لأولئك الذين أضاعوا فرصة تاريخية أمام الشعب السوري كي ينطلق إلى فضاء الحرية والكرامة الحقيقية..

إن إنجاز كل طرف المهام المطلوبة منه سينهي الفرز الأولي الضروري في الفضاء السياسي السوري، ولكن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه مطلوبة من الوطنيين من أهل النظام، لأنهم سيضربون المثل للآخرين، وسيدفعونهم في الطريق الصحيح، ما سيوفر الأجواء لولادة حكومة الوحدة الوطنية ذات الصلاحيات الواسعة كي تستطيع أداء واجبها تجاه حماية البلاد وحماية الوحدة الوطنية وإحداث الانعطاف الوطني الديمقراطي المطلوب.

■■

بعض فصول الأزمة...



تصوير: فيصل يعسوب

لافروف يجدد استعداد موسكو للمساهمة بـ«المراقبين»



أكد سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي يوم الثلاثاء ١٣ كانون الأول، أن موسكو تدعو القيادة السورية إلى التوقيع على البروتوكول الذي اقترحته الجامعة العربية لإرسال بعثة مراقبيها إلى سورية، مضيفاً أنه إذا كانت دمشق مهتمة بهذا الأمر، فإن روسيا وشركاءها في مجموعة «بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) قد يرسلون مراقبيهم إلى سورية لينضموا للبعثة العربية.

وقال لافروف: «إن توصياتنا التي نقلناها إلى دمشق ونؤكد عليها يومياً، تكمن في الدعوة إلى التوقيع على البروتوكول واستقبال المراقبين في أسرع وقت ممكن». وأضاف «لقد قلنا بشكل علني إننا خلال اتصالاتنا مع قيادة الجامعة العربية والحكومة السورية أعربنا عن استعدادنا لإرسال مراقبينا لينضموا إلى البعثة، إذا كان هناك اهتمام باقتراحنا»، موضحاً أن هناك احتمالا بإرسال مراقبين من دول أخرى من مجموعة «بريكس».

بموازاة ذلك قال لافروف إن هدف المجموعات المسلحة المتطرفة التي تنشط في سورية يتمثل في إحداث كارثة إنسانية من أجل تبرير مطالبها بالتدخل الخارجي في شؤون البلاد.

وأوضح الوزير الروسي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الجزائري مراد مدلسي إلى الوضع في مدينة حمص، قائلاً إنه يجذب «اهتماماً خاصاً» لأن «المجموعات المسلحة تخرج إلى الشوارع ليلاً من أجل قصف نقاط تابعة للجيش ومباني إدارية ومستشفيات ومنشآت أخرى في البنية الاجتماعية للمدينة»، حسب توصيف الوزير الروسي الذي أردف: «لاشك في أن هدفهم يكمن في إثارة كارثة إنسانية كي تكون لهم ذريعة للمطالبة بالتدخل الخارجي».

وتعليقاً على مطالبة الدول الغربية روسيا والصين بتأييد مشروع قرارها بشأن سورية في مجلس الأمن الدولي، أكد لافروف أن بلاده تعارض فرض عقوبات على سورية وتوجيه إنذارات لها، قائلاً: «إننا غير مستعدين للجوء إليها (العقوبات) إلا عند الحاجة القصوى».

وأعاد لافروف إلى الأذهان أن مشروع القرار الدولي الذي قدمته روسيا والصين إلى مجلس الأمن الدولي مازال على طاولة المفاوضات.

وتابع قائلاً إنه إذا كان الذين يرفضون الضغط على الجناح المتطرف المسلح في المعارضة السورية، يتهمون روسيا بعرقلة عمل مجلس الأمن، فإن هذا الموقف يمكن وصفه بأنه غير أخلاقي.

وأضاف أن روسيا تؤيد اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن سورية، ولكن من أجل البحث عن سبل للسلام وليس من أجل زيادة الضغط أحادي الجانب، مشدداً على أن روسيا تدين العنف مهما كان مصدره.

بلاغ عن المجلس المركزي للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

عقد المجلس المركزي للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير اجتماعه الدوري بدمشق، وبحث تطورات الأزمة الوطنية العميقة التي تمر بها البلاد، واستمرار التآمر الخارجي الإمبريالي – الصهيوني – الرجعي العربي الذي يستهدف سورية أرضاً وشعباً وسيادة، ولاحظ في ظل الوضع الناشئ ما يلي: – تعثر المشروع الإمبريالي بالتدخل العسكري المباشر، وذلك بسبب المتغيرات الدولية ونشوء وضع دولي جديد، أبرز ملامحه الموقف الروسي والصيني الرافض للتدخل العسكري في سورية، مما أدخل المشروع بحالة أزمة، وهو يحاول الآن إنجاز ما لم يستطع إنجازه من الخارج، بواسطة أذرعه في الداخل عبر دعم المسلحين، مستفيداً من الحلول الأمنية البحتة التي لا يمكنها أن تعالج المسألة سياسياً، وفي العمق.. وفي هذا الإطار فإن الاجتماع توقف مطولاً عند ما يجري في محافظة حمص تحديداً، وأبدى قلقه من تصاعد الأعمال المسلحة والعنف وإراقة الدم السوري.

– إن الوطن والمجتمع ما يزالان في خطر محدق، مما يتطلب القيام بإجراءات استثنائية منعاً من تفاقم الأزمة أكثر فأكثر..

وخلص الاجتماع للنتائج التالية:

١– لا بديل عن حكومة وحدة وطنية مستعجلة ذات صلاحيات واسعة، تكون مهمتها الأساسية تعبئة قوى المجتمع النظيفة، في الموالاة والمعارضة والحركة الشعبية، للدفاع عن الوطن وعن الوحدة الوطنية، ضد كل من يتآمر عليها، سواء كان مختبئاً في النظام، أو يعلن جهاراً ارتباطه بالخارج..

٢– إن حكومة من هذا النوع هي القادرة على البدء بجسر هوة الثقة بين الدولة وبين المجتمع بكل أطيافه..

٣– إن حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات سياسية واجتماعية واقتصادية، هي الوحيدة القادرة على العمل من أجل حل الصعوبات الناشئة نتيجة السياسات الاقتصادية– الاجتماعية التي كانت سائدة قبل الأزمة بسنوات، ونتيجة الحصار المفروض على البلاد بسبب تداعيات الأزمة، وهي التي بإمكانها أن تضع الأساس للانعطاف الجذري في السياسات الاجتماعية الاقتصادية لمصلحة غالبية المجتمع.

– يتوجه المجلس المركزي للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير إلى النظام للتعامل الجدي السريع مع هذا الاقتراح.

– ويتوجه المجلس إلى قوى المعارضة الوطنية للتفاعل الإيجابي مع هذا الاقتراح لأن الوطن أهم من المعارضة ومن الموالاة.

– كما يتوجه إلى الحركة الشعبية الاحتجاجية السلمية كي تلعب دورها المطلوب منها ضد من يحاول تلويثها بالعنف أو بالشعارات الغريبة عنها وعن أهدافها الوطنية.

إن هذه الحكومة مطلوبة الآن وليس غداً، وعلى النظام أن يعي مسؤوليته في هذا الإطار، وأن يقوم بالخطوة الأولى في هذا الاتجاه، والتي دونها لا يمكن أن تتم هذه العملية.

إن التعبئة الشعبية بهذه الطريقة هي الوسيلة الوحيدة لحماية البلاد داخلياً وخارجياً.

إن صلاحية وفعالية هذا الاقتراح – كما أثبتت الأحداث– محدودة زمنياً، والتأخر في انجازه سيؤدي إلى رفع كلفة المواجهة الداخلية والخارجية.

دمشق ٢٠١١/١٢/١٠

المجلس المركزي للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

بصراحة

اللجان العمالية القاعدية هي الأساس في إنجاح العمل النقابي

◄ ع. ياسين

مع اقتراب التحضير للمؤتمرات النقابية السنوية، يتصاعد الحوار والنقاش داخل أروقة النقابات وخارجها، حول تجربة العمل النقابي خلال الدورة الحالية وآفاق العمل النقابي في الدورة القادمة، هل سيبقى العمل النقابي يسير وفقاً لما هو قائم الآن، أم سيطرأ عليه تغييرات جوهرية لها علاقة بطبيعة الصراع الجاري في البلاد وما سيفرزه من تحولات اقتصادية وسياسية لابد أن يكون للحركة النقابية دور فاعل فيها؟

لاشك أن الحركة النقابية لها دور مهم لابد من أن تلعبة في المرحلة المقبلة والحالية باعتبارها إحدى القوى الأساسية المتكونة تاريخياً وتملك من التجارب والخبرات والإمكانيات ما يجعل موقفها له وزن وتأثير في الأحداث وإلى أي اتجاه ستؤول، فالمعركة الوطنية بكل اشتقاقاتها لن تكون قصيرة، بل طويلة الأمد، وعلى كل الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب من أجل خوضها برنامجاً وطنياً واضح المعالم يقدم الإجابات الضرورية عن رؤية الحركة النقابية المستقبلية.. ومن الأسئلة البارزة في هذا السياق: هل ستبقى القيادات النقابية تدافع عن المنجزات السابقة فقط كما فعلت في اللقاء التشاوري وبعيده، أم ستنتقل إلى تغيير جوهري في علاقتها مع السلطة التنفيذية تؤكد فيها عدم رضاها عن السياسات الاقتصادية التي عمقت التناقضات داخل المجتمع السوري، وخلقت بؤر التوتر الاجتماعي بسبب الفقر والجوع والبطالة وإغراق السوق السورية مما أدى إلى انفجار تلك البؤر لتظهر على السطح أزمة اجتماعية وسياسية عميقة تحتاج إلى حلول جذرية تحقق مطالب الأغلبية الساحقة من السكان في المدن والأرياف التي أوصلت السياسات الاقتصادية الليبرالية أكثر من ٤٠٪ منها إلى مستوى خط الفقر؟؟.

إنه لمن الضروري التأكيد أنه حتى تتمكن الحركة النقابية من إنجاز تلك المهمات أو المساهمة في إنجازها، فذلك يتطلب منها إعادة النظر بآليات عمل النقابات، بما فيها اللجان القاعدية التي لابد من إعادة الاعتبار لدورها المستقل داخل التجمعات العمالية، وعدم الهيمنة على قرارها لأنها هي الأدرى بشؤونها الداخلية وبمطالب تجمعها العمالي، وهي الأقدر على تقييم الأداء المناسب من أجل حماية مكان العمل وحقوق العمال التي تعتدي عليها الإدارات وأرباب العمل في القطاع الخاص.

إن إعادة الشخصية الاعتبارية للنقابات القاعدية ومنع سطو الإدارات وأرباب العمل عليها، سيعكس نفسه على المستويات الأعلى في السلم الهرمي النقابي، بحيث ينتج قيادات نقابية مناضلة تستمد قوتها الحقيقية من القواعد العمالية في التجمعات العمالية في المعامل والمنشآت الخاصة التي ينتفي فيها العمل النقابي المستقل عن إرادة أرباب العمل إلى حد بعيد، مما يجعل العمال في هذه المنشآت خاضعين تماماً لما يقرره لهم أرباب العمل من حقوق، وهي قليلة ونادرة بالرغم من وجود القوانين والأنظمة التي ترعاها الحكومة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وطالما أن الشيء بالشيء يذكر، فإن وزارة العمل تساهم بالإشراف على الانتخابات العمالية، لكنها بمثابة شاهد زور على عدم ديمقراطية الانتخابات العمالية وعدم نزاهتها، حيث يجري فرض قوائم مغلقة يكون الأساس فيها ممثلو أحزاب الجبهة الوطنية، ويجري إكمالها بعدد من المستقلين المحسوبين أيضاً على هذه القائمة المغلقة، التي تنجح بالضرورة، وفي أحيان كثيرة بخلاف رأي العمال المشاركين في الانتخابات. والمطلوب إزاء هذا السلوك أن تكون الانتخابات النقابية القادمة بإشراف القضاء، حيث لا رقابة على قرار العمال في انتخاب من يرونه مناسباً في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم، وأن يكون للقاعدة العمالية حق انتخاب ممثليهم إلى اللجان الإدارية وحق عزلهم إذا لم يؤدوا مهامهم التي ائتمنهم عليها العمال، وبهذا تكون قد عادت الحياة للحركة النقابية وجعلتها أكثر حيوية وجذرية في الدفاع عن مصالح العمال أينما كانوا، في القطاع العام أو الخاص، دون تفريق كما هو جار الآن في نسب تمثيلهم داخل الحركة النقابية، حيث لا يعبر هذا التمثيل عن الحجم الحقيقي لعمال القطاع الخاص بعد أن تضاعفت أعداده وتنوعت اختصاصاته وأصبح يضم عمالاً موصوفين بمهارتهم المهنية والعلمية.

إن تعزيز وحدة الحركة النقابية والعمالية سيجعل الإمكانيات أكبر في التصدي للمهام الاقتصادية والسياسية المطلوب إنجازها، وهذا سيتم فقط عبر التأكيد على استقلالية قرارها وعلى تأكيد الديمقراطية الحقيقية في الانتخابات لكي تصل إلى المواقع القيادية والقاعدية القيادات التي تختارها الطبقة العاملة بكل حرية دون تمييز بهذا سواءً كان سياسياً أم غير سياسي.

■■

عمال القطاع الخاص واقع مرير وأهداف كبيرة



◄ أحمد محمد العمر

يتعرض العاملون في القطاع الخاص إلى أشد أنواع السلب والانتهاك واغتصاب الحقوق، ممارسات لن تجد رادعاً لها ما زال أرباب الأعمال يمارسونها مدعومين من مؤسسة التأمينات ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وها هي الآن تتزامن مع نهاية العام الذي يحمل مأسي جمة من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية انهالت جميعها على المواطن، ممارسات تضّيق على العامل حياته وتخنقه دون أي حل على مر السنوات، حيث أصبحت المؤسسات الاجتماعية التي تؤمّن الحماية للمواطن عبارةً عن «مصالح» يتحكم بها أرباب العمل من خلال موظفي تلك المؤسسات الذين أصبحوا موظفين عند أرباب العمل في القطاع الخاص، وبات عدد لا بأس به منهم يتقاضى أجوراً شهرية على عمله هذا.. أو من خلال ثغرات القوانين المجحفة التي أسسها أرباب عمل القطاع الخاص أنفسهم والتي يبدو أنها ترجح كفة صاحب العمل على كفة العاملين، بالرغم من عرض الكثير من مشاكل العمال في الصحف والتقارير حيث كان لـ«قاسيون» النصيب الأكبر من كشف هذه الألاعيب التي تمارس على العاملين ومازالت متوالية وعلى أشدّها، وخصوصاً في هذه المرحلة حيث الكثير من أصحاب المعامل باتوا يتحججون بالخسارة ويستشهدون بالظروف العصيبة التي تعصف البلاد من حركات احتجاجية رابطين عملهم بالواقع، علماً بأن العقوبات لم تطبق بعد (عقوبات الجامعة العربية) حيث يمارسون الكثير من الحيل لعدم تطبيق الزيادات الدورية (الترفيعات) من خلال التهديد بالطرد والتسريح والتمنين على العمال ببقائهم على رأس عملهم دون طردهم، ولكن لسوء الأحوال لا يوجد زيادات، عدا عن تهرب الكثيرين من تسجيل كامل عامليهم وحرمانهم من التأمينات الاجتماعية.

واقع مليء بالحقائق لابد من عرضه

يعاني القطاع الخاص من هزل في تركيبته وبنيانه ويطلب منه أن يكون رديف القطاع العام، ولكن القوانين التي يتعرض لها من ضرائب ومصروفات في كثير من الأحيان هي مجحفة، وهذه حجة قوية بأيدي أصحاب العمل الخاص، وتجعل منهم سماسرة يعملون بالكمسيون بينهم وبين الدولة، كما وتجعل منهم مندوبي فساد ونهب (ضد العمال) ودائماً تحت غطاء القوانين، وهذا من شأنه أن يضيق على الاستثمار ويحد من توسعه ما يجعله غير قادر على التطور والنمو.

في البطالة وواقع العاملين لدى القطاع الخاص.. يكون القول إن المسبب الأساسي في تراجع أداء القطاع الخاص وسكوت العاملين عن حقوقهم هو مسألة البطالة التي تجعل الفرد يقبل بأدنى الأجور ويتحمل أسوأ المعاملات الإنسانية، وذلك نتيجة الفاقة والعوز الاجتماعي والحالة الاقتصادية السورية الراهنة والسابقة التي لم تتغير منذ مطلع القرن الحالي، حيث عانت قوة العمل السورية من عدة مشكلات غير وقوعها تحت ضغط الحاجة والظروف الاقتصادية الصعبة والاستغلال، فكان هروب هذه الطاقات وتسربها أكبر التحديات- وهي من القدرات الشبابية النازفة إلى خارج البلاد بحثاً عن وضع أفضل، والعمالة في الواقع هي أشبه بالبطالة في الدول الأخرى من خلال دفع تعويضات للعاطلين عن العمل حتى إيجاد وظائف للشباب، وهذا الراتب الذي يتقاضاه العامل السوري بالطبع هو أقل من راتب التعويض في الدول الأخرى من خلال القدرة على الشراء والمعيشة.

الكثير من عمالنا يتعرضون للسب والتوبيخ والاستهزاء بالرغم من المقدرات الفكرية العالية التي يتمتعون بها، حيث تجد في سورية الكثير من حاملي الشهادات الجامعية يعملون في مقاهي الربوة أو مطاعم دمشق القديمة، أو حتى في مطاعم الطبقات الارستقراطية على طريق المطار بأعمال خدمية للزبائن، مثل وضع النارة للأراكيل وجلي الصحون، وفوق هذه المصائب تجد هذا العامل غير مسجل في التأمينات أو لا يوجد له من يحصل حقوقه ولا يتجاوز راتبه ٣٠٠ ليرة في اليوم.

ويسجل في سورية وجود انتهاكات متمثلة بالزيادة السنوية لأجور العمال، حيث هناك الكثير من الآليات التي تتعامل بها معظم منشآت القطاع الخاص من حيث الزيادات، فلا قانون واضح تتعامل به ولا مراسيم تصدر من الحكومة تكرم أصحاب العمل، فالمرسوم الصادر عام ٢٠١١ الذي يحمل الرقم ٤٠ والقاضي بزيادة الرواتب لا شيء يذكر عن تطبيقه إلا في رفع الحد الأدنى من الأجور في التأمينات إذا كان العامل مسجلاً أصلاً، حيث فضل هذا المرسوم قطاع الدولة على القطاعات الأخرى (الخاص والمشترك) المنكوبة، أما من ناحية أخرى فتمارس الشركات في القطاع الخاص سياسة اليد المكسورة التي تأخذ بالتسول ولا تعطي، فحين يقترب العام من نهايته يبدأ العاملون سماع الموشحات السلطوية (لا يوجد بيع، الشركة دوبا عم تمشي حالها، الدولار غالي...) لإيهام العاملين بأنهم غير قادرين على دفع زيادة وحتى لو ترفيعة سنوية من حق العمال، بحجة أنهم خاسرون هذا العام، ومقياس الخسارة لديهم تدفع للحيرة، فإذا حققت المؤسسة أرباحاً خلال العام السابق أو إذا زادت الأرباح ٢٪ عن أرباح العام السابق، يعتبرون أنفسهم خاسرين!.

إذا تخضع أجور العمال في القطاع الخاص لأرباب العمل والقانون محصور في تطبيقه على العاملين المسجلين في التأمينات فقط، والدولة تعتبر الشريحة العمالية كلها تحت سقفها، ويعتبر مسؤولو التأمينات ووزارة الشؤون الاجتماعية أن الزيادات في القطاع الخاص محفوظة وهي أمر مفروض ويجبر رب العمل من خلال على الالتزام بنظام داخلي لكل شركة حسب المادة رقم /٩٥/ من قانون العمل رقم /١٧/ والتي تنص على ترفيع العمال بشكل دوري كل عامين بنسبة ٩٪ حسب هذا القانون.

رواتب مزرية

في جولة «قاسيون» على العديد من المعامل أثناء نهاية دوام العاملين لمقاربة الصورة واقعياً، كانت لنا اللقاءات التالية مع شريحة لا بأس بها من العاملين والموظفين، فالكثير منهم أدلوا بمعاناتهم والقسوة التي يتعرضون لها من أصحاب المعامل من خلال الرواتب وعدم تسجيلهم في التأمينات.

العاملة (أ) والتي تعمل في معمل الوزير للمنظفات الكائن في منطقة (السبينة) قالت: «أعمل هنا منذ أكثر من سنة بدوام /٩/ ساعات وساعتين إضافي وبعد هذا أتقاضى ٩٠٠٠ ليرة مخصوم منها للتأمينات».

وكما أكدت العاملة (ش) أيضاً ومن المعمل نفسه أنها تتقاضى أجراً قدره ٩٠٠٠ ليرة بالرغم من وجود زيادة رفعت من الحد الأدنى للأجور ولم تطبق عليها وعلى العاملين معها.

أما العاملة (ر) والتي تعمل في مطبعة فرفضت ذكر اسمها خوفاً من فصلها قالت: «أعمل ٨ ساعات يومياً وأتقاضى ٦٠٠٠ ليرة سورية فأي راتب هذا يمكن أن تعيش به ٣٠ يوم».

وقالت زميلة لها بالعمل (ر): «أعمل أيضاً معها بدوام ٨ ساعات يومياً واتقاضى ٥٠٠٠ ليرة ونعمل هنا لكي نعين والدنا الذي يعمل عاملاً عادياً في ضاحية الأسد ويتقاضى أجره باليومية ولدينا كل شهر ما يقارب ٧٥٠٠ ليرة أجرة بيت وكهرباء وماء لصاحب البيت»، أما (رسول) الذي يعمل في مواد البناء كالإسمنت وتراب السيراميك فقال: «أعمل يومياً من الساعة ٨ إلى ٨ وبهذه المواد التي تضر بالصحة منذ أكثر من سنة وأنا غير مشمول بالتأمينات واتقاضى ١٢٠٠٠ ليرة».

العاملة (ج) قالت: «أعمل في مطبعة وأنا غير مشمولة في التأمينات ولا يتجاوز راتبي ٧٠٠٠ ليرة وبدوام ٨ ساعات يومياً وعند المطالبة برفعنا إلى التأمينات نتهدد بالفصل».

أما (ا.ز) الذي يعمل في معمل (المنارة) للأدوات الكهربائية فقال: «أعمل ٩ ساعات يومياً وراتبي ٨٠٠٠ ليرة وأعمل إضافي لكي أحسن وضعي وعند الحديث عن التأمينات طلبت مني أوراق ثبوتية لتسجيلي بالتأمينات وإلى الآن لا شيء يذكر فكيف سأعيش بهذا الراتب أما القبول أو البطالة».

إذاً، أين هي مؤسسة التأمينات ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تقول إنها رفعت الحد الأدنى للأجور لديها تلقائياً؟ أم أن مفتشيها يذهبون أثناء جولتهم لبيوتهم!.

عمال غير مشمولين

إن شريحة العمال في القطاع الخاص والنسبة الأكبر منهم عاجزون عن المطالبة بحقوقهم خشية الفصل والطرد كونهم غير مشمولين في التأمينات أو منتسبين لاتحاد العمال، وهذا الأمر يجعل من هؤلاء العمال مستعبدين من أصحاب العمل ويجب تحريرهم من براثن النهب.

حيث قال العامل (أحمد.خ): «إن أصحاب المعامل والشركات لم يقدموا أي زيادات على الأجور مؤخراً بعد صدور المرسوم رقم /٤٠/ حيث أن المرسوم لم يجبرهم على ذلك والرواتب التي يقدمونها لا تكفي لمربي أبقار في إطعام أبقاره».

وبهذا، فإن أرباب العمل ما زالوا يستغلون العامل دون رقيب أو حسيب، ولا يوجد من يراقبهم بعد صدور المراسيم على تطبيقها أو العمل بها، حيث أن مفتشي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل غير قادرين على كشف أبسط أمور الاستغلال ومازال رب العمل يشعر بتململ نتيجة الوضع الراهن والذي بدوره يزيد في التضيق والمعاناة على العاملين من حيث التسريح التعسفي والطرد، لأن التأمينات أصلاً ولو قدمت الاستقالة لديها فلا يوجد عندها أسماء العاملين غير المشمولين، وهذا ما يجعل العامل السوري مهاناً خانعاً يقبل بالأجر مهما كان وكيفما كان الدوام وفصله متى شاء صاحب عمله.

تطمينات ومخاوف

عندما تحصل على المعلومات من المسؤولين الموقرين لا تشعر أبداً بأنك تعيش في أزمة، فالبلد بأمن واستقرار وأحسن حال ولا خوف على أحد وعجلة الإصلاح تدور، وستشمل الجميع وستعم الخيرات على البلاد والعباد، وعندما تلتقي متحدثاً مع المواطنين الأمر مختلف تماماً والواقع عصيب وحياة معيشية مغلوب على أمرها، والفقر آخذ بالاتساع..

وفي النهاية نقول لمسؤولي الدولة: إلى متى ستبقى مصالح الناس والعمال تحديداً مهملة؟ ومتى ستتبنون مصالحهم وتكون من أولويات أعمالكم؟ ومتى ستقومون بالتصدي للفاسدين والمضطهدين وتكرسوا دور النقابات والاتحادات ومسؤولياتها بدور أكبر؟ هذه الأسئلة برسم أجوبتكم...

■■

معدل البطالة في سورية يتراوح بين ٢٢ و٣٠٪



كشف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رضوان الحبيب أن نسبة البطالة في سورية تتراوح بين ٢٢ و٣٠٪، مبيناً أن الوزارة تبحث عن فرصة العمل للمواطن في أي مكان خصوصاً وأن سورية فيها ٢٥٠ ألف وافد إلى سوق العمل سنوياً.

تأكيدات الحبيب جاءت خلال المؤتمر الصحفي الثلاثاء الماضي، بعد موافقة الحكومة على رفع الشريحة العمرية المحددة في برنامج تشغيل الخريجين الشباب، حيث تم شرح البرنامج وتعريفه على إنه «برنامج تشغيل الشباب هدفه تأهيلي وتدريبي اجتماعي، وتم على أساس مسوحات بينت أن نسبة البطالة هي بالفعل بين ٢٢ و٣٠٪».

وأوضح الحبيب أن رفع السن في البرنامج إلى ٣٥ سنة بدلا من ٣٠ عاما بدءا من العام القادم، يمكن اعتباره بـ«النتائج الجيدة التي أظهرها تطبيق البرنامج خلال العام الحالي ٢٠١١».

هذه النسبة التي قدرها وكشفها الحبيب جاءت بعد أن كان المكتب المركزي للإحصاء قد أشار إلى أن معدل البطالة في سورية عام ٢٠١٠ وصل إلى ٨,٤٪ من إجمالي قوة العمل الذي يتجاوز ٥,٥ مليون شخص.

وحسب وجهة النظر الحكومية يهدف برنامج تشغيل الشباب إلى رفد الجهات العامة بكوادر إضافية من خارج الملاك العددي والمساهمة في توفير فرص عمل لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة وإكساب الشباب المستفيدين من البرنامج خبرات عملية خلال فترة التعاقد تزيد قدرتهم على الاندماج بسوق العمل.

والسؤال هو: هل بهذه الطريقة ستستطيع الحكومة معالجة مشكلة البطالة، وإيجاد فرص عمل لأكثر من ٢٥٠ ألف وافد إلى سوق العمل سنوياً؟!.

■■

«نداء الاتحاد العام لنقابات العمال (إلى عمال سورية)».. ما له وما عليه

◄ عادل ياسين

الأزمة الوطنية السورية العميقة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أدخلت قوى المجتمع السوري بحراك سياسي اجتماعي غير مسبوق في تاريخ سورية المعاصر، والحراك هذا لن يتوقف طالما مكونات الأزمة قائمة، بل سيتعمق أكثر فأكثر مع تبلور مواقف قوى المجتمع السوري التي بدأت بتكوين فضاء سياسي جديد، لا يشبه ما كان موجوداً قبل الخامس عشر من آذار، فقد ظهرت قوى سياسية جديدة، ويلوح بالأفق بدء اندثار قوى أخرى، وتتكيف قوى ثالثة مع ما هو جار، محاولة تطوير خطابها وبرامجها وأدواتها بما يحقق لها البقاء على قيد الحياة، والاستمرار بدورها السياسي المفترض.



إن هذا الحراك الاجتماعي السياسي الجاري الآن، هو حقيقة لا يمكن تجاهلها أو القفز عنها، ورؤيتها من زاوية واحدة فقط بأن هذا الحراك هو (مؤامرة)، ولا شيء غير المؤامرة التي تحاك خارجياً من القوى الخارجية، وتنفذها داخليا القوى المرتبطة بها، أن التوصيف بهذا الشكل أمر غير واقعي وقاصر ولا يتسق مع ما هو جار على الأرض، حيث هناك قوى وطنية سياسية وشعبية تناضل من أجل الخروج الأمن من الأزمة بأقل الخسائر الممكنة، وهمها الدفاع عن الوطن ضد أي عدوان خارجي محتمل مع الاستمرار في الحفاظ على الحراك الشعبي السلمي الذي له مطالبه المشروعة السياسية والاقتصادية التي جرى الاعتداء عليها خلال العقود المنصرمة بسبب السياسات الاستثنائية التي اتبعت وبسبب السياسات الاقتصادية الليبرالية التي استكملت ما بدئ به اقتصادياً منذ التسعينات من القرن الفائت.

إن المؤامرة الخارجية لا يمكن لها أن تنجح وتحقق أهدافها إذا لم تجد لها تربة خصبة تنمو وتترعرع فيها، وهذه التربة الخصبة قد أوجدتها السياسات الليبرالية على مدار السنوات السابقة أنتجت فيها بؤر الفساد الكبير وزرعت كل الموبقات التي يحصد آلامها الآن شعبنا السوري العظيم وخاصة طبقاته الشعبية بما فيها الطبقة العاملة السورية، التي استهدفت بنيران غزيرة من جانب السياسات اقتصادية الليبرالية شملت مستوى معيشتها ومكان عملها وحقوقها ومكاسبها كافة، وهنا لا نفرق بين عمال قطاع عام أو قطاع خاص، فالجميع أصابتهم شظايا السياسات الليبرالية في مقتل دون أن تجد الطبقة العاملة السورية من يضمد جراحها النازفة حقداً وكراهية على من تسبب وساهم في نزفها هذا، وتضميد جراحها يعني الوقوف إلى جانبها دفاعاً عن حقوقها ومكاسبها وحرياتها النقابية والديمقراطية التي هي بمثابة الهواء التي تتنفسه كي تستنهض قواها الجبارة في مواجهة العدوان الخارجي وقوى الفساد الكبير في الداخل دفاعاً عن الوطن وعن القطاع العام والقطاع الخاص المنتج باعتبارهما القاعدة والمرتكز الحقيقي لتلبية الحاجات الضرورية لشعبنا في ظل الحصار الاقتصادي المضروب الآن على سورية من كل الجهات، وبأشكال وألوان عدة، هدفها الأساسي تعميق الشرخ القائم بين السياسات الحكومية والطبقات الشعبية التي اكتوت من تلك السياسات، وما زالت تعاني الأمرين منها في تأمين لقمة عيشها واحتياجاتها الضرورية، وكدليل فاقع وراهن على هذه الأزمة الكبيرة، أزمة توزيع مادتي الغاز والمازوت، والارتفاع الجنوني في أسعار المواد الأساسية، مما رتب أعباءً إضافية لا طاقة للفقراء من أبناء شعبنا عليها، ومنهم الطبقة العاملة السورية، حيث وجهت إليها قيادة الحركة النقابية نداءً مذكرةً إياها بدورها الوطني الذي قامت به في مرحلة النضال من أجل الاستقلال عن المستعمر الفرنسي داعية العمال إلى: (تعميق مفهوم الاعتماد على الذات في الصناعة الوطنية والزراعة والطاقة البديلة ومضاعفة الجهود الفردية والجماعية لمواجهة هذه الضغوطات من خلال اتباع نهج اقتصادي تعددي أساسه القطاع العام يحد من كل أشكال الهدر والفساد ويكفل الاستثمار الأمثل لمختلف طاقاتنا الوطنية بما يؤدي إلى تحصين صمود سورية في مواجهة المؤامرة الشرسة..).

لقد حدد الاتحاد العام لنقابات العمال ثلاث نقاط رئيسية من أجل تحصين صمود سورية وهي: الاعتماد على الذات، واتباع نهج اقتصادي تعددي أساسه القطاع العام، والاستثمار الأفضل للطاقات الوطنية، وهذه النقاط المطروحة في النداء هي بمثابة برنامج عمل للنقابات في ظل الأزمة الحالية العصيبة التي تمر بها سورية أرضاً وشعباً.

إن هذا البرنامج المطروح يحتاج إلى آليات عمل وإجراءات حقيقية وملموسة على الأرض، في مقدمتها قطع الصلة مع السياسات الليبرالية التي تبنتها الحكومة السابقة ومازالت إلى الآن تتبناها كنهج اقتصادي اجتماعي جعلت الاقتصاد الوطني (الصناعي ـ الزراعي) رهينة لهذه السياسات واتفاقياتها الخارجية من خلال سياسة الانفتاح الواسع على المراكز المالية الرأسمالية التي تمارس عقوباتها الاقتصادية والسياسية مستفيدة من الميزات الكبيرة التي منحتها إياها السياسات الليبرالية، وهذا يؤكده الميزان التجاري الخاسر المقدر بـ ١٣٢ مليار ل.س في عام ٢٠١٠، ونسب التضخم المرتفعة المقدرة بـ٥, ٧٪ والعجز الفعلي في الموازنة ما يقارب الـ ٤٠ مليار ل.س، وعدم الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، والتركيز والتوجه الفعلي نحو الاقتصادي الريعي (العقاري، السياحي) حيث نمت في هذا القطاع بؤر الفساد الكبير، واستولت على قسم هام من الموارد الضرورية المقدرة بـ٨٠٠ مليار ل.س سنوياً والمفترض استثمارها في الاقتصاد الانتاجي والخدمي الذي سيحقق معدلات النمو المطلوبة لمواجهة الأزمات المستعصية كالفقر والبطالة التي قدرت الآن حسب وزير العمل بـ٢٢٪ حيث الحكومة السابقة قدرتها بـ٥, ٨٪ وارتفاع الأسعار والصحة والسكن والنقل والتعليم وغيرها من المتطلبات والاحتياجات الضروري تأمينها للطبقات الشعبية المتضرر الأول والأخير من استشراء الفساد، وبالتالي إذا ما استطاعت القوى الوطنية والحركة النقابية إنجاز هذه المهمة الوطنية الكبرى، وهي الاستيلاء على الأموال المنهوبة عبر ضرب مراكز وقوى الفساد الكبير، فإن هذا سيؤدي حتماً إلى تبني نهج اقتصادي جديد يحقق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة مرة أخرى، ليس بين الأغنياء والأغنياء وإنما بين الفقراء والأغنياء، الذين يستولون الآن على القسم الأساسي من الثروة، وتتمركز بين أيديهم الموارد الضرورية التي إذا ما جرى تأميمها وإعادة استثمارها في إصلاح القطاع العام وتطويره وتخليصه من ناهبيه، وهذا يتم عبر الاستفادة القصوى من الإمكانيات الكبيرة التي تملكها الحركة النقابية والطبقة العاملة من خلال توزع كوادرها على كل المواقع الإنتاجية الخدمية.

إن تجربة الحركة النقابية مع الحصار الذي فرض في ثمانينيات القرن الماضي تعطينا القدرة للرهان على إمكانية الطبقة العاملة السورية والاعتماد عليها لمواجهة الحصار وإيجاد البدائل المحلية التي تبقي عجلة الإنتاج تدور دون توقف خاصة وأن سورية تملك من التنوع الاقتصادي ما يمكنها من مجابهة الحصار وكسره لجهة صمود شعبنا وتحقيق مطالبه المشروعة التي رفعها الحراك الشعبي السلمي، والذي يتجاهله الكثيرون، ولا يرون فيه إلا خطراً حقيقياً على مصالحهم وخاصة قوى الفساد الكبير التي لا مصلحة لها في تطور سورية نحو دولة مدنية ديمقراطية تكون فيها الكلمة الأولى والأخيرة للشعب السوري من خلال المؤسسات المعبرة عن مطالبه وحقوقه السياسية والاقتصادية والمنتخبة من قبله انتخاباً ديمقراطياً لا تشوبه لوثة المال السياسي أو المال الحكومي.

إن أمام الحركة النقابية تحديات وطنية حقيقية تتطلب منها تجاوز آليات عملها الحالية وخطابها، ورؤية المتغيرات الجارية على الأرض التي أحدثها الحراك الشعبي السلمي، الذي هو مستقبل سورية القادم، وهو من سيطهر الدولة والمجتمع من رجس الفساد الكبير وحلفائه المحليين، وهو من سيوجد الأدوات والآليات التي ستحرر الأرض المحتلة عبر المقاومة الشعبية الواسعة التي لا طريق سواها لتحرير الجولان المحتل.

■■

«تبديل سكن العاملين في الرميلان».. الإدارة ترد..

ورد إلى «قاسيون» رد من المدير العام للشركة السورية للنفط عمر الحمد يوضح فيه بعض النقاط حول ما جاء في العدد /٢٢٥/ من الجريدة تاريخ ٢٠١١/١١/٢٩ بعنوان (وجهة نظر عمالية.. تبديل سكن العاملين في الرميلان يتم على أساس الخيار والفقوس) يبين ما يلي:



قبل توزيع السكن يتم إعداد قوائم بأسماء العاملين المتقدمين بطلباتهم للتبديل وفق الأسس التالية: سنوات خدمة العامل، وطبيعة العمل مع مراعاة ما نص عليه نظام السكن المعمول به بما يتعلق بسنوات السكن في الأقبية والكرفانات.

أما محضر لجنة السكن فلم يتم توقيعه على طاولة الغداء كما نشر في جريدتكم، بل اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات، واتفقت على مجموعة من البنود فيما يخص التبديل تتضمن منح علامات للقاطنين في الطابق الرابع والثالث.. إلخ، وفق ما هو وارد بالمحضر رقم بلا تاريخ ٢٠١١/١٠/١٦ (مرفق صورة عنه) وقد استمر أحد الاجتماعات لمدة تزيد عن ست ساعات عمل لمعالجة هذا الموضوع حيث تقرر من خلاله:

توزيع السكن الجديد للمنازل الشاغرة وفق النسب المعتمدة من السيد وزير النفط والثروة المعدنية، وتم عقد اجتماع للجنة السكن في قاعة الاجتماعات بالرميلان، وخصص لدراسة أسس توزيع المساكن الشاغرة على فئات العاملين، أما تبديل السكن للمتقدمين بطلبات التبديل فقد قررته لجنة السكن باجتماعات سابقة إلا أنه ونتيجة طلب عدد من العاملين مقابلتي لإبداء رأيهم بعدم تبديل السكن للقاطنين لما يترتب على التبديل من أعباء مادية جراء أعمال الصيانة التي يحتاجها المنزل الذي يتم تبديله، تم استعراض هذا الموضوع في نهاية الاجتماع حيث تبين أن عدد المتقدمين لتبديل منازلهم للفئة الأولى /٤٥/ وللفئة الثانية /٨١/ وللفئة الثالثة /٥٠/ حيث طلب أعضاء اللجنة بأن يتم التبديل وفق الحد الأدنى، وبعد المداولة تم الاتفاق على التبديل حتى الرقم /١٥/ للفئة الأولى، وحتى الرقم /٣٠/ للفئة الثانية، وحتى الرقم /٤٠/ للفئة الثالثة بشرط أن يكون لدى طالب التبديل قدم في السكن لمدة لا تقل عن /١٠/ سنوات للفئة الأولى، و/١٥/ سنة للفئة الثانية، وإعطاء مهلة أربعة أيام فقط لمن يبدل وإلا يفقد حقه بالتبديل، تم طباعة محضر اللجنة، وقد تم التوقيع عليه أصولاً في الاجتماع المنعقد بقاعة الضيافة مشيرين إلى أن كافة أعضاء اللجنة قاموا بالتوقيع على المحضر بمن فيهم معاون المدير لشؤون هندسة النفط (وليس كما ورد أن معاون المدير لشؤون هندسة النفط لم يوقع على المحضر) (مرفق صورة عن المحضر).

تضمنت الشكوى الكثير من التجني على مديرية حقول الحسكة، والحقيقة الساطعة التي يعرفها ويقر بها الجميع بأن إدارة حقول الرميلان حريصة أشد الحرص على التقيد بالقواعد والأسس المعتمدة للسكن (توزيعاً وتبديلاً) ولغيره، وهي لم تعط اي استثناء لأحد، وتعتمد على اسلوب العمل الجماعي مع المنظمات (الحزب + النقابة + الوحدة الهندسية....) في كافة مفاصل العمل من خلال لجان تتبع الخطة بالمديرية واللجان الرئيسية (سكن، علاوات إنتاجية، مكافآت...)، ولا يوجد ما يشير إلى أي موقف «جكارة» بأحد كما ورد في المقال مع الإشارة إلى أنه تم احتساب علامات تبديل السكن لأول مرة بقصد العدالة والمساواة بين جميع العاملين وفق محضر معتمد أصولاً (مرفق صورة عنه) أخذين بعين الاعتبار قاطني الطوابق العليا (رابع، ثالث،...)، وجرى التبديل والتوزيع وفق الأسس والمحاضر الناظمة لذلك، وبحضور ممثلين عن المنظمات المذكورة وليس من تحت الطاولة.

أما حول عدم التزام مدير حقول الحسكة بالأسس والقوانين في هذا التبديل كما فعل مع الفني (م.و) الذي... نبين ما يلي:

إن مدير حقول الحسكة لم يبدل لأحد من تحت الطاولة، ولم يعط أي استثناء لأحد، وكل المنازل التي تم تبديلها كانت عن طريق لجنة السكن، وبموافقة جميع أعضائها، ونرغب من كاتب المقال أن يزودنا بالأسماء الكاملة لمن تم تبديل منازلهم من.. ليتم التدقيق والإحالة إلى الرقابة الداخلية في حال وجود اي مخالفة (مرفق صورة عن جدول تبديل الفئة الثانية).

من يقرأ المقال يعتقد أن من يبدل منزله يحصل على ميزات أخرى، والحقيقة إن كافة القاطنين لهم نفس الميزات (كهرباء، ماء، تموين، عائلي...)، والخلاف بين منزل وآخر هو رقم الطابق مع الإشارة إلى أن أعلى بناء يتألف من أربعة طوابق وما دون، وبعض الشقق السكنية قد تزيد مساحتها عن الأخرى بقليل.

أما بخصوص ما ورد حول التأخير بتسليم البيوت نبين ما يلي:

تم البدء باستلام المنازل من القاطنين الذين انتهت خدماتهم (بلوغ سن التقاعد، نقل، وفاة...) وفق نظام السكن المعمول به بعد انتهاء العام الدراسي أي بتاريخ ٢٠١١/٧/١، ونظراً للمكرمة التي منحها السيد رئيس الجمهورية بمنح دورة إضافية ثانية لطلاب الشهادة الثانوية بمختلف فروعها ثم منحهم مهملة إضافية حتى ٢٠١١/٨/٧ بناءً على اقتراح لجنة السكن الرئيسية.

تم استلام حوالي /١٠٠/ مئة شقة وبقي حوالي /٥٠/ خمسين شقة لم يتم تسليمها من قبل شاغليها، وليس لديهم أبناء يتقدمون لشهادة الدراسة الثانوية أو أبناء في المدارس حيث تم اتخاذ الإجراءات التالية:

توجيه تنبيه للقاطنين بالشقق المذكورة عدة مرات عن طريق لجنة الاستلام بضرورة الإخلاء.

توجيه إنذار بتاريخ ٢٠١١/٨/١١ بضرورة الإخلاء.

توجيه إنذار ثان بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٨ بضرورة الإخلاء.

تم إخلاء المنازل المذكورة بمؤازرة قسم شركة الحقول وشرطة ناحية الجوادية اعتبارا من ٢٠١١/٩/٢٧ وآخر منزل تم تسليمه بتاريخ ٢٠١١/١٠/٧.

عقدت اللجنة عدة اجتماعات كانت آخرها بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٦، حيث تم الاتفاق على التوزيع والتبديل وفق ما تم ذكره أعلاه، وبناء عليه لا يوجد تأخير بتوزيع المساكن العمالية، وأن الأوضاع التي تم ذكرها حالتٍ دون التوزيع قبل بدء العام الدراسي كما كان معمولاً به سابقاً. نشير أخيراً إلى أن المقترحات الواردة بالمقال مأخوذة بعين الاعتبار في محضر التبديل المعتمد بالمديرية وفق ما تقتضيه مصلحة العمل والعمال.

■■

المهندس عبد الله الداود يرد:

«أعلن التحدي لمن يستطيع أن يقدم وثيقة أو شاهداً على ما نسب إلي»!

جاءنا من المهندس عبد الله الداود مدير «استثمار سدّي الفرات والبعث» الرد التالي:

«لقد نشرت جريدتكم «قاسيون» في عددها رقم /٥٢٧/ تاريخ ٢٠١١/١١/١٩ مقالاً بعنوان «فساد معلن ونهب للمال العام في سد الفرات العظيم».

وقد ورد اسمي في الفقرة التالية حرفياً ....

«عبد الله الداود مدير المحطة الحالية أقدم على سرقة كابلات نحاس من المحطة تقدر بمليون ل.س باعها في حلب وهناك شهود على ذلك»..

أتمنى على الجهات الرقابية والوصائية ووزارة الري اعتبار كتابي هذا بمثابة إبلاغ للتحقيق فيما ورد بحقي في جريدتكم، وأتمنى أن تقدم ما لديها من وثائق للقضاء أو الجهات الرسمية المخولة بمتابعة الفساد والهدر... إلخ.

أعلنت السيدة فوزية المظهور رئيسة مكتب عمال سد الفرات أنها بريئة مما نسب إليها في مقالكم، ولديكم تصريحاً منها يحمل رقماً وتاريخاً وتوقيعاً أصلياً وخاتماً رسمياً.

أعلن التحدي لمن يستطيع أن يقدم وثيقة أو شاهداً على ما نسب إلي لأن كل ما نسب إلي هو كذب وافتراء، وأستطيع أن أقدم مئات الشهود لدحض هذا الافتراء.

أرجو من جريدتكم أن ترسل الصحفي الذي نشر المقال باسمه إلى مدينة الثورة ـ سد الفرات ليرى المغالطات والافتراء الكبير، والمقصود منه تشويه سمعة العاملين ليلاً ونهاراً في أعظم منشأة في بلادنا الحبيبة.

اقترح على من فبركوا هذا الاتهام الخطير ضدي ألا يكتبوا في جريدة نأمل أن تكون شامخة كقاسيون، بل أن يقدموا أوراق اعتماد لمحطة الجزيرة والعربية وجميع محطات الافتراء والتضليل.

كلي أمل أن تقوم جريدتكم ومن أجل مصداقيتها بإصلاح ما أفسده المقال، وفي حال عدم حل هذا الموضوع من الصحيفة ووفق المهنية الصحفية وميثاق الشرف الصحفي، فأني احتفظ بحق مقاضاة الجريدة ومن حاول تشويه سمعتي.

أرجو نشر كتابي هذا كما هو ودون اقتطاع مرفقاً بتصريح رئيس مكتب عمال سد الفرات.

وفي الختام أقول: نعمل من أجل الوطن غير آبهين بالافتراء والتضليل...

تعقيب «المحرر»:

تشكر قاسيون المهندس عبدالله الداود مدير استثمار سدّي الفرات والبعث لتفضله بالرد، ونؤكد له أن ما تم نشره كان معتمداً على «تقرير عاجل» موجه إلى «سيادة الرئيس» فيه كل التفاصيل التي ذهبنا إليها، وقضايا أخرى لم نتطرق إليها، والتقرير الذي لدينا موقع باسم رئيسة نقابة عمال سد الفرات «فوزية المضهور» التي ربما تهربت من المسؤولية، بالإضافة للصحفي حسن الفلاح، وهذا التقرير كتب بشهادة أربعة مهندسين وهم: جهاد البطل، ويوسف ديب، قصي الجاسم، ومنهل كحيل..

إننا إذ نعقب على ما تفضل به السيد المدير، نؤكد أننا سنقوم بأسرع وقت بزيارة مديرية استثمار سدّي الفرات والبعث للتحقيق في ما التبس.. لأننا نريد العنب، وليس التنكيل بالناطور! وللحديث بقية..

■■

مطبات

مرة أخرى..
في قبضة الفريق الاقتصادي

وكأنها لعبة الأولاد الصغار في شغبهم الشقي، فها هي الأبواب تُفتح بسرعة للقبض على آخرهم وهو يرن الجرس، أما الكبار فيبتسمون في خبث أننا اكتشفنا اللعبة التي يعيدها الصغار حتى يكبروا.

وكأنها ذاك العشق المراهق بين اثنين كما أراد (فريدريك نيتشه) في تعريفه للحب في كونه كذباً يتبادله اثنان بلباقة، فكلا العاشقين يهمسان في لهف الملتاع مشاعر تقودهما في النهاية إلى سرير الشهوة.

هي كذلك لعبة تبديل اللجان وتشكيلها التي تمارسها الحكومة علينا منذ أن عرفنا الحكومة، وكذلك النتائج لا توصلنا إلا إلى معرفتنا بها، وكلانا – نحن والحكومة –ندرك في تآمرنا على الفكرة معرفتنا بتفاصيلها، فلا هي (الحكومة) تريد ما لأجله شكلت اللجنة، ولا نحن مؤمنون بأن اللجنة ستوصلنا إلى تجاوز عوزنا أياً كان شكله.

بالضبط، نحن نتفهم لماذا تشكل الحكومة اللجان والفرق الاقتصادية، وماذا تريد أن تقول لنا، إنها تعمل من أجلنا، ومن أجل سعادتنا، وحياتنا كمواطنين ينتمون إلى عالم يتحسس قضاياه الاقتصادية ليس من فتحة الجيب، بل من جور الحاجة.

وفي الوقت نفسه نحن نقول لحكومة اللجان في سرنا أولاً، وفي العلن حين تقضنا الحوائج.. أهل مكة أدرى بحكومات تتكرر ولا تتطور.

الحكومة الجديدة تعلن عن تشكيل فريق اقتصادي جديد لقيادة انتقال قسري وصعب لاقتصادنا المحاصر، واقتصادنا الذي تركه الفريق الاقتصادي السابق يعاني ويلات خططه وتصوراته عن اقتصاد يعيش فقط في رؤوس أعضاء الفريق، ولا ينتمي إلى مفردات الناس البسطاء، ولا إلى طموحات الحالمين بالانتقال إلى كماليات الحياة دون عناء وبكبسة قرار.

ها نحن نودع إنجازات فريق الدردري بمواطن أكثر فقراً، وأرقام خاطئة تعترف الحكومة الحالية بتناقضها، وأن ما بني على أرقام الفريق السابق أوصل اقتصادنا إلى فجوة التيه دون مروره بطبيعة التحول والانتقال، وكانت مجرد خيالات عن التحول، ورغبات مجموعة بنت مشروعها فقط بسبب تغير أحوالها وحدها.

سيقود المرحلة الجديدة ثلاثون شخصية اقتصادية، واقتصادنا سيبنى على سياسة جديدة للتنمية، وسيحمل آمالنا بتغيير شامل لبنى اقتصاد السوق الذي أحالنا جميعاً إلى طبقة واحدة، وصرنا نتشابه في بحثنا عن أساسيات عمرنا المنكل بالجري خلف ما يجعلنا أحياء فقط.

وبالتالي أتصور معكم من واقع توافقنا على أننا نعرف مسبقاً ما ستحمله سياسة الفريق الجديد من وعود حفظناها على مدار خطتين اقتصاديتين من الحلم، سوف يتحسس المواطن سريعاً تحسن حياته، وسيحتار كيف يلم أموال الزيادات والمكافآت والحوافز، وأما الاستثمارات ستهطل دون مواعيد، والمجالس الاقتصادية المشتركة ستعود إلى فنادقنا العامرة، وستلقى فيها خطب التعاون والشراكة، والقطاع العام سيحظى بنعيم الحفاظ عليه، والخاص لن يكون حظه أقل في سياسة الفريق الجديد، وأما فرص العمل فسيتم تعيين عشرات الألوف من الجالسين على رصيف الانتظار.

معدلات النمو الوهمية لن يكررها هذا الفريق بعد أن تخلص اقتصادنا من حنكة الدردري، وسنتعرف على حكماء جدد يقودون التحول نحو نمو حقيقي لا نحمل نتائجه لموظف هنا، أو خطأ الكتروني هناك، فالفريق الجديد يأتي في وضع استثنائي وعصيب، وسيكون على قدر المهمة الموكلة إليه، وأن سعادة المواطن الجديد مبنية على سياسة الفريق الجديد.

وأما نحن العارفين.. فندرك تماماً كمواطنين أننا لا نتحمل وزر ما ينتج، ولم يشركنا أحد في اختيار الوجوه الجديدة، ولم يسألنا أو يستفتينا أحد، ولكننا لا نقنط من أن يوماً ما سيحمل لنا بعض السعادة والمال، والأرقام وقواعد البيانات هي أسرار يتم تداولها في النهاية بين اللجان والفرق الجديدة في إدانة اللجان والفرق السابقة، وما يهمّنا هو أن نستمر في قرع الجرس، وبهجة مباغتة الجيران.

■ ع. دياب

بين حكومتين.. وسياسة واحدة

المواطن السوري له نظرياته الاقتصادية أيضاً



◄ عبد الرزاق دياب

يستطيع أبو حسن من دكانه أن يحدد ملامح الاقتصاد القادم الذي تعتبره الحكومة الجديدة مختلفاً في إدارته وتوجهاته عن اقتصاد سابق، ليس بكثير من الوقت حدد هويته: فريق اقتصادي فاسد!. ببساطته يحسبها كالتالي، وحسب أسعار المواد بين مرحلتين: (زيت الأونا يا رجل (نط) من ٦٠ ليرة عام ٢٠٠٧ إلى ١٣٠ ليرة حالياً، وعلبة القهوة ماركة (حسيب) تقفز عشرين عشرين.. وأما السكر فهو بيضة قبان اقتصادنا.. بورصة لوحده).

أيضاً يحسبها أبو حسن بحسب دفتر الديون الذي دخلت إليه أسماء جديدة كانت قبل فترة وجيزة تشتري دون تدقيق سعر المادة، وأما الآن فهي في قائمة المديونية، وإن اشترت (بيفاصلك عالليرة).

أبو حسن يرتب بحسبة بسيطة قفزات الاقتصاد السوري للخلف والأمام.. أما حكومتنا الجديدة فتبدو اليوم وقد تفاجأت بأرقام نمو ومعدلات غير حقيقية، وغير منطقية أصدرتها الحكومة السابقة. كيف ينظر السوريون إلى اقتصادهم بين مرحلتين؟ هذه هي مشاهدات ولقطات من أسواقنا، ووجهات نظر أبطالها مواطنون عاديون.. من نمط «أبو حسن».

أرقام واهية؟

بين حكومتين يعيش السوري صراعه في تدبير حياته، وفي الوقت نفسه يعيش الأمل الذي تنزعه واحدة، وتأخذه الأخرى، ولكنهما (الحكومتين) تبديان دائماً حتى في سجالهما الرغبة نفسها في مواطن سعيد، ومكتف.

وآخر صراعات الحكومتين، خصوصاً من باب المسؤولية عما وصل إليه اقتصادنا ما ذكر عن أرقام غير حقيقية قدمتها الحكومة المنصرمة، وسيقت على دفاتر إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء.

يتساءل وزير الاقتصاد مرتاباً حول المنطق في بعض الأرقام التي ساقتها الحكومة السابقة،وهي متعلقة بمؤشرات النمو، والبطالة ، وفرص العمل: (حسب الإحصائيات السورية فإنه كلما زاد الإنفاق ارتفعت نسبة البطالة، وحسب المنطق السوري فإن تقليل الإنفاق يؤدي لتقليص البطالة، وهذا منطق غير مقبول نهائياً ويدل على أن هناك خطأ بالأرقام وهي تحتاج لتعديل، وتساءل إذا كان معدل البطالة مستقراً ويصل إلى ١٢٪ سنوياً فكيف تدخل سنوياً ٣٠٠ ألف فرصة عمل لسورية وتمتص السوق منها ٥٥ ألف فرصة عمل؟).

لا يتوقف وزير الاقتصاد في طرح شكوكه حول أرقام ما أنزل الله بها من سلطان: (كيف أصدق أن مليار دولار لدعم الصادرات تخلق ٣٥ ألف فرصة عمل، هذا الرقم غير موثوق بالنسبة لي لأن الإحصائية هذه مرتبطة مع نسبة البطالة والتضخم غير المقنعين أصلاً).

ولكن في سجالها الداخلي تتوزع المسؤولية على عدد غير واضح الملامح، فمدير تنمية الصادرات رد الأمر إلى أخطاء غير مفهومة من جهات أخرى تعتبر مرجعية للدارسين والمهتمين بالاقتصاد السوري: (هذه الأرقام تعود للمكتب المركزي للإحصاء ونحن لم نقم بأكثر من عملية حسابية لهذه الأرقام لنكشف بعض المؤشرات، وكنا قد اعترضنا مؤخراً على بعض الأرقام التي أصدرها المكتب بعد أن اكتشفنا وجود أخطاء فيها.

اعترافات متأخرة

مدير تنمية الصادرات يتحدث عن تعاملات غير جيدة مع دول الخارج دون تحديد .. ونمو مع رأس مال يعاني: (وصلت نسبة النمو إلى ٣,٣٪ في العام ٢٠١٠ لكن رأس المال كان يعاني من قانون الغلة المتناقصة مع الزمن، كما أن التعامل السوري مع دول الخارج لم يكن جيداً في السنوات الفائتة ولم تساهم الصادرات بأكثر من ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

ويعطي المدير انطباعات للعاطلين عن العمل عن مدى تكبد الدولة عناء تأمين وظيفة، والتكلفة الواقعة على كاهلها في سبيل تأمين راتب شهري لا يغني ولا يسمن من جوع : (وتبين لنا أن كل مليار دولار لدعم الصادرات تخلق ٣٥ ألف فرصة عمل في سورية، ما يعني أن كلفة خلق فرصة العمل الواحدة تصل إلى ٣٠ ألف دولار تقريباً وهو رقم مقبول نسبياً)..

وهو ما دعا الوزير إلى إبداء عدم القناعة والاستغراب، هذا عدا عن أرقام التضخم.

ولكن ما يدفع للتساؤل ما الذي كانت تفعله حكومة العطري في طلعاتها وجولاتها العالمية، وتأسيس المجالس الاستثمارية، والحديث عن استثمارات بالمليارات، وعلاقات تغني عن شراكة أوروبا.

أما عن الداخل فسقطت كل الوعود التي أعطيت للمواطن، والبطالة ترتفع فيما الحكومة تصدر تقارير عن عشرات آلاف الفرص التي من أجلها تخسر ملايين الدولارات.

بين حكومتين.. يوعز وزير الاقتصاد إلى هيئة تنمية الصادرات إرسال دراستها إلى المكتب المركزي للإحصاء ليطلع على تناقضات أرقامه... وهنا أتساءل أنا: ألم يكن أجدى بالسيد الوزير من إحساسه بالغرابة وعدم القناعة بالتحقيق في من يتحمل مسؤولية التناقض، وأين ذهبت هذه الأموال؟

يكتفي السيد الوزير بالقول حسب بعض المصادر الإعلامية: (نتساءل كوزارة اقتصاد كيف لا تركب الأرقام مع المسلمات؟ وسنطلب من الإحصاء أن يقدموا لنا شرحاً ومعالجة ما يحتاج لمعالجة، لأن هذه الأرقام تربك سياستنا وتجعلها خاطئة).

سوق التوقعات.. والتحليلات

البسطاء يحسبونها على (قدهم)، وحسساباتهم لا تدخل في سياسات الحكومة، ولا تساعدها في بياناتها الاقتصادية، لكنها فقط بالنسبة لهم أكثر من مؤشرات لحسابات حياتهم، ومصائرهم، ولقمة أبنائهم.

أبو سليمان البقال الذي يجيد الحساب بشكل جيد، وهو حاصل على ابتدائية (سرتفيكه) يحسبها بطريقته التالية: أنا لا (بشوف) تلفزيون، ولا أفهم بالبورصة، لكنني في الخامسة صباحاً أذهب إلى سوق (الهال).. هناك الاقتصاد، وارتفاع سعر(جرزة) البقدونس ليرة واحدة مؤشر اقتصادي عندي خصوصاً عندما تقول الحكومة أن سبب الارتفاع هو موجة الصقيع، ويكون الطقس دافئاً.

أبو سليمان أيضاً يبيع اللبن الرائب في دكانه ومن صنع زوجته، فهو لا يشتري من الموزعين الذين يعتبرهم لصوصاً، واللبن مؤشر آخر عن ارتفاع الأسعار، وعدم هبوطها إلى الطبيعي عندما يكون الموسم ماطراً، ويقول منتقداً: هؤلاء (الموزعون) شياطين، فقط يهمهم الربح، وهم يأتون باللبن من معامل تعتبر اللبن مثل (الدهان) أي لا تهمهم الخلطة، والحلاّب هو مجرد ذي بقرة زائد بعض الماء، وكيلو اللبن بـ ٤٠ ليرة.

أما عن توقعات أبي سليمان حول مستقبل اقتصادنا السوري: مع قلة الضمير لا أمل، والحالة من سيئ إلى أسوأ.. وعلى الحكومة أن تضرب بيد من حديد (عن جد مو حكي) كل من يمنع عن الناس حوائجهم، وهل من المعقول أنه وفي هكذا أزمة يصبح سعر الشمعة ١٠ ليرات؟.

باسل صاحب سوبر ماركت صغير استطاع خلال فترة وجيزة أن يسرق زبائن بائع الجملة جاره، وهو على عكس أبو سليمان يبيع بالإشاعة، وحسب (السوق بيسوق) هي نظريته الاقتصادية التي من خلالها يبيع ويشتري، وهو يزداد وزناً وابتساماً.

يرى باسل أن سعر باكيت (الجيتان) يعني أننا نعاني، وأن هذا الارتفاع بسبب تدهور الليرة، وانخفاض قيمتها أمام الدولار، كما أن هذا مؤشراً على أن الحصار الاقتصادي يضيق علينا.

يقول باسل: سعر باكيت (الجيتان) حالياً بـ ٨٠ ليرة سورية، وقفز خلال شهر تقريباً ما يعادل ٢٥ ليرة أي زيادة بمعدل ٥٠٪ وهذا ما لم يحصل سابقاً، وأما (الجيتان) القديم فسعره ١٠٠ ليرة.

البسكويت التركي

حتى عن علاقاتنا الاقتصادية في هذه الأزمة يرى بعض المواطنين أنها منظورة من استهلاك بعضها، وفقدان سلع أخرى.

زبون في محل تجاري يسال عن بسكويت من إنتاج تركي، يجيبه البقال: والله ما عاد (جبنا منو).. يتأمل الزبون قليلاً، ثم يضرب كفاً بأخرى كأنما تذكر شيئاً، ويقول بصوت عال: صحيح علاقاتنا مع تركيا (انتزعت).

نظريات الأزمات

فيما يتهم مسؤولون المواطن في أنه السبب الرئيس في أزمة الوقود، ومسؤولون آخرون يعدون الناس بحل أزمة الغاز خلال أيام.. للناس نظرياتهم أيضاً وقراءاتهم.

– مواطنة تنتظر في طابور الغاز الطويل: يعني فجأة تحدث أزمة، ويصبح الغاز بالدور وعند المختار.

– مواطن يعلق على الطابور: من طابور لطابور.

صاحب إحدى محطات الوقود: كان هناك أزمة عادية، ولكن منذ أن وضعوا الشرطة لتنظيم الطابور زادت الأزمة.

يعلق آخر: هذا صحيح، انظر إلى أية إشارة يقف عليها شرطي، يا رجل المكان الذي يتواجد فيه الشرطي يصبح أكثر ازدحاماً.

مواطن تجاوز عمره السبعين، من نوع (المتعيش)، يعمل الآن (ناطور بيدونات) في محطات الوقود.. حيث يقف في الكازيات لمدة اثنتي عشرة ساعة، يحفظ أدوار من لا يستطيعون البقاء في الطابور طويلاً مقابل عشر ليرات على كل بيدون مازوت!!

نقد في التشابه

الأزمات متشابهة في العهدين الحكوميين رغم فارق المرحلة، ولكن المواطنين يرون أن الواقع لم يتغير من حيث الخطاب وتفاقم الأزمة.

أبو نايف: ما الذي تغير، أزمة المازوت قائمة سواء في عهد هذه الحكومة أو التي سبقتها، وما زلنا ننتظر الوعود، و(عالوعد يا كمون).

جاره الخبيث أبو قاسم: يا رجل على (القليل) حكومة العطري وعدت بالدعم ودعمتنا (شوي)، وهذه الحكومة تحدثت عن الدعم ثم (طنشت).

الحاجة أم ياسين (على بساطتها وعمقها) : ما في عنا حكومتين.. ليش صار انقلاب لا سمح الله.. الحكومة هي نفسها ما تغيرت.. والحال متل مانك شايف: ما بتسر لا عدو ولا صديق.. الغلاء هو نفسه، والشحار هو نفسه، والتعتير هو نفسه، والكهرباء والمي والغاز والمواصلات... كل شي كل شي هو ذاته!!

أخيراً... من المسؤول؟

إذا كانت حكومة الأزمة الحالية راغبة في حل معضلات وتركات الحكومة السابقة فمن الواجب عليها الانتقال من حالة الكلام، والاتهامات التي لا تعني فقط لمجرد إطلاقها سوى الركون لأمر واقع لا مسؤولية فيه لأحد مما يحصل الآن.

إن تحديد المسؤول فقط دون محاسبته لا يصب إلا في خانة تكريس الفساد، فأين ذهبت المليارات التي من المفترض أن تنقذ جيلاً من العاطلين؟.. وإن تأمين ٣٥ ألف فرصة عمل كانت بالتأكيد ستحدث نقلة في رؤية الحكومة الإستراتيجية، وتخلق حالة ثقة متبادلة مع الناس.

إن المراقب العادي لتصريحات وزراء الحكومة المعنيين باقتصادنا يؤكد بما لا يدعو مجالاً للشك دور الحكومة السابقة في إيصال الاقتصاد السوري إلى ما هو عليه من تهالك، وأما ما على الحكومة الجديدة فعله فهو ممارسة دورها الوطني في المحاسبة وعدم الاكتفاء بالتنصل من المسؤولية.. فالمواطن أيضاً يحلل ويرى.

الأزمة ما (خلصت) أيها السادة.. إنها تتفجر أكثر!!

■■

بعد غيابها عن أذهان المخططين الاقتصاديين السوريين زماناً طويلاً..

ألم يحن الوقت المناسب لجعل التنمية المتوازنة أولوية لخلق التنمية الفعلية؟!

◄ حسان منجه



ستبقى التنمية المتوازنة، والتي غابت عن أذهان المخططين الاقتصاديين خلال العقود الثلاثة الماضية، وتحديداً في العقد الأخير، ورقة رابحة على طريق التنمية الاقتصادية الفعلية، فغيابها يعد من أبرز الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد السوري اليوم كما عانى منها في الماضي، ولا تلقى الكثير من الاهتمام، كما أنها لا تحظى بتسليط الضوء عليها حتى الآن، فالتنمية المتوازنة كما نريدها ونفهمها، هي ضخ أموال واستثمارات حكومية ووطنية خاصة في شرايين الاقتصاد الوطني بالمحافظات السورية على اختلافها، مما يساهم في خلق تنمية حقيقية في تلك المحافظات، وتؤدي دورها في إعادة الاستقرار إلى تلك المناطق، وتخفيف حدة ومستوى الهجرة المتفاقمة من غالبية المناطق والمحافظات السورية إلى دمشق وحلب، لكونهما مركزي الحركة الاقتصادية.

غياب التنمية خلق الأزمات

قبل الحديث عن التنمية المتوازنة، وكيفية تحقيقها، لا بد من التذكير أولاً، وقبل كل شيء، أن غياب شكل التنمية المتوازنة هذا أدى إلى ابتعاد الفلاح عن الزراعة لعدم نجاعتها، وقدرتها على تحقيق أرباح مناسبة تضمن له الحد الأدنى من المعيشة اللائقة، وهذا ساهم في زيادة معدلات الهجرة سواء إلى المدن السورية الكبرى أو إلى الدول المجاورة، ففي دول الخليج وحدها – حسب التقديرات الرسمية – يعمل ما يقارب المليون سوري، كما تعمقت مشكلة البطالة في المجتمع السوري، وهذا بدوره ساهم في زيادة معدلات الفقر، وبالتالي تراجعت مؤشرات التنمية البشرية في سورية عبر السنوات المتلاحقة، وهذا ما تؤكده الأرقام الرسمية والتقارير الدولية، بالإضافة إلى ذلك، نشأت مشكلات جديدة بفعل تلك الهجرة إلى المدن السورية الرئيسية (دمشق وحلب)، وابسط أمثلتها بروز مشكلة السكن، والتي أدت –بالتزامن مع الاحتكار الكبير الذي تشهده السوق العقارية– إلى ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات في تلك المدن بنحو ١٠ أضعاف خلال زمن قياسي، بالإضافة إلى العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي ظهرت بفعل غياب التنمية المتوازنة وبنتيجتها.

الإمكانات الذاتية مرتكز التنمية

مرتكز التنمية المتوازنة هو الاعتماد على الإمكانات الذاتية للاقتصاد السوري، وهو بشكل أساسي الزراعة والصناعة، فسورية بلد زراعي، والحكومة الحالية سميت بالحكومة الزراعية، وكان بفترض بها من حيث المنطلق، إعادة الاعتبار للزراعة وللفلاح معاً، وهذا يعني بالمحصلة، بناء صناعات وطنية تكون الزراعة السورية أحد مدخلاته، وهذا أهم مرتكزات التنمية المتوازنة، فليس من المنطقي أن نتلف إنتاج المزارعين في سنين «المواسم الوفيرة»، أو نجبر الفلاح على بيعها «بتراب المصاري» بما لا يكفي لاسترجاع فلاحنا «المعتر» لما دفعه على تكاليف إنتاج محصوله الأساسي، بدلاً من تعزيز تلك الزراعات بصناعة مرادفة، كبناء عدد من المعامل الصغيرة للعصير أو رب البندورة في المناطق الأساسية لزراعة الحمضيات والبندورة على أقل تقدير، وهذا سيساهم بالتالي في الاستفادة من المحصول الزائد من تلك الزراعات في صناعات يحتاجها السوريون أساساً، وسيؤدي عندها إلى رفع أسعار المنتج الزراعي بما يحقق هامش ربح بمقدار ٢٥٪ للفلاح، كما سيساهم في توظيف وتشغيل عدد من الشباب السوري في تلك المعامل والمصانع (عمال، فنيين، مهندسين)، ونكون عندها قد حققنا تنمية متوازنة أعادت الفلاح إلى أرضه واعتباره، وبالتالي نكون قد «ضربنا» أكثر من عصفور بحجر واحد..

للقمح ٥٢ صناعة

وما قيل على الزراعات آنفة الذكر ينطبق على القمح، وهو محصول يبنى عليه ٥٢ صناعة تقريباً، بينما لا نستخدم القمح إلا بأربع أو خمس صناعات فقط (خبز، معكرونة)، ونحن ننتج سنوياً ما يقارب ٤ ملايين طن، فالسعي لبناء ٢٠ أو ٣٠ صناعة حقيقية من القمح السوري، سيساهم في زيادة إنتاجنا من تلك المادة الإستراتيجية، وبذلك نستثمر الأراضي الزراعية بالشكل الأمثل، بدلاً من إبقاء ٣٠٪ من الأراضي الزراعية دون استثمار، ونبني عليها صناعات نستغل فيها الطاقات البشرية السورية، باستيعاب الكثير من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

الخيوط تضاعف الاستفادة ٦ أضعاف

والأقطان ليست بأفضل حال من القمح، فنحن ننتج ما يزيد عن مليون طن سنوياً، وهو ما يستنزف الموارد المائية، وفي المحصلة نصدر إنتاج تلك المادة خاماً، علماً أن صناعة الخيوط تضاعف حجم الاستفادة بمقدار ٦ أضعاف مقارنة بتصدير القطن الخام، بينما تصل القيمة المضاعفة إلى ١٢ مثل تقريباً إذا ما أنتج السوريون من أقطانهم الألبسة الجاهزة، وهذه ليست سوى جزء من الزراعات السورية التي يمكن تعظيم الاستفادة منها عبر تصنيعها، كأنصاف مصنعة أو مصنعة، ومن ثم تصديرها بدلاً من بيعها للدول المجاورة وللخارج كمواد خام، على أن لا يجري تمركز صناعتها في المدن الكبرى، وإنما في مناطق الإنتاج الزراعي ذاتها..

التنمية المتوازنة تعني دون شك إنشاء صناعات خفيفة في العديد من المحافظات بما يخدم عملية التنمية الشاملة، وضمن رؤية متكاملة وتخطيط مسبق، حتى ولو ساهم القطاع الخاص في جزء من تمويل أو بناء تلك المشاريع، فالعمل يجب أن يتم ضمن رؤية إستراتيجية واضحة، فالتنمية المتوازنة متعددة المنافع على الصعيدين الاقتصادي – والاجتماعي، وهي الكفيلة بحل العديد من المشكلات الاقتصادية المستعصية المشكلة عبر العقود الماضية..

■■

٦٥٠ مليار ليرة الفاتورة النفطية... والفساد يبتلع أكثر من ٨٠٠ مليار ليرة سنوياً

◄ نزار عادلة



تصريحات عديدة يتحفنا بها وزير النفط منذ سنوات، تقول إن «علينا الاعتراف أن الاستهلاك هو غير مرشد، وعلينا ترشيده لتخفيض الفاتورة النفطية، فعندما نستهلك ٣٧٠ ألف برميل يومياً، منها ١٧٠ ألف برميل مازوت، و١٠٠ ألف برميل فيول، و٥٠ برميل بنزين، إضافة إلى ٤ مليون طن من الغاز، فهذا يعني بالمحصلة ٢٥ مليون طن مكافئ من الوقود، وبقيمة ٢٥ مليار دولار، في حين أن الناتج الإجمالي المحلي بالكامل لا يتجاوز ٤٠ مليار دولار، وتساءل الوزير: هل يعقل أن تكون الفاتورة النفطية ٦٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي؟! ونحن نقوم ببيع المشتقات النفطية للاستهلاك المحلي بأسعار غير حقيقية، وهي تقل بمجموعها سنوياً عن الأسعار الحقيقية بمبلغ ٦٥٠ مليار ل.س، وكان يمكن توفير هذا المبلغ لو تم البيع بالأسعار الحقيقية».

منابع الهدر

هذه التصريحات ليست مقتصرة فقط على وزير النفط، بل إن جميع الجهات الوصائية تتحدث في موضوع دعم المحروقات، والمواد الغذائية، والكهرباء، والماء.. ودعم الرغيف، ولم أجد مسؤولاً واحداً يتحدث عن حزمة إصلاحات عميقة تستأصل التهرب الضريبي أو الفساد والهدر، أو سرقة المال العام من خلال المناقصات، وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، ولو أجرينا تدقيقاً في هذه العناوين لخرجنا بأرقام مأساوية.

قطاع توزيع الطاقة الكهربائية واستثمارها يواجه تحدياً من نوع آخر، وهو ارتفاع فاقد الشبكة الكهربائية الذي يتجاوز ٣٠٪ حسب التصريحات الرسمية، ولكن الواقع يقول أن النسب الحقيقية تتجاوز الـ ٤٠٪ في بعض المحافظات حسب تقرير الاتحاد المهني للكهرباء، وإذا كان الفاقد الفني مقبولاً على الشبكة الكهربائية، وتساوي ١٢٪، نجد أن هذا الفاقد في الدول المجاورة لا تتجاوز ١٪، بينما يزيد الفاقد التجاري ١٣٪، وإذا سلمنا بأن الفاقد الفني لا يمكن التخلص منه إنما يمكن تخفيضه، فإن الفاقد التجاري يمكن الوصول به إلى الصفر، لأنه ينشأ عن الاستجرار غير المشروع من الشبكة، وهذا الفاقد تقدر فاتورته بـ٤٠ مليار ليرة سنوياً.

الفساد الرقم الصعب

المناقصات وعروض الأسعار في الاستيراد والتصدير تشكل الكتلة الأساسية للفساد، وتبتلع أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٢٧٠٠ مليار ليرة)، أما فاتورة الفساد الإجمالية فتصل إلى ٤٠٪ من الناتج المحلي (٩٠٠ مليار ليرة)، وهنا لم نتحدث عن فساد آخر في بعض الشركات الصناعية والمؤسسات الإنتاجية، والذي يتمثل في الهدر، والإهمال، وسوء استثمار المعدات، وانعدام المتابعة الفنية والإدارية، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض مردود المعدات وإنتاجية الشركات.

ويشير تقرير للرقابة رقم ١٨١٦ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٢ الصفحة رقم ٨ إلى أن نسبة الهدر في المياه بمحافظة حمص وتصل إلى ٥٤٪، أما في الريف فيبلغ الهدر ٦٠٪، فإذا كانت إيرادات المؤسسة سنوياً لا تتجاوز ٥٠٠ مليون فإن قيمة الهدر تزيد عن ٥٠٠ مليون ل.س سنوياً.

وفي محضر اللجنة المشكلة من التفتيش لدراسة واقع الهدر في تدمر مثال على ذلك، وقد كانت النتائج مرعبة، وجاء فيه «أن معظم المزارع والفنادق ومنشآت المنقطة الصناعية والمجال التجارية والمكاتب لا تدفع قيمة المياه، ومثال ذلك فندق خمس نجوم لصاحبه (خ.س)، والذي يستجر أنبوب ٤ أنش، ومع ذلك فهو لم يدفع سوى ٢٢٠٠ ليرة سورية خلال عامين»..

فساد من نوع أخر

التهرب الضريبي وجه آخر للفساد، وهو لا يتمثل فقط في اقتصاد الظل الذي يشكل أكثر من ٦٠٪ من الاقتصاد السوري، وإنما في الاعفاءات التي منحت لأصحاب رؤوس الأموال في ظل اقتصاد السوق، والمؤسف أن هؤلاء لم يقيموا مشروعاً إنتاجياً واحداً بكل ما للكلمة من معنى، واقتصروا على الشركات الخدمية (النقل، والمطاعم، والمقاصف)، وتم منح هؤلاء تسهيلات كبيرة منها الإعفاءات الضريبية، وتقول الأرقام أن أكثر من ٢٠٠ مليار ل.س حجم التهرب الضريبي، بدءاً من اقتصاد الظل، مروراً بالإعفاءات بموجب القانون، وصولاً إلى فساد في الجمارك. كما أن هناك وثائق تؤكد أن هناك مؤسسات أبرمت عقوداً مع شركات أجنبية لإجراء دراسات حول بعض المشاريع، ومنها الدراسة مع شركة إيطالية، وصلت تكلفتها إلى ١٩,٧ آلاف يورو، ودراسة أخرى بقيمة ١٩٩ آلف دولار، ودراسة أخرى بقيمة ٧٨٠ ألف دولار، ودراسة أخرى بقيمة ٣٩٠ ألف دولار، ودراسة أخرى بقيمة ٢ مليون يورو، ودراسات أخرى عديدة، ولكن لم ينفذ شيء من الدراسات جميعها، والسؤال المطروح: من المسؤول عن صرف هذه الأموال؟ ولماذا لا تتم هذه الدراسات بخبرات محلية؟ ولماذا لا تتم مساءلة هؤلاء أساطين الفساد؟ وهذه كلها أسئلة برسم وزير النفط الذي يتحدث عن الفاتورة النفطية، والذي يريد أن يوفر هذا المبلغ الكبير على حساب المواطن، متجاهلاً مع الجهات الوصائية بشكل عام أوجه النهب والفساد وسرقة الوطن والمواطن علناً.

■■

هل يحتاج إصلاح القطاع العام لكل هذه الدراسات؟

◄ ستيركوه ميقري

عندما كان القطاع العام يشكل قاطرة النمو في سورية وكان يساهم وحده بـ حوالي ٧٥٪ من الناتج المحلي السنوي، لم يترك الفاسدون داخله و الطفيليون خارجه وسيلة إلا واستخدموها لنهبه وتخسيره لتلك الدرجة التي أصبح فيها بعض المسؤولين ذوي النزعة الليبرالية يتباهون بمساهمة القطاع الخاص بـ حوالي ٦٥٪ من الناتج المحلي، هاهي الآن وأمام ما يتعرض له اقتصادنا من ضغوطات خارجية كبرى أصواتهم تعلو من أجل دعم القطاع الخاص، وتوفير كل الإمكانيات لمساعدته، كونه كما يقول البعض« أمام لحظة تاريخية يمكن اعتبارها بمثابة فرصة سانحة لتحسين واقع الصناعة و المنتج السوري وبالتالي لعب دور فاعل في دعم المناخ الاستثماري خاصة أن الاستثمارات هي الحامل الحقيقي للتنمية الاقتصادية».

ومما لا شك فيه بأن التهديدات التي يتعرض لها اقتصادنا كبيرة، فالعقوبات جدية والتأثيرات السلبية أمامه ضخمة، ولكن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه هنا : هل يستطيع القطاع الخاص وحده أن يواجهها رغم المرونة التي يتمتع بها والتسهيلات التي ينالها، ثم ألا يجدر بنا أن نحشد كل الإمكانيات المتاحة لنا بما فيها إمكانيات القطاع العام لمواجهة هذه التحديات الهائلة التي يتعرض لها اقتصادنا .

لقد طالب أحد الصناعيين الحكومة بأن تصغي لهم كونهم «قادرين على التكيف مع الأزمة الحالية والنهوض مجدداً بقوة كفعاليات اقتصادية وطنية»، مشيراً إلى أن الصناعيين أمام معاناة من الخسائر، ولكنهم مستعدون للتحمل والصبر من أجل مصلحة الوطن.

هنا لابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات والحقائق عن واقع الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إيجاد الحلول لهذه التحديات التي يتعرض لها اقتصادنا، وهي:

أولاً: لقد قامت الحكومات المتعاقبة، بما فيها السابقة والحالية، بمنح القطاع الخاص تسهيلات هائلة وضخمة، كالإعفاء من الضرائب أو تخفيضها وخاصة الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج المستوردة وإعطائه تسهيلات عديدة في مجال الاستيراد والتصدير،وسن قانون جديد للعمل مشغولا على قياسه ومصلحته ، كل ذلك على حساب القطاع العام الذي كان وما زال مكبلا بقيود لا أول لها ولا آخر، كما فتحت له الأبواب الواسعة وسمحت له بالدخول إلى البنية التحتية والاستثمار فيها وخالفت الدستور السوري مخالفات صريحة من أجل تمكينه من ذلك، وخصوصا في مجال التعليم والصحة وربما لاحقا الكهرباء والطرق وغيرها ، ورغم كل التسهيلات التي قدمتها الحكومات للقطاع الخاص وبسبب تراجع الدولة عن سياسات دعم الصادرات الصناعية وفتح باب الاستيراد على مصراعيه له عبر ما يسمى بـ«سياسة الانفتاح»، أضحى الميزان التجاري بدءاً من عام ٢٠٠٤ خاسراً، وكانت مستوردات القطاع الخاص هي السبب الرئيسي لهذه الخسارة التي بلغت ٢٢٦ مليار ليرة في العام ٢٠٠٩ .

ثانياً: صحيح أن الحكومة السابقة من خلال الإجراءات التي اتخذتها، وكان على رأسها رفع أسعار المحروقات قد أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وخصوصاً في المجال الصناعي لكن واقع حال إنتاجنا الصناعي يقول بأن صناعتنا وما ينتجه القطاع الخاص من سلع تتسم بسمة أساسية بل يمكن تسميتها بما يسمى« صناعة اللمسة الأخيرة »على عكس إنتاج القطاع العام « صناعة النسيج مثالا »، وهذا لا يشمل الصناعات البسيطة فقط كالعلكة والمساحيق ومعجون الأسنان، بل يشمل أيضا صناعة البرادات والغسالات والأدوات الكهربائية التي تعتمد في مدخلات إنتاجها على الكثير من المواد المستوردة الخام ونصف المصنعة والمصنعة خارجيا، والتي قد تتوقف جزئيا أو كليا في حال تنفيذ العقوبات التي تهدد اقتصادنا .

ثالثاً: من المعروف أن القطاع الخاص الرأسمالي في كل الدنيا يسعى إلى الربح فقط، وإلى الربح السريع متى تمكن منه، ولو تم ذلك على حساب الجودة من جهة وعلى حساب المستهلك من جهة أخرى، وهذا ما يفسر ارتفاع أسعار الكثير من السلع في السوق الداخلية عن أسعارها العالمية نتيجة احتكارها من بعض المستوردين الذين يسيطرون على عملية الاستيراد، ولا يسمحون لغيرهم لولوج هذا الباب تحت طائلة الإقصاء القسري منه في غالب الأحيان، وكمثال على ذلك تأكيد وزارة الزراعة أن المؤسسة العامة للأعلاف تملك احتياطياً استراتيجياً من المادة العلفية يسمح لها بالتدخل الإيجابي في ضبط الأسعار المحلية وتوفير المادة لحين توفر العلف الأخضر، وأن أسعار المؤسسة تقل عن أسعار السوق المحلية بالنسبة للخلطة العلفية والمركزات المقدمة للمربين بنحو ٤ إلى ٥ آلاف ليرة سورية لكل طن، ثم أليست أسعار السكر والأدوية الحشرية والأسمدة الزراعية أمثلة أخرى على ذلك.؟

رابعاً: حول ما يقال بأن التاجر السوري شاطر، وبإمكانه تدبير شؤونه بنفسه لأن لديه الخبرة في التعامل مع الأسواق المحلية والأجنبية، وبالتالي فإن مسألة الثقة بالتاجر والقطاع الخاص موجودة، وذلك على ضوء ما أظهره القطاع الخاص منذ سنوات من تطوير للاقتصاد السوري، فإن تجربة تسديد قروض بعض دول أوربا الشرقية بمنتجات صناعية داخلية والإساءات التي قام بها بعض المنتجين من ذوي النفوس الضعيفة من خلال الغش والتدليس للمنتجات السورية ماثلة للأذهان، ويجب عدم نسيانها بهذه السهولة.

خامساً: يجب ألا يفهم من الملاحظات الواردة أعلاه أننا نقف ضد مساهمة القطاع الخاص في مواجهة التحديات التي تعترضنا، ولكن إذا كانت الحكومة جادة في مواجهة هذه المحنة – كما يقول وزير الاقتصاد– من خلال ترك القطاع الخاص يعمل لأنه يعمل بكفاءة أكبر من الحكومة ولديه روح المغامرة وحساباته الخاصة والجرأة واتصالاته والقدرة والمرونة على التحرك، فماذا فعلت، وماذا ستفعل من أجل تقوية ودعم وتسهيل الأمور للقطاع العام الذي كان وما زال وسيبقى أحد الدعائم الكبيرة لاقتصادنا، والذي لا تستقيم إعادة هيكلته إلا بالإسراع في إصلاح القطاع العام إصلاحاً جذرياً .

وزير الصناعة يقول إنه يتم العمل على مشروع قانون لإصلاح القطاع العام أما نائبه فيبين بأن إصلاح القطاع العام لا يتم إلا عبر حلّ المشكلات العالقة وعلى رأسها المخازين التي وصلت إلى رقم كبير بحدود ٢٢ مليارا و٤٠٠ مليون ليرة، بالتوازي مع عقدة العمالة، والسؤال الذي يجب طرحه هنا : إلى متى سنظل نسمع أقوالاً بالإصلاح لا تترافق بالأفعال؟ ثم أليست الدراسات المتكدسة فوق بعضها للإصلاحات جاهزة منذ سنوات؟ ولماذا لم تنجز الحكومة الحالية ما عليها إنجازه في هذا المجال؟؟.. أسئلة نضعها برسم الإجابة أمام حكومتنا علنا نرى طحناً ولا نسمع جعجعة فقط.

■■

مسابقات وزارة التربية..

خريجو الفنون يسألون في الرياضيات.. وفتاة تؤكد نجاحها قبل صدور النتائج!

◄ ماهر فرج

في زمان الإصلاح الذي لم يلحظ المواطن نتائجه حتى الآن، إلا من خلال حاسة السمع التي تهطل عليها يومياً ألاف الوعود وألاف الإنجازات، والتي لا تزال أسيرة الورق الذي كتبت عليه.
فمنذ تسعة أشهر تقريباً، أي مع ولادة الحراك الشعبي المطالب بحقوقه المشروعة، كثر الحديث عن عزم المسؤولين في البلاد السير على طريق الإصلاح وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة في الحقوق و الواجبات، وتأمين فرص العمل للجميع كل بحسب إمكانياته وقدراته من خلال وضع «الشخص المناسب في المكان المناسب» من خلال مسابقات حكومية تؤمن للخريجين والحاصلين على شهادات علمية عالية التنافس الشريف على الوظائف التي تؤمنها الدولة لهم.



مسابقة وزارة التربية

إلا أن الحقيقة، رغم أننا في زمان أطلق عليه اسم زمان الإصلاح، عكس ذلك تماماً على الأقل بما يتعلق في قطاع التعليم التابع لوزارة التربية، والتي أعلنت قبل عدة أشهر عن قيامها بمسابقة بهدف تعيين عدد من المدرسين والمدرسات في مختلف الاختصاصات التعليمية للمراحل التعليمية كافة، (الأساسية والثانوية)، وذلك للتعاقد معهم بموجب عقود سنوية مؤقتة لوظائف إدارية وتدريسية، من خلال خضوع المتقدمين لامتحان يقسم إلى قسمين (كتابي و شفهي) يتم فيه اختبار كفاءة المتقدمين للمسابقة وإمكاناتهم، بأشراف لجان مختصة كما يقال، هذا بحسب المفهوم النظري لآلية تنفيذ مثل هذه المسابقات.

وتمثلت الاختصاصات المطلوبة باللغة العربية، اللغة الانكليزية، اللغة الفرنسية، الرياضيات، الكيمياء، الفيزياء، العلوم الطبيعية (علم الأحياء)، المعلوماتية، الإرشاد الاجتماعي، العلوم السياسية التاريخ، الجغرافيا، الإرشاد النفسي، المكتبات، الفلسفة، التربية (التخطيط والإدارة التربوية)، التربية (مناهج وتقنيات التعليم)، التربية (رياض أطفال) التربية الدينية، التربية الرياضية، التربية الموسيقية، التربية الفنية الحقوق، الاقتصاد، مهندس إلكترون، مهندس اتصالات، مهندس ميكانيك.

مراحل المسابقة

بلغ عدد المتقدمين للمسابقة (٤٦٠٩٦) من الذكور والإناث، وهذا قبل الامتحان الكتابي الذي سيسفر كنتيجة طبيعية عن تقسيم المتقدمين إلى فئتين إحداهما ناجحة مقبولة ستتابع فرصتها لتصل إلى الامتحان الشفهي، وأخرى راسبة ستفقد فرصتها في متابعة المسابقة ومع صدور نتائج الامتحان الكتابي، أصدرت وزارة التربية قراراً أثلج لبعض الوقت قلوب من لم يحالفهم الحظ في تخطي الامتحان الكتابي، والقاضي بتقدم جميع المتقدمين للمسابقة إلى المرحلة الثانية (الامتحان الشفهي) سواء كانوا تجاوزوا الامتحان الكتابي بنجاح أم لا، كنوع من إتاحة الفرصة مرة أخرى أمام من لم يتجاوزوا المرحلة الأولى.

لكن كثيراً من المتقدمين ممن لم يتجاوزوا المرحلة الأولى، قالوا إن هذا القرار كان نوعاً من الدعاية الإعلامية فقط، فالعدد الذي تقدم إلى الامتحان الشفهي أقل بكثير من العدد الإجمالي للمتقدمين، والذي سيكشف فيما بعد عن أشكال عدة للفساد المتفشي في دوائرنا الحكومية، و التي يقال إنها بدأت في تطبيق خطوات الإصلاح، تلبية لمطالب الحراك الشعبي الذي اعترفت الدولة بمشروعيته، وبأن هناك بعض الأخطاء التي تم إهمالها في السابق، والتي على ما يبدو لا تزال على حالها حتى الآن.

الامتحان الشفهي

بعد تجاوز الامتحان الكتابي، خضع المتقدمون للامتحان الشفهي، والذي من المفترض أن تكون أسئلته اختصاصية، إلا أن ما جرى كان عكس ذلك تماماً، حيث تحدث عدد من المتقدمين للمسابقة لـ«قاسيون» أن الأسئلة التي طرحت عليهم لا تتعلق باختصاصهم أبداً.

المتقدمة (ر،ع) خريجة معهد فنون نسوية، قالت: «إن اللجنة قد طرحت عليها سؤالاً في الرياضيات، وبهذا السؤال عرفت سلفاً بأني لن أكون من المقبولين، سواء أجبت أم لم أجب، فأنا لم تكن لدي واسطة، إلا أنني قررت أن أجيبهم على سؤالهم بسؤال آخر، وهل هذه لجنة الفنون النسوية أم لجنة الرياضيات، وكانت الإجابة من أحد أعضاء اللجنة (هذا شغلنا مو شغلك) ولم تطرح اللجنة علي إي سؤال ضمن اختصاصي»!.

و لدى تقدم إحدى الفتيات الخريجات للجنة نفسها سألتها اللجنة عن أمور شخصية، حيث طلبوا منها الحديث عن الحادث الذي تعرضت له قرب معهد أثناء دراستها في معهد الفنون النسوية في مساكن برزة، فهذا الحادث قد سمع به جميع من في المعهد حينها .

فتقول هذه المتقدمة: «طلبوا مني إخبارهم كيف وقع الحادث، كما سألوني عن سبب تقدمي للمسابقة، وكأن الجواب غير معروف، دون طرح أي سؤال يتعلق باختصاصي».

أما المتقدم (ب،أ) فأوضح: «إن مثل هذه المسابقات تستهلك وقتنا وجهدنا دون فائدة، فنحن نأتي إلى مركز المسابقة ونقف بالمئات تحت أشعة الشمس حتى يحين دورنا، ونسأل أسئلة لا علاقة لها باختصاصنا، رغم أننا نملك الكفاءة التي تؤهلنا لهذه الوظائف، كما أن الشروط جميعها تنطبق علينا، وفي نهاية يحصل على الوظيفة من لا يمتلك أي كفاءة فقط لأن لديه واسطة، أنه قادر على دفع رشوة».

وتساءل المتقدم (ع،م): «إن كنا قادرين على دفع مثل هذه المبالغ، فما حاجتنا للوظيفة؟ كما أن عدد الوظائف المطلوبة لا تكفي لاستيعاب جميع الخريجين، يحصل عليها من لا يستحقها».

وهناك أمثلة كثير تتعلق باللجان الأخرى التي تحدث عنها المتقدمون والمتقدمات للامتحان الشفهي فيما بينهم بعد خروجهم، كأن يسأل خريج الجغرافيا عن الفلسفة، ويسأل خريج التربية الرياضية عن الشعر العربي، علماً أن هذه اللجان تعتبر متخصصة في المجالات المطلوبة بحسب قول وزارة التربية، الأمر الذي يفترض أن تكون أسئلتها متخصصة أيضاً إلا أن الوقائع على الأرض تثبت عكس ذلك، وتؤكد ما يدور من أحاديث بين الناس عن أن مثل هذه المسابقات هي مسابقات شكلية، لأن من سيقبل قد حدد مسبقاً حتى قبل أن تبدأ المسابقة، وسيكون جميعهم ممن لديهم واسطة كبيرة، أو قدرة على دفع مبالغ طائلة كرشاوى حتى يتم قبولهم وتعيينهم في الوظائف المطلوبة.

كثر الحديث

قال بعض المتقدمين لهذه المسابقة لـ«قاسيون» إنهم سمعوا إحدى الفتيات المتقدمات، تؤكد نجاحها في المسابقة بعد خروجها مباشرة من قاعة الامتحان الشفوي، وعندما سئلت ما الذي جعلها متأكدة من نجاحها؟ أجابت بالمال يصنع المحال، وبأنها دفعت مبلغ (٢٠٠٠٠) ل.س.

كما تحدث زوج إحدى المتقدمات للمسابقة (ح.ف) وقال: «أخبرني أحد أعضاء هذه اللجان أن المبلغ المطلوب لقبول أي متقدم و تعيينه في الوظائف المطلوبة قد يصل عند بعض ضعاف النفوس إلى (١٠٠٠٠٠) ل.س، أو لواسطة كبيرة حتى يحصل المتقدم على العلامة التي تضعه بين العشرة الأوائل الذين سيقبلون في كل اختصاص، والذين سيباشرون عملهم في بداية الفصل الثاني، والذين من المفترض أن يكونوا أمناء على مستقبل الأجيال التي ستشكل اللبنة الأولى في بناء الوطن والمواطن والسير به على طريق التطور والتقدم و الازدهار»..

فهل الآلية المتبعة في اختيار المعلمين والمعلمات في سورية، قادرة على تأمين الكوادر التدريسية الكفوءة والقادرة على بناء المواطن خصوصاً إذا ما كانت الواسطة والرشوة هي أبرز معايير اختيار الكوادر التدريسية، بدل الكفاءة والقدرات العلمية؟.

وهل بات على من يبحث عن وظيفة حكومية في بلدنا أن يبحث أولاً عن واسطة كبيرة قبل دخوله في أية مسابقة رسمية؟..

السؤال برسم وزارة التربية.

■■

طريق الموت بين ديرالزور والبوكمال

◄ تحسين الجهجاه

ما تزال قوى الفساد كبيرها وصغيرها مصرةً على النهب والشفط واللامبالاة بكل ما حدث ويحدث في البلاد نتيجة لأعمالها وممارساتها اللاوطنية، فمثلاً ما يصرف ويبزر وينهب سنوياً لا يمكن تقديره، وذلك مثلاً من خلال ترقيع وترميم الطريق الواصل بين دير الزور ومدينة البوكمال، ولنقلها بصراحة ووضوح إن الملايين التي صرفت على هذه العملية في عامين فقط تكاد تكفي لشق طريق أوتوستراد يصل بين الدير والبوكمال إذا ما وجد الأناس الشرفاء.. ولكن هيهات!.
الآن تجري عملية صيانة وترقيع، علماً أن هذا العمل يكاد يكون على مدار أيام السنة، فهل وجد الفاسدون ضالتهم في هذا الطريق؟ أليسوا هم أنفسهم الذين يعرقلون شق طريق جديدة بعيداً عن القرى والتجمعات السكنية المنتشرة على طريفي الطريق الحالي؟ أم أن في الأمر خياراً وفقوساً؟
علماً أن أنباء الفاسدين وممارساتهم تملأ الصحف منذ سنوات طوال، وأن الناس تصرخ وتتألم لموت الكثيرين من أحبائهم نتيجة تعاسة هذا الطريق وإشغاله بالمعدات الزراعية والحيوانات الشاردة وقطعان الأغنام والأبقار، ولكن الإنسان عند الفاسدين ومعاونيهم من الإداريين لا يساوي نفس «سيجارة» على ما يبدو!!.
طالبنا ومازلنا نطالب بالبدء فوراً بالعمل على الطريق بين البوكمال ودير الزور، علماً أن هذه الطريق قد تم إنجازها من دير الزور وحتى الميادين فقط، وتوقف العمل فيها لغاية في نفس يعقوب، فمن ذاك الشريف الذي يخلص الناس من معاناتهم؟.. أملنا أنه مازال هناك شرفاء!.

■■

برسم مديرية الزراعة بالرقة ووحداتها الإرشادية

◄ محمد فياض



الإرشـاد.. هـذه الكلمة اللطيفة تعني الدلالة والنصح والتوعية وتوخي المعرفة وتذليل الصعوبات والعقبات وإبداء المقترحات وربط المعرفة بالواقع من أجل الخروج بأفضل القيم والنتائج؛ اجتماعية كانت أم فكرية أم سياسية أم اقتصادية وروحية معاً!.

لقد حول الفساد والفاسدون الذين يرتبطون عضوياً بمجمل دوائر البلاد وبكل مفاصلها، كلمة إرشاد بعيداً عن مضمونها السامي لتصبح ظلمات وليلاً دامساً طويلاً، لا صبح فيه، أما حديثنا اليوم فهو لسان حال شكوى المواطن (أ.ف) وشقيقه (ع.ف) من أهالي وسكان حويجة السوافي بالرقة يشكون فيها من الممارسات غير المقبولة التي ارتكبت بحقهم من قبل الوحدة الإرشادية المختصة، وهي الوحدة التي يتبعون إليها فيطالبون عبرها ببطاقات منشأ لتوريد إنتاج محصولهم من القطن والذرة الصفراء، ويشتكون فيها مثلاً لعدم إعطائهم بطاقات منشأ تكفي لتوريد إنتاج محصولهم من القطن والذرة الصفراء، ولعدم إعطائهم بطاقات تكفي لتوريد محصول الذرة الصفراء، ولكونهم أول من قام بتنفيذ زراعة الذرة الصفراء بالمنطقة المذكورة...

ويقول أحد الفلاحين في الشكوى متفاجئاً: إن الوحدة الإرشادية قامت بإعطاء بطاقة منشأ قطن باسمه لأشخاص يجهلهم، وتبين له هذا عندما ذهب إلى المصرف الزراعي لاستلام قيمة إنتاجه، حيث قام موظف الوحدة الإرشادية بإعلامه أنه أعطى بطاقات منشأ باسمه لأشخاص يعزون عليه وقد حصل تزوير بتوقيع البطاقات.

إننا في «قاسيون» نتوجه إلى وزارة الزراعة ومديرياتها بالكف عن مثل تلك المخالفات والتزوير الذي حصل ونحن على ثقة تامة بأن هذه المخالفات حصلت كثيراً وبطرق غير حميدة مما يجعلها سلباً على الزراعة والفلاح والوطن والمواطن معاً فكفى إرهاصات غير مقبولة..

وفيما يلي نص الشكوى كما وردت إلى الصحيفة:

«إلى هيئة تحرير صحيفة قاسيون؛
مقدمه المواطن أحمد فيصل الحمادة وأخيه عبد الله الفيصل الحمادة من أهالي حويجة السوافي أعرض ما يلي؛
***لدي أرض أنا وشقيقي عبد الله قطن وذرة صفراء راجعنا الوحدة الإرشادية مراراً، وأخيراً وجدنا الموظف إبراهيم الرمضان، وعندما انتهينا من قطاف القطن وأردنا تسويقه قبل عيد الأضحى لم يعطيني بطاقة المنشأ إلاّ بعد العيد، وأثناء طلبنا بطاقة لتوريد محصول الذرة الصفراء لم أحصل إلا على بطاقة لم تكفي محصولي من الذرة، وبعد فترة طويلة، علماً أن هناك فلاحين أدوارهم متأخرة جداً وأعطاهم بطاقات ذرة بطريقة أجهلها، بينما أنا أول من نفذ زراعة الذرة الصفراء في الوحدة الإرشادية.. وتفاجأت أثناء ذهابي إلى المصرف الزراعي أن موظف الوحدة الإرشادية أعطى بطاقات توريد إنتاج باسم عبد الله لأشخاص أجهلهم، وهم تجار على الأغلب، وذلك بتزوير توقيع أخي عبد الله على شهادة المنشأ أو ما يسمى البطاقة ذرة وقطن تحت الرقم /٣٩٨٢٩/ والبطاقة /٣٩٨٤١/ لذا تقدمت بشكواي هذه ربطاً شهادةَ المنشأ».**

■■

وخزات مازوتية

◄ عبدي يوسف عابد

أدت أزمة نقص المازوت والغاز إلى استياء شعبي عارم في طول البلاد وعرضها. ترى الناس أرتالاً وطوابير طويلة في الكازيات، وفي مراكز الحصول على الغاز، وجوه مكفهرة تنقط غضباً وحقداً وانتقادات قاسية لا تخلو من الشتائم بحق من يسبب هذه الأزمة. أحدهم سأل منتقداً شاتماً: من ترى يسبب هذه الأزمة رغم أن وزارة النفط تؤكد توفر المازوت في البلد؟.

أجابه آخر: إذا لم تكن السلطة نفسها تسبب هذه الأزمة، انطلاقاً من الدويخة لإلهاء الشعب بالركض هنا وهناك ليؤمن ضروریاته، كما كان يجري في ثمانينيات القرن الماضي، فهم المهربون اللصوص.

سأله: عجيب غريب، في ظل هذه الأجهزة الأمنية التي تراقب تحركات المواطن وتحصي أنفاسه، لا تستطيع السلطة منع تهريب المازوت؟.

فأجاب: نعم لا تستطيع لأن حاميها حراميها، ولأن المهربين الكبار، هم بعض المتنفذين الكبار.

تدخل أحدهم في الحديث وقال معلقاً بلهجة مرحة تولد من قلب الألم: سمعت أن عدة دوريات جمارك تعاونت مع بعضها، وتمكنت من حصار مهرب في أحد شعاب جبالنا الحدودية في الشمال، وأوسعوه ضرباً، وصادروا دراجته الهوائية «بيدونه» الذي يحتوي على ستين لتر مازوت، وقدموه للقضاء لينال جزاءه العادل، لجرعته التي تسببت في خلق أزمة مازوت في القطر.

تدخل آخر ينسج على منوال الأول وقال: سمعت أن دورية جمارك تمكنت من اعتقال شخص يحمل عشرة آلاف لتر مازوت في طريق مخفية في جبل حدودي، فما كان من السائق إلا أن اتصل بأحدهم، وبعد دقائق رن هاتف قائد الدورية بتوبيخات لاذعة لتصرفه بحجة أنه أخطأ، وأمره بإخلاء سبيله.

لكن رئيس الدورية قال في نفسه متأسفاً: «قلنا اجتنا رزقة كبيرة، يلعن حظنا شو عاطل اليوم».

■■

أمام مرأى محافظة ريف دمشق..
مخالفة بناءٍ واضحة في دف الشوك والمتعهد يتوعد

◄ رشيد نمر



يبدو أن الفساد المستشري في البلديات والمكاتب الفنية لم يتأثر قيد أنملة بالقضية الوطنية والمحنة التي تمر بها البلاد، أو لعله كما كل الفاسدين الكبار من صيادي الأزمات التي تنتظر الفرصة السانحة للقبض على الفريسة مهما كان الثمن، وذلك على حساب دم الشهداء والأوطان، فالإدارة في معظم البلديات ما تزال تغض النظر عن المخالفات الجارية والقائمة على قدم وساق، مقابل بدلات مالية يتقاضاها المراقب ورئيس الوحدة الإدارية تقدر ثمن الرشوة بما تتناسب مع حجم البناء ومدته، وعلى الرغم من صدور القوانين التي تهدف إلى قمع مخالفات البناء ووضوحها في حالة المخالفة، وخاصة المواد التي تجيز فيها استخدام العقوبات الشديدة التي نصت عليها هذه القوانين، فإلى الآن ما زلنا نشهد الكثير من مخالفات البناء والأخص والتي تقدر بالآلاف من المخالفات التي شيدت أثناء الأحداث وفترة الاضطرابات وأمام أعين تلك البلديات.

لن تنفع الإدارات الحجج التي تخلقها للتهرب من المسؤولية، لأنها وبكل بساطة كان بإمكانها ردع أية مخالفة، وخاصة تلك التي تشكل خطورة على البناء المشيد أصلاً للطوابق المحددة حسب الدراسة الهندسية، وما يزيد أكثر في حجم المخالفات أن المشتكي حين يقدم أي شكوى يدخل في متاهة لا خروج منها لعدم وجود ربط «مفتعل» بين البلديات ولجنة الهدم المركزية والمحافظة والإدارة المحلية، فالقضية تجري كما يلي: عندما تتم الشكوى على بناء مخالفة تتم الشكوى إلى البلدية المختصة، التي تتذرع بأن قرار الهدم عائد للجنة الهدم المركزية، وعندما تتم الشكوى إلى هذه الأخيرة يجري التذرع بعدم وجود قرار من المحافظ بالهدم، حيث يتم تمييع الأمور بحيث يكره المواطن ويشتم الساعة التي قرر فيها تقديم الشكوى، فتكون النتيجة أن تصل الشكوى إلى طريق مسدود، ثم مع مرور الزمن وعلى قاعدة «التقادم»، تبقى المخالفة لتصبح أمراً واقعاً.

والأمر الآخر الذي إن أقر فيه هدم المخالفة طبعاً بعد اتفاق مع صاحب المخالفة، فإن الهدم يتم لجزء بسيط جدا من المخالفة «بلوكة وقسم يسير من الأساسات»، وذلك حسب المبلغ المدفوع كرشوة للجنة الهدم حيث يتم إصلاح ما هدم خلال ساعات من انتهاء عملية الهدم وأمام الجميع وكأن شيئاً لم يكن.

وللتأكيد على من نحن بصدده نورد الشكوى المقدمة من سكان البناء المشاد على العقار/١٢١٩/ من المنطقة العقارية شاغور بساتين حي دف الشوك اتجاه محطة الحسين المؤلف من ثلاثة طوابق إلى محافظة ريف دمشق والتي يقولون فيها:

«إنه وبتاريخ ٢٠١١/١٠/١٧ تقدمنا لبلدية يلدا بشكوى وكان رد رئيس البلدية بانه سيهتم بالموضوع وسيرسل مراقب لقمع المخالفة، وإيقافهم عن العمل، علماً بان صاحب العقار (م.ع) حاول ومنذ ثماني سنوات إتمام البناء، ولكنه منع ولم يأخذ أي ترخيص بسبب هشاشة الأرض وتشقق الجدران طولياً وعرضياً، ومنذ أشهر أعاد التجربة وقمع من البلدية، وأخيراً عهد المذكور(م.ع) الموضوع لمتعهد «واصل» وقال لنا المتعهد: «لي إنجازات كثيرة في المنطقة، وأنا اتصلت برئيس البلدية، الذي قال له، أرضي سكان البناء وليس لدينا مشكلة».

طالبين في ختام شكواهم من محافظة الريف إنصافهم تداركاً لحدوث كارثة لا يحمد عقباها، ونظراً لعدم تجاوب البلدية عاد السكان في ١٢/١/ ٢٠١١، برفع شكوى جديدة لمحافظ الريف الجديد مشيرين فيه إلى «خطورة بناء طوابق إضافية بسبب ضعف في أساسات البناء وهشاشة التربة، علماً أنه تم إلغاء مخالفة سابقة في عام ٢٠٠٣ لنفس السبب، وقد قامت محافظة ريف دمشق بالإيعاز إلى بلدية يلدا لإزالة المخالفة، وتم هدم/٨/ أعمدة فقط!!. وبالرغم من ذلك عاد المتعهد ليتابع عملية البناء، ولكنه قبل ذلك قام بتوجيه التهديد والتوعد لمن يحاول أن يمنعه».

وطلب الأهالي من المحافظ «تشكيل لجنة فنية من المحافظة لإجراء اختبار مقاومة البيتون لأعمدة البناء، مؤكدين عدم اعتراضهم على عملية البناء في حال ثبت أنه لا يشكل خطراً وتهديداً على حياة القاطنين فيه».

إن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: هل مطلب سكان البناء صعب إلى هذه الدرجة حتى لا يؤخذ به؟ وعلى من يسند «ظهره» المتعهد الواصل حتى يهدد حياة عشرات المواطنين للخطر دون ان يرف له جفن؟

إن عدم وجود العقوبات الرادعة في القوانين أو عدم تفعيل هذه القوانين وخاصة فيما يتعلق بعقوبة السجن والإزالة الكاملة للمخالفة وعدم التشدد بشكل فعلي في قمع المخالفات، يؤكد أن الفاسدين ما زالوا في مناصبهم على «سن و رمح»، فهل من قوة في المحافظة لردع هذا المتعهد ومخالفته قبل أن تحدث أية كارثة؟!. ■■

خصخصة القطاع التعليمي في سورية

◄ عمر كوجري

بات من الواضح أن البلاد تتجه بخطوات حثيثة نحو الخصخصة التي هي بحسب متخصصين «مرحلة من سياسات التحرر الاقتصادي، تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة سواء في مجال الملكية أو الإدارة باستخدام العديد من الأساليب المتاحة والملائمة» على حساب جيوب الفقراء والمحتاجين في بلدنا، فبعد أن نالت الخصخصة ما نالته في قطاعات اقتصادية مؤثرة في سورية، وأدت إلى إفقار الشعب وتخسير العديد من معامل القطاع العام وخاصة الصناعي، وبالتالي إشهار إفلاس هذه المؤسسات الهامة، نرى حالياً نزوع الدولة نحو تشجيع المدارس الخاصة، وفي سورية ثمة تراخيص لمئات المدارس الخاصة والتي تفتقر الكثير منها إلى أبسط الشروط التي على أساسها تم منحها الموافقة والرخصة، فهناك بعض المدارس الخاصة لم تبن أساساً بشكل نموذجي يراعي البيئة، ناهيك عن الشروط الصحية غير المتوفرة في العديد منها مثل باحات وسيعة، وملاعب ومناشط مدرسية من مخابر حديثة ومكتبات وغيرها من الشروط الأساسية لاستكمال العملية التربوية، وتحقيق سبل إنجاحها.

مبالغ خيالية

ورغم الظروف الصعبة التي تمر بها شرائح واسعة من شعبنا السوري، قامت هذه المدارس الخاصة ولأنها تفتقر الرقابة من جميع النواحي برفع رسوم التسجيل إلى حدود خيالية، وبقفزة واحدة حلقت الأسعار والرسوم المدرسية في المدارس الخاصة من عدة آلاف إلى عشرات دون أن تخشى المساءلة من التربية التي غضت النظر عن الانتهاكات الخطيرة لموضوع الارتفاع المفرط لأسعار المدارس الخاصة، وهناك بعض المدارس وخاصة في دمشق وصل رسم تسجيلها إلى أكثر من مئتين وخمسين ألف سنوياً، هذا إضافة إلى مدارس قديمة تدرّس كامل منهاجها باللغات الأجنبية وهي مدارس «علية القوم»

ومن اللافت أن هذه المدارس لم تخسر زبائنها بعد رفع رسومها، فالكثير من المواطنين الميسورين أو من يسمون بحديثي النعمة، اعتبروا أن هذه القفزات إنما هي دليل أن المدرسة الفلانية التي حلقت في رسومها هي مدرسة هامة، وتملك خيرة المدرسين أي أن الكثير من هذه الشرائح تحب «الفخفخة» والمظاهر الجوفاء.

مدارس خاصة عينها على الربح

تعرف المدرسة الخاصة بالمؤسسة التربوية الربحية التي توظف رأسمالاً كبيراً في قطاع التعليم، وهذا ما يستدعي التوقف عند هدفيها التربوي والربحي، لأن الربح المالي في هذه الحالة سيكون رديفاً للعملية التربوية مع كل جيل تستقبله هذه المدارس، وبما أننا نتحدث عن أجيال يعني أننا نتحدث عن الاستثمار في قطاع مصيري، تقوم المدارس الخاصة فيه مقام صاحب المشروع الاقتصادي التربوي الاجتماعي.

من المؤكد أن هذه المدارس همها الأساسي هو زيادة رأسمالها وهذا قد يكون حقها من وجهة نظر البعض، لكن ينبغي أن يكون ذلك في إطار نفعي بالدرجة الأولى، وخاصة في المدارس المختلطة حيث يتم التغاضي عن معظم المنافع.

اصطياد عثرات التعليم الحكومي

نجحت المدارس الخاصة في استثمار عثرات التعليم الحكومي أو الرسمي، هذه العثرات تتجمل في اعتمادها على منهاج بال لا يتماشى مع الثورات والفتوحات العلمية التي تحدث كلّ يوم، مما خلق جيلاً كسولاً يعتمد على بصم المادة المقروءة دون تدخل من الطالب، وشجعه لسلك هذه الطريقة الببغائية طريقة الامتحانات، وسلالم التصحيح التي تعتمد على أساس أن ينقل الطالب الجواب بشكل شبه حرفي إلى ورقة الإجابة، وأي اجتهاد أو تحوير أو تغيير من الطالب يعد في الغالب خروجاً عن الجواب المطلوب كتابته كما في المنهاج.

والأمر الآخر إهمال هذه المدارس الحكومية للأنشطة الصفية واللاصفية، والحصص الترفيهية، وقد استغلت المدارس الخاصة هذا الجانب لتشجع الطلاب للتسجيل فيها مثل رحلات إلى غابات بلادنا وزيارة آثارها وقلاعها، والترفيه عن نفوس الطلاب، وإبعاد الملل عنهم ما أمكن.

ونأتي أيضاً إلى اهتمام المدارس الخاصة الواضح بتعليم اللغات الأجنبية، وباعتبار أن هذه اللغات وخاصة الانكليزية هي جواز المرور نحو سوق العمل عند التخرج.

جودة ظاهرية ولكن؟

الكثير من المراقبين التربويين يؤكدون على جودة المدارس الخاصة للأسباب الآنفة، ولكنها ليست أفضل من العامّة لأن نتائج امتحانات طلبة التعليم الثانوي والأساسي أثبتت أن الأوائل على مستوى سورية في معظم المدارس من المدارس الرسمية.

وبعد: يبدو أن المال الخاص بدأ يتغلغل بشكل واضح في القطاع التعليمي وخاصة في ظل الارتفاعات والتحليقات الهائلة لعلامات القبول الجامعي سنوياً، وما الجامعات الخاصة والتعليم الموازي إلا سلوكاً في هذا الاتجاه بتشجيع ولو ضمني من الحكومة!. ■■

معلمو دير الزور بين براثن التأمين الصحي الخاص.. والصيادلة!

◄ زهير مشعان

كان الاستثمار الوهمي على حساب مصالح الشعب والوطن وخاصة الاستثمار المالي..أحد إنجازات الحكومة العطرية الدردرية الليبرالية السابقة سيئة الصيت والسمعة والتي دمرت البلاد وأهلكت العباد..ومن أصناف هذا الاستثمار كانت شركات التأمين التي انتشرت والتي تبحث عن الربح السريع والاستغلال بعيداً عن الاستثمار الإنتاجي الحقيقي..وحتى على حساب المواطنين.

لقد تعاقدت وزارة التربية في الحكومة السابقة، ودون علم نقابة المعلمين أو موافقتها، مع شركة غلوب ميد للتأمين الصحي بشروط مجحفة بحق العاملين بالتربية والمعلمين، حيث حرم أبناؤهم وأسرهم من التشميل بالتأمين، ناهيك عن حرمان المعلم الذي يكدح ويتعب من أجلهم ومن أجل بناء الأجيال، كما أن ذلك حرم شركة التأمين الوطنية السورية من النفع وهي الأحق بذلك..

ورغم ذلك يجري الاحتيال والتلاعب حتى على هذه الشروط المجحفة..!

ومعاناة المتعاملين مع الشركة من العاملين والمعلمين وحتى الصيادلة كبيرة، وفيها من الاستغلال والإذلال الشيء الكثير..

فالمعلم المريض والمحتاج لعمل جراحي أو لوصفة طبية ليصرفها لدى الصيدلي، مشكوك فيه مسبقاً، فلا تتم الموافقة على العمل الجراحي ولا تصرف الوصفة إلا بعد الحصول على موافقة الشركة من دمشق، والتي تتأخر لساعات طويلة وربما يوماً كاملاً من الانتظار والمذلة..

كما أنه على الصيدلي تفريغ ظروف الدواء وإعادة العلب الفارغة إلى الشركة.

كما أن الشركة لا توافق على أصناف من الأدوية ذات الفعالية والسعر العالي لتحقق مزيداً من الأرباح على حساب صحة المريض، وكذلك بعض العمليات الجراحية التي تعتبرها تجميلية، وبعض الأدوية لا تصرف كاملة وإنما جزئية، أي ظرف واحد، بينما الجرعة التي يقررها الطبيب هي بالأساس لابد أن تكون كاملة...

وبعض الصيدليات تصرف أدوية مشابهة أدنى سعراً وأقل فاعلية، لعدم توفر الصنف لديها، فلا يجد المعلم بداً من أخذها بدل أن يدخل في دوامة البحث في الصيدليات الأخرى..وتحاسب الصيدلية الشركة على الأدوية المكتوبة في الوصفة وهذا على حساب صحة المعلم المريض..

أما الصيادلة فقد تخلى العديد منهم عن التعامل مع الشركة لعدم تسديدها ثمن الأدوية المصروفة مباشرة وإنما تستمر لفترات طويلة تمتد لأشهر أربعة وأكثر..فقد بلغت ديون أحد الصيادلة على الشركة أربعة ملايين ليرة على مدى أربعة اشهر وكما قال لـ«قاسيون»: هذا يتيح للشركة توظيف هذه الأموال بفوائد لتحقق أيضاً مزيداً من الأرباح»، وهذا أيضاً على حساب صحة ووقت المعلم المريض..

هذا بعض معاناة المعلمين التي تمر دون محاسبة والذين باتوا في ظل الغلاء والاستثمار سلعة يتاجر بها المسؤولون الليبراليون والفاسدون مع قوى المال التي تسعى للربح أولاً وأخيراً..والحل الأمثل هو تأميم القطاع الصحي والضمان الصحي كاملاً لكل العاملين والكادحين وأسرهم.. ■■

صحفيون مصريون يلتقون بقياديين من «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير»

بدعوة من صحفيين مصريين كانوا في زيارة إعلامية لدمشق، وضمن اللقاءات التي أجراها الوفد المصري، عقد لقاء إعلامي مع الناطقين الرسميين باسم الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير «أعضاء المجلس المركزي لقيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير»، الأستاذ عادل نعيسة والدكتور علي حيدر والدكتور قدري جميل، وكان اللقاء في فندق الشام بدمشق.

تم التعريف أولاً بأهداف الجبهة وتاريخ إعلان تأسيسها، وجرى نقاش حول الضرورات الوطنية التي فرضت وجود هكذا تحالف بين قوى وطنية عديدة كالتي في الجبهة، حيث أكّد أعضاء المجلس المركزي أن وجود معارضة وطنية في سورية هو ما كسر معادلة التدخل الخارجي الكلاسيكي كما حدث في يوغوسلافيا والعراق وليبيا وغيرها من بلدان العالم، وهذا الشرط المتوفر في سورية هو مايفتح المجال لتكون سورية نموذجاً مختلفاً يقتدى به لتحقيق التغيير



الوطني الديموقراطي الحقيقي.

أيضاً تم التأكيد على أن خط الجبهة واضح وصريح: «نحن أمام استحقاق وطني يجب مواجهته ألا وهو التغيير، هذا الاستحقاق، هذا المولود الجديد يجب حمايته لتتم الولادة بسلامة ويكون الوليد سليماً وقوياً، يجب حماية التغيير من كل شائبة أو عوامل تقف ضد جوهره وتعمل على ضرب المصلحة الوطنية المنوطة به، لذلك يجب الوقوف بكل قوة ضد التدخل الخارجي حتى نتمكن من تحقيق التغيير الحقيقي والوطني، ونحن في الجبهة ضد شعار (إسقاط النظام) في سورية ليس لأننا مع النظام بل لأننا ضد النظام ونريد تغييراً جذرياً حقيقياً شاملاً اقتصادياً اجتماعياً سياسياً لأننا درسنا التجربتين المصرية والتونسية واستنتجنا أن ماحدث تحت هذا الشعار- حتى الآن- هو إسقاط لمؤسسة الرئاسة وإبقاء على النظام الحقيقي الأساسي، فالنظام في جوهره هو النظام الاقتصادي الاجتماعي بما يحويه من بنية أساسية وهي شكل توزيع الثروة في المجتمع، النظام يتغير عندما يتغير شكل توزيع الثروة ولا يتغير عندما يذهب الرئيس فقط...نحن نرفض تسمية المعارضة الداخلية والمعارضة الخارجية ونعتبره تضليلاً إعلامياً لا أكثر، ونصر على تصنيف المعارضة بالوطني أو اللاوطني، فكلا التصنيفين موجودان في المعارضة الداخلية والخارجية وإن كانت نسبة المعارضة اللاوطنية في المعارضة الخارجية أكثر منها في الداخلية، ونؤكد أن لا تساهل في هذا الحكم، فكل من يعمل على استدعاء التدخل الخارجي في المعارضة أو في النظام لأن ذلك يضرب في العمق نضال الشعب السوري لتحقيق التغيير الوطني الجذري والشامل المنشود».

هذا بعض ما جاء على لسان أعضاء المجلس المركزي لقيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في اللقاء مع وفد الصحفيين المصريين. ■■

تشوهات الفكر السياسي في سورية

◄ حسان ثابت

لم يبق شيء في هذه البلاد لم يتعرض للتشوه خلال العقود الماضية، ومن جملة ما تشوه شكلاً ومضموناً كان الفكر السياسي، موالياً كان أم معارضاً، وأبرز مظاهر هذا التشوه كانت النظرة الأحادية الجانب لجملة المهام التي يفرضها الواقع الموضوعي خارج إرادة النظام والمعارضة على الشعب السوري وكل القوى السياسية، والتي نعتقد إنها مهام وطنية ومهام اقتصادية اجتماعية ومهام ديمقراطية، وفي حين رأى الخطاب الرسمي أن الأولوية في الظرف السوري هي للقضية الوطنية، وبالتالي يجب أن تخضع لها كل القضايا الأخرى، فالمهم هو الدفاع عن الوطن حتى ولو أصبح معظم أبناء الوطن عبيداً أو متسولين بسبب مستوى الحريات السياسية وعملية النهب الجارية، رأى المعارضون أن الأولوية لقضية الديمقراطية، ويجب أن تخضع لها الجوانب والمهام الأخرى، حتى لو أدى ذلك إلى التفريط بالسيادة الوطنية التي هي ليست ملك النظام. وما زاد في التسطيح هو تجاهل أهمية القضية الاقتصادية- الاجتماعية، وشكل وطبيعة علاقات الإنتاج السائدة وطرائق توزيع الثروة، ولكن الوقائع الملموسة أكدت بما لا يقبل الشك أن المهام الموضوعية الثلاث متكاملة، وهي في العمق واحدة، وإن تجاهل إحداها يؤدي حكما إلى إجهاض تنفيذ الأخرى... ذاك النمط من التفكير بقي سائداً على مدى عقود في الخطاب السياسي السوري، إلى أن جاءت الأزمة الوطنية الراهنة لتكشف بؤس هذا المنطق المقلوب على رأسه، وما زال طرفا الصراع ينظران إلى الواقع من زاوية الرؤيا السابقة نفسها، ليستمر التشوه، وليصبح جزءاً من مشكلة تشويه الوعي الاجتماعي، ولعل أبرز تجليات هذا التشوه اليوم هي:



تشوه مفهوم الوطنية..

في سورية ثمة أرض محتلة، وثمة استحقاقات تتعلق بالجغرافيا السياسية تفرض نفسها على سورية كنظام وشعب، ونقصد بها وجود مشروع غربي قديم متجدد يتعلق بشرق المتوسط وثرواته وموقعه الجيوساسي وسورية في القلب منه، وبالتالي فإن المسألة الوطنية حاضرة بقوة الأمر الواقع، وإنكار وجود قضية وطنية أو حتى تجاهلها، هو إنكار مقصود للواقع الموضوعي. والمشكلة أن الخطاب الرسمي لبعض القوى في النظام، اتكأ على هذا الواقع وربط بين مصير النظام ومصير الوطن، فالوطن هو النظام، والنظام هو الوطن، وإذا كنت معارضاً أو حتى على خلاف في هذه القضية أو تلك مع النظام، فأنت ضد الوطن، وغير وطني.. وما إلى ذلك من تبعات مثل هذا المنطق وصولاً إلى الاتهام بالخيانة الوطنية.

أما الوجه الآخر للتشويه فقد أتى ويأتي من طرف بعض قوى المعارضة، فأي حديث عن الخطر على الوطن والوقوف ضد التدخل الخارجي، وهو قائم فعلاً ومعلن ولا يحتاج إلى إثبات، معنى ذلك أنك مع النظام، وإذا كان هذا الموقف وذاك يظهران على أنهما نقيضان، فإنهما من حيث المنطق هما وجهان لعملة واحدة، منطق بعض أنصار النظام غيّب صاحب الملكية الحصرية لسورية وهو الشعب السوري، وإن كان يحاكي مشاعره وثقافته أحياناً، إلا أنه فعلياً أبعده عن موقع القرار في قضية وجودية بالنسبة له، عدا عن أنه قزّم القضية الوطنية إلى مجرد جغرافيا، وتجاهل حاجاته المادية والروحية، أما منطق بعض المعارضة فيتجاهل الحديث عن وجود قضية وطنية، وإذا كانت هناك مشكلة ما فإنها حسب هذا المنطق نتيجة سلوك النظام في الوضع الإقليمي ودعم الإرهاب، ولانعتقد أن هذا الموقف لا يأتي كرهاً بالنظام فقط بل تبرئة و تسويقاً لمن يجثم ككابوس على صدر هذه المنطقة وشعوبها وثرواتها منذ قرن وأكثر!!

تشوه في مفهوم المعارضة

أن تعارض نظام ما يعني أن تعمل على تغيير البنية القائمة جذرياً، وأول ما يحدد طبيعة نظام ما وبنيته هو علاقات الإنتاج السائدة والبنية الحقوقية والسياسية الناظمة لها، ودون العمل على تحقيق ذلك لا معنى لأي عمل معارض، وتبقى معارضة شكلية وتدخل ضمن لعبة كراسي الحكم... ليس معارضاً في سورية حتى ولو طالب بإسقاط الكون كله اليوم من لا يكون ضد لبرلة الاقتصاد كأحد أشكال ونتائج الفساد، وليس معارضاً من لا يرفع شعار المقاومة بكل معانيها ارتقاءً لحالة الممانعة التي لم تعد تناسب ظروف اليوم.. نعم لا يكفي أن ترفع شعار إسقاط النظام حتى تكون معارضاً، بل الأهم هو البديل المطروح هل هو بديل تقدمي بالنسبة إلى المرحلة السابقة أم لا؟ فبديل الدولة الأمنية ليس اللادولة عبر استجلاب التدخل الخارجي كما تحاول المعارضة الخارجية السورية اليوم، إن أية معارضة حقيقية يجب أن تنطلق من الضرورات التي يفرضها الواقع الموضوعي على سورية، وهي بديل أفضل في القضية الوطنية، وبديل أفضل في القضية الاقتصادية الاجتماعية، وبديل أفضل في قضية الديمقراطية. وما عدا ذلك نسخة كربونية عن الواقع الراهن، ولا ندري ستكون مقروءة باللغة الوطنية السورية أم لا؟

تشوه مفهوم الديمقراطية

مفهوم الديمقراطية مثله مثل غيره تعرض هذا المفهوم إلى التشويه، فهناك من اختزل الديمقراطية إلى هياكل شكلية فارغة من التأثير على الواقع تحت اسم المنظمات الشعبية ومجلس الشعب، وهي أبعد ما تكون عن الشعب، لا بل كانت ملحقة بجهاز الدولة التنفيذي، وأحياناً أحد أدواته في تسويق سياساته كما حدث في تسويق السياسة الليبرالية وتبني اقتصاد السوق الاجتماعي والإجهاز على المكتسبات الاجتماعية التاريخية.. هذا من طرف النظام، أما السادة المعارضون فقزموا المفهوم إلى مجرد حريات سياسية دون أي محتوى اجتماعي، أي دون أن تكون في خدمة أغلبية المجتمع، ولأن الديمقراطية هي حكم الأغلبية، فلا معنى للديمقراطية إذا لم تكن في خدمة السواد الأعظم من الشعب السوري الذي لا يهمه شكل من يحكم واسمه وحزبه بقدر ما يهمه هل يؤمن حاجاته أم لا، وبالتالي ليس ديمقراطياً من يكون مع اقتصاد السوق الاجتماعي الذي دمر الاقتصاد السوري وأفقر أغلبية الشعب السوري. ■■

الكواكبي حياً!!

مقتطفات من كتاب «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» للباحث الكبير عبد الرحمن الكواكبي..



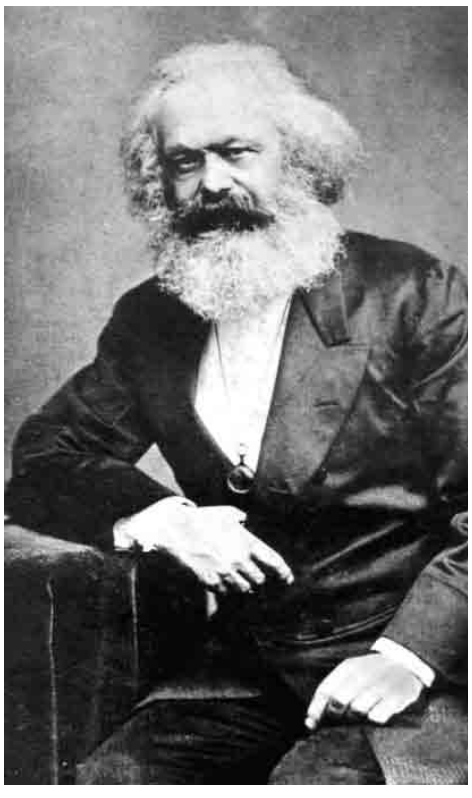
« .... يقول المادي: الدّاء: القوة، والدّواء: المقاومة.
ويقول السّياسي: الدّاء: استعباد البرية، والدّواء: استرداد الحرّيّة.
ويقول الحكيم: الدّاء: القدرة على الاعتساف، والدّواء: الاقتدار على الاستنصاف.
ويقول الحقوقي: الدّاء: تغلّب السّلطة على الشّريعة، والدّواء: تغليب الشّريعة على السّلطة.
ويقول الرّبّاني: الدّاء: مشاركة الله في الجبروت، والدّواء: توحيد الله حقّاً.
وهذه أقوال أهل النظر، وأمّا أهل العزائم:
فيقول الأبيُّ: الدّاء: مدُّ الرّقاب للسلاسل، والدّواء: الشّموخ عن الذّل.
ويقول المتين: الدّاء: وجود الرّؤساء بلا زمام، والدّواء: ربطهم بالقيود الثّقال.
ويقول الحرّ: الدّاء: التّعالي على النّاس باطلاً، والدّواء: تذليل المتكبّرين.
ويقول المفادي: الدّاء: حبُّ الحياة، والدّواء: حبُّ الموت.
....

الاستبداد والدّين

تضافرت آراء أكثر العلماء النّاظرين في التّاريخ الطّبيعي للأديان، على أنّ الاستبداد السّياسي مُتولّد من الاستبداد الدّيني، والبعض يقول: إنْ لم يكنْ هناك توليد فهما أخوان؛ أبوهما التّغلب وأمّهما الرّياسة، أو هما صنوان قويّان؛ بينهما رابطة الحاجة على التّعاون لتذليل الإنسان، والمشاكلة بينهما أنّهما حاكمان؛ أحدهما في مملكة الأجسام والآخر في عالم القلوب. والفريقان مصيبان بحكمهما بالنّظر إلى مغزى أساطير الأوّلين، والقسم التّاريخي من التّوراة، والرّسائل المضافة إلى الإنجيل. ومخطئون في حقّ الأقسام التّعليمية الأخلاقية فيهما، كما هم مخطئون إذا نظروا إلى أنّ القرآن جاء مؤيّداً للاستبداد السّياسي. وليس من العذر شيء أنْ يقولوا: نحن لا ندرك دقائق القرآن نظراً لخفائها علينا في طيّ بلاغته، ووراء العلم بأسباب نزول آياته؛ وإنّما نبني نتيجتنا على مقدّمات ما نشاهد عليه المسلمين منذ قرون إلى الآن من استعانة مُستبدّيهم بالدّين.
يقول هؤلاء المحرّرون: إنّ التّعاليم الدّينية، ومنها الكتب السّماويّة تدعو البشر إلى خشية قوّة عظيمة لا تُدرك العقول كُنْهَها، قوّة تتهدّد الإنسان بكلّ مصيبة في الحياة فقط، كما عند اليوذية واليهودية، أو في الحياة وبعد الممات، كما عند النّصارى والإسلام، تهديداً ترتعد منه الفرائص فتخور القوى، وتتذهل منه العقول فتستسلم للخبل والخمول، ثمّ تفتح هذه التّعاليم أبواباً للنّجاة من تلك المخاوف نجاة وراءها نعيم مقيم، ولكنْ؛ على تلك الأبواب حجّاب من البراهمة والكهنة والقسوس وأمثالهم الذين لا يأذنون للنّاس بالدّخول ما لم يعظّموهم مع التّذلّل والصّغار، ويرزقوهم باسم نذر أو ثمن غفران، حتّى إنّ أولئك الحجّاب في بعض الأديان يحجزون فيما يزعمون لقاء الأرواح بربّها ما لم يأخذوا عنها مكوس المرور إلى القبور وفدية الخلاص من مطهر الأعراف. وهؤلاء المهيمنون على الأديان كم يرهّبون النّاس من غضب الله وينذرونهم بحلول مصائبه وعذابه عليهم، ثمّ يرشدونهم إلى أنّ لا خلاص ولا مناص لهم إلا بالالتجاء إلى سكان القبور الذين لهم دالة، بل سطوة على الله فيحمونهم من غضبه.
ويقولون: إنّ السّياسيين يبنون كذلك استبدادهم على أساس من هذا القبيل، فهم يسترهبون النّاس بالتّعالي الشّخصي والتّشامخ الحسّي، ويُذلّلونهم بالقهر والقوّة وسلب الأموال حتّى يجعلوهم خاضعين لهم، عاملين لأجلهم، يتمتّعون بهم كأنّهم نوع من الأنعام التي يشربون ألبانها، ويأكلون لحومها، ويركبون ظهورها، وبها يتفاخرون.
ويرون أنّ هذا التّشاكل في بناء ونتائج الاستبدادَيْن؛ الدّيني والسّياسي، جعلهما في مثل فرنسا خارج باريس مشتركَيْن في العمل، كأنّهما يدان متعاونتان، وجعلهما في مثل روسيا مشتبكَيْن في الوظيفة، كأنّهما اللوح والقلم يُسجِّلان الشقاء علىَ الأمم.
ويُقرّرون أنّ هذا التّشاكل بين القوّتَيْن ينجرُّ بعوام البشر- وهم السواد الأعظم - إلى نقطة أنْ يلتبس عليهم الفرق بين الإله المعبود بحقّ وبين المستبدّ المُطاع بالقهر، فيختلطان في مضايق أذهانهم من حيث التّشابه في استحقاق مزيد التّعظيم، والرّفعة عن السّؤال وعدم المؤاخذة على الأفعال؛ بناءً عليه؛ لا يرون لأنفسهم حقّاً في مراقبة المستبدّ لانتفاء النّسبة بين عظمته ودناءتهم؛ وبعبارة أخرى: يجد العوام معبودهم وجبّارهم مشتركَيْن في كثير من الحالات والأسماء والصّفات، وهم ليس منَ شأنهمْ أنْ يُفرّقوا مثلاً بين (الفعّال المطلق)، والحاكم بأمره، وبين (لا يُسأل عمّا يفعل) وغير مسؤول، وبين (المنعم) ووليّ النعم، وبين (جلّ شأنه) وجليل الشّأن. بناءً عليه؛ يعظّمون الجبابرة تعظيمهم لله، ويزيدون تعظيمهم على التّعظيم لله؛ لأنّه حليمٌ كريم، ولأنّ عذابه آجلٌ غائبٌ، وأمّا انتقام الجبّار فعاجلٌ حاضر..»...

■■

تبيئة الماركسية



◄ مهند دليقان

عمل قسم من الماركسيين العرب طوال النصف الثاني من القرن العشرين على ما سموه تبيئة الماركسية، أي جعلها بنتاً للبيئة العربية- الإسلامية، والجدير بالذكر أن أولئك الذين تشبثوا بهذا المصطلح «تبيئة الماركسية» هم في معظمهم مفكرون ودارسون على حواف العمل السياسي، أي أنهم نادراً ما انخرطوا في العمل الحزبي وكثيراً ما نظروا له، ولعل مستندهم الأساس في بحثهم عن التبيئة هو كتابات الشهيد حسين مروة الذي لم يطرح التبيئة هدفاً لعمله وإنما حدد هدفاً مختلفاً هو إعادة قراءة التراث من وجهة نظر أيديولوجية واضحة لاستخراج العناصر الثورية منه وتفعيلها.. وهنا محاولة لمقاربة المفهوم في إطاره التاريخي بحثاً عن جدواه وجديته في آن معاً..

عوامل موضوعية

دخلت الماركسية عالمنا العربي- الإسلامي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الفائت مدعومةً بتغير موازين القوى على المستوى العالمي، من ظهور الاتحاد السوفييتي وانكفاء قوى الاستعمار التقليدي. كانت البرجوازية الصناعية في بداية تشكلها في منطقتنا، أي أن الظروف الداخلية لم تكن مهيأةً بعد لاستقبال الماركسية بروحها الطبقية وإنما بروحها الوطنية العامة فحسب، وإن كانت الأحزاب الشيوعية قد ناضلت في تلك المرحلة وما تلاها ضد الإقطاع فإن جنودها في ذلك النضال وبنيتها لم تكن لتتجاوز البنية الفلاحية البرجوازية الصغيرة، أي أن النضال ذا النكهة العمالية الصافية كان مؤجلاً بحكم الظرف إلى حين نشوء طبقة عاملة وتطور وعيها لذاتها. ترافق ذلك مع دعاية عالمية مكثفة ضد الشيوعية وضد الماركسية بدعوى تعارضهما مع الدين، ومع بداية الخمسينيات بدأ ظهور أحزاب قومية حملت برامج البرجوازية الصغيرة وبدأت باستقطابها على نطاق واسع مدعومةً من الاتحاد السوفييتي الذي أرخ لانهياره المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي حين أطلق سياسة التعايش السلمي والطريق اللارأسمالي..
دخلت الأحزاب الشيوعية مع مطلع الستينيات عنق الزجاجة، فالأخ الكبير يقدم التطمينات ويدعم الخصوم الداخليين، والعدو الخارجي لا يترك وسيلة إلا ويستخدمها.. وهنا بدأ التبيء يأخذ محله في النقاش، ولعله ليس من المصادفة أن يترافق ذلك بصعود «المستشرقين العرب» وعلى رأسهم إدوارد سعيد، ومما زاد المشكلة تفاقماً الثورية الزائفة لجملة من المتمركسين ذوي البنية البرجوازية الصغيرة طبقياً والمثالية معرفياً، حيث شخصوا سبب ابتعاد الشيوعيين عن الشارع وتراجع قدرتهم على التأثير بأنه ناجم عن تدين المجتمعات المحلية والخطاب المغاير الذي تقدمه الشيوعية، ولا شك أن لهذا العامل تأثيره لكنه يصبح حاسماً حين تفقد الشيوعية صلتها الحسية المباشرة مع الناس بمعايشتها لهمومهم وآلامهم وتنأى بنفسها نحو صراع فكري- أيديولوجي مع الجماهير، ولذا كان الحل المفترض الذي لجأ إليه الكثير من المتمركسين هو محاولة توفيق ومصالحة مع الجماهير اكتست في كثير من الأحيان بمسمى التبيئة..

مشكلة معرفية..

يعاني تيار التبيئة، إن صحت تسميته كتيار، مشكلة معرفية كبرى في تعامله مع الماركسية، فهو إذ يحاول المصالحة والتوفيق فإنما يساوي بين الأيديولوجية والعلم، أي أنه يتعاطى مع الماركسية كأيديولوجية واجبة التطبيق، في الوقت الذي لا يمكن للأيديولوجية الماركسية أن تحتل مكانها المجسد تحت الشمس بغير وجود طبقة عاملة محلية تعي ذاتها وتخلق نمطها الأيديولوجي الخاص الذي لن يكون متماثلاً مع أي نمط أيديولوجي سابق. وحقيقة الأمر أن الهوة بين النظرية والواقع لم تجسر عبر التبيئة، وإنما قامت محاولات لقسر الواقع على تقبل النظرية، وقسر النظرية على ملامسة الواقع، ففي الوقت الذي تبقى فيه القوانين العامة للماركسية صحيحة في أي بقعة ضمن الظرف التاريخي للرأسمالية، فإنها تتمظهر بشكل وحيد وغير مكرر في كل مكان، ولكيما نتحكم بالظاهرة علينا فهم القانون وفهم شروط التجربة التاريخية المحددة، وهذا نصل إليه من خلال استيعاب النظرية جيداً والذهاب نحو الاحتكاك المباشر بالواقع لصياغة الرؤية التي تربط العام بالوحيد.. الأمر الذي لم تفعله التبيئة، لأن من حملها لم يكن الجسم الحزبي القادر على الاحتكاك بالواقع.. وعليه فإن أي تبيئة الماركسية يجب أن تنطلق من الواقع وليس من الأفكار، فتبيئة الماركسية ليست إلا تبيئة الحزب الماركسي، وتبيئة هذا الأخير إنما هي تمثيله لمصالح الطبقات المستغلة ونضاله المحموم لتحقيقها.. وبغير ذلك فإن الماركسية ستبقى بنت البيئة لأنها تفسر أوجاعها وتعرف جيداً أين تكمن مشكلتها، ولكن الماركسيين سيكونون غرباء لأنهم لا يعملون على نقل التفسير إلى تغيير.. ■■

تراجيديا المشهد السوري
عودة إلى الوراء وهروب نحو الأمام!

◄ عصام حوج

فاتحة الكتابة عن المشهد السوري الراهن هي التأكيد على أن الحركة الاحتجاجية السلمية في البلاد هي عملية تاريخية موضوعية، وهي في التحليل العميق نتيجة حتمية لمظاهر القهر الاجتماعي والسياسي في ظل سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية الطفيلية التي قوننتها البرجوازية الريعية السورية في السنوات الأخيرة، مثل غيرها من الشرائح الاجتماعية الحاكمة أو المتنفذة في بلدان رأسمالية الأطراف، التي تشكل امتداداً موضوعياً على منظومة الرأسمال المالي على النطاق الدولي، مع التذكير بإحدى أهم خصائص برجوازية بلدان الأطراف عامة وهي اتكاؤها على القمع المباشر لديمومة النهب وتراكم الثروة.



القديم ينازع، والجديد لم يتبلور بعد.. القديم يخالف اتجاه التطور التاريخي، وبات عائقاً أمام التطور الموضوعي بسبب مصالحه الطبقية ومنطقه في التفكير، دون استكمال بناء الجديد الحقيقي القادر على فرض إرادته والتحكم بمسار التطور، وهنا تتكون حالة الفراغ المؤقتة التي تؤدي إلى تشويش الرأي العام في ظل ديكتاتورية الإعلام المهيمن الذي يفرض الوعي الزائف، ليلقي بظلاله على الفكر السياسي السوري ويؤثر على أداء الحركة السياسية السورية والكثير من النخب السياسية والثقافية والإعلامية، سواء كانوا في طرف النظام أو في طرف القوى التي تسمي نفسها بالمعارضة.

إنها أزمة بنية كاملة، وإن اختلفت المواقف والمواقع والخنادق، فنموذج النظام الرأسمالي الطرفي الهش لم ينتج إلاّ نقيضه الهش، أي معارضة كاريكاتورية هشّة، وأحد أهم مآسي هذه البنية بطرفيها أنها لا تستمد عناصر قوتها وديمومتها واستمرارها من قواها الذاتية الموضوعية التي من المفروض أن تكتسبها من مدى التجاوب مع مصالح المجتمع، فتلجأ إلى رصيد وهمي، شيكات بلا رصيد... توازن القوى ضمن النظام حسم الخيار باللجوء إلى القمع الذي لم ولن يجدي نفعاً مع حركة شعبية مبررة موضوعياً، وتمتلك شحنات وجدانية هائلة، قادرة على اقتحام ما في الأرض والسماء ليرتفع على أثر ذلك منسوب الدم، بسبب العنف والعنف المضاد لاحقاً وبالتالي تمّ فسح المجال لتجار الحروب والوحوش الضواري والقتلة الدوليين أن يحاولوا إعطاءه الدروس في الديمقراطية وحقوق الإنسان. أما المعارضة الخارجية (سواء كان الذين يتمظهرون بالدين، أو أصحاب الطرابيش الليبرالية كعلامتين فارقتين للمعارضة السورية – سبحان مين جمّع ووفّق!)، والتي تُسوّق كنقيض وبديل افتراضي عن النظام تهافتت نحو الخارج، وأي خارج؟ ذلك الخارج الذي كان على الدوام بالضد من مصالح الشعب السوري، والذي يجاهر بوجود مشروع استراتيجي لإعادة صياغة خريطة العالم والمنطقة.

خيار البعض في النظام يحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء والعودة إلى المربع الأول، وبالضبط إلى تلك البنية التي أنتجت الأزمة التي تكاد أن تطيح بالنظام نفسه أما النقيض الافتراضي «المعارضة الخارجية» العاجزة تهرب نحو الأمام إلى استجداء التدخل الخارجي الذي لا معنى له إلا نسف بنية الدولة مهما تشاطرت أبواق تلك المعارضة وفسّرت الموقف بغير ذلك، وتبحث عن حبل تتمسك به للوصول إلى السلطة، حتى لو كان هذا الحبل بيد الشيطان، ولكلّ جوقة معارضة شيطانها طبعاً، وإلا فما سر لجوء جوقةً الردح الليبرالية في المعارضة إلى مشيخات النفط لاستجلاب الديمقراطية، وما الذي يجمع بين المشيخة والليبرلة؟ وأي هوى يجمع بين برنار ليفي، والقناة الإسرائيلية الثانية وبين من يدّعي تمثيل الدين الإسلامي الحنيف؟؟

ما بين محاولة العودة إلى الوراء والهروب نحو الأمام تكتمل فصول المأساة السورية الراهنة، ليصبح وجود الوطن بحد ذاته موضع سؤال، وعندما يكون الأمر كذلك لا معنى لوجود المعارضة والنظام أصلاً.

إن الخطاب الوطني الشعبوي الذي يتشدق به بعض «أنصار النظام» لا قيمة فعلية له بالمعنى العملي، فلقد ولى إلى غير رجعة دور ذلك النموذج من الدولة الوطنية التي تتنطح للدفاع عن الوطن ضد «المؤامرة» وأغلبية أبنائه تحت خط الفقر ومئات الآلاف من شبابه على أبواب السفارات أو في المهاجر، أو في سوق العاطلين عن العمل. وسلطاته التنفيذية هي وحدها صاحبة الأمر والنهي رغماً عن أنف أي قانون أو دستور أو حتى التقاليد الاجتماعية.. إن هذا النموذج ما عاد يمتلك أياً من مقومات وجوده سوى قوة العطالة التاريخية، أي عدم تبلور البديل الحقيقي.

في عالم اليوم، لا فاعلية لأي موقف وطني دون أن يقترن بمحتوى اجتماعي، أي دون توزيع عادل للثروة الوطنية, ولا فاعلية لأي موقف وطني دون حريات سياسية يستطيع المواطن من خلالها التعبير عن مكنونات الذات الإنسانية المستلبة، وكي يدافع عن حقوقه ويعي واجباته، فالمتآمر بالنسبة إلى المواطن العادي هو من يسرق لقمة خبزه ويصادر حريته.

وفي ظل وجود مشروع استعماري معلن لا معنى لأية ديمقراطية إذا لم تقترن بالنضال من أجل الحفاظ على السيادة الوطنية والاستقلال الوطني، ولا معنى لأية ديمقراطية تأتي من طرف من ينكر على المرأة حقها في قيادة السيارة حتى الآن ولا معنى لأية ديمقراطية مخبأة تحت عباءة من انقلب على أبيه لاستلام الإمارة... وقبل أن يتنطح أحد من المعارضين ويتهمنا بالدفاع عن النظام لأننا نشكك بأصحاب الجلالة من ملوك النفط نقول: إن الوطن ليس ملك النظام، والدفاع عنه والوقوف ضد التدخل الخارجي هو قبل كل شيء، دفاع عن الشعب عن ماضيه وحاضره ومستقبله ودفاع حقيقي عن الحركة الشعبية وسعيها المشروع من أجل التغيير الوطني الديمقراطي.

إن حالة الكباش بين أنصار الحل الأمني في النظام، وأنصار التدخل الخارجي في المعارضة أنهك كل عناصر البنية الوطنية السورية، وأنهك الأغلبية الشعبية وشوّه – ولو مؤقتاً وجزئياً – أشرف وأنبل ما أنتجته الديموغرافيا السورية خلال العقود الخمسة الماضية، أي الحركة الشعبية، فامتطى صهوة هذه الفرس الأصيلة ما هب ودبّ من أشباه الخيالة، ودخلوا ميدان السباق بعضهم يحاول لجمها للرجوع باتجاه الدولة الأمنية، وآخرون يوجهونها باتجاه التسليح والتطييف والتدخل الخارجي أي اللا دولة.

■■

محطة الانتخابات ليست نهاية المطاف

◄ جبران الجابر



طرحت نتائج الانتخابات المرحلة الأولى في مصر وقبلها الانتخابات التونسية والمغربية، موضوعات ترتبط بالفكر السياسي ومآل الثورات والاحتجاجات في تلك الدول.

وقيل هذا «أول الغيث» وها هي الأحزاب الدينية تقطف ثمار ثورات الجياع والمظلومين ناهيك عن أن تلك الأحزاب تحمل العديد من عوامل النكوص والتراجع عن الديمقراطية، عدا عن أن الأيديولوجيا الدينية لم تحل تاريخياً مشكلات المجتمع، وتلكم دروس التاريخ منذ خلافة عثمان بن عفان مروراً بالأمويين والعباسيين وحتى أيامنا هذه، يضاف إلى ذلك أن الثورات التي قامت من أجل العدالة الاجتماعية انتهت تحت تأثير الدعاية القائمة على أن تلك الثورات تخالف التعاليم الدينية ولا تتمسك بالحلول الإسلامية، كان ذلك مصير الثورة القرمطية، ولم يكن صراع السلاح إلا الوجه الذي يستخدم تحت ذرائع دينية تدين كل حركات جماهيرية تناهض الظلم وتسعى إلى العدالة.

ولكن دروس التاريخ أيضاً فيها الكثير من الأدلة على أن التلطي وراء الشعارات والإيديولوجيات الدينية لم يستطع أن يقي الحركات الدينية من الفشل الذي انتهت إليه، ولم تفلح في رؤية جديدة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وشكلت تلك القوى الدينية عاملاً أساسياً في استدامة التخلف وضخت موجات التكفير ومنعت الفكر من أن يأخذ دوره في تطوير الشعوب ومواجهة مشكلاتها وحلها.

وليس نادراً أن يواجه المرء آراء تقلب الأمور رأساً على عقب، وترتفع أصوات تتخذ من نتائج الانتخابات مادة لمهاجمة الديمقراطية، فشوقها مادام مشدوداً نحو الأحكام العرفية وحالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، وتتجاهل تلك الآراء أن تلك الثمار نتاج طبيعي لعداء الديمقراطية وخنق الحريات الديمقراطية، وهي نتاج عقود من الظلم السلطوي الذي لم يكن في حالة طلاق مع الأيديولوجية الدينية، ولم تكن السلطات توجه نارها الحامية ضد التنظيمات الدينية، وكان محالاً أن تضع حداً للأنشطة الدينية، ناهيك عن أنها كانت تقدم أسس وبواعث تقوية الأحزاب الدينية وتكوين المناخات الملائمة لها.

يقيناً أن تلك الأحزاب أدخلت تغيرات على مفاهيمها السياسية، ولم يكن ذلك مصادفة، بل جرى تحت تأثير العوامل المتطورة والأوضاع المتغيرة، ويمكن القول إن النكوص عن ذلك سيشكل في ظروفنا الراهنة أساساً لظواهر عديدة بما فيها الانقسامات والفرز داخل تلك الأحزاب على فشل تلك الأحزاب والحركات، وأساساً هاماً لفضح طبيعتها الطبقية والسياسية، ولا يقتصر الأمر على أن تيارات دينية تتكون مناهضة للنكوص ومبتعدة عن مفاهيم وآراء وممارسات القوى السلفية، فالجديد في المرحلة هو تكوين أحزاب علمانية من شأنها أن تدخل وعياً آخر في صفوف الجماهير الشعبية، وذلك ما يميز المرحلة الراهنة من التوتر حيث خرجت الأوضاع عن تلك الحالات التي يفرخ فيها فشل تيار وحركة دينية تياراً وحركات دينية أيضاً.

إن التطورات التي وصلت إليها الأوضاع لا تسمح أن يتكون ذلك النكوص الجذري، وقد اختصرت التطورات العلمية المسافة بين الأخذ بالنكوص وتبريراته الداخلية والخارجية وبين الوعي الاجتماعي، فالسبل المعرفية الراهنة أضحت لا تخدم استراتيجيات النكوص والتلطي وراء الشعارات الدينية، كما أن تلك الثورات التي قامت رسخت أرضية عن حقوق الشعوب والإنسان، سواء فيما يتعلق بدور الشعب أو فيما يتعلق بالحكومة ومدى انسجامها مع متطلبات الشعب ومصالحه الوطنية والاقتصادية.

لقد تجاوز الوعي الاعتيادي مرحلة الذهاب نحو التعويذات وفنون السحر، وتجاوز الوعظ الذي لا يحل مشكلات الزراعة والصناعة والبطالة والفقر، وأضحت تلك المواضيع شأن الحكومات ومدى صلاحها، ولم يعد أحد قادراً على أن يدعي أن تلكم معضلات وحلها شأن إلهي.

إن ما رسخته الثورات هو مسؤولية الحكومة وبصورة مباشرة، عن كل ما يحصل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أما الهام الآخر الجديد فهو أن المنابر في الجوامع لم يعد دورها مقتصراً على الوعظ والتمنيات وعزل الجماهير عن مشاكلها، وقد حولت الثورات تلك المنابر إلى وظائف جديدة تتناول الوقائع الملموسة في مختلف الميادين، وفي المقابل تكون عند الوعي الاعتيادي نظرة جديدة إلى مهمة تلك المنابر، فمن يعتليها عليه أن يقدم الحلول الناجعة لتخطي المعضلات التي تواجه الشعب على الصعد كافة

يلاحظ بوضوح تنامي عوامل التنوع من جهة، وتنامي عوامل الوحدة الوطنية من جهة، وأصبح النقاش والحوار مادة فاعلة في الوعي الاجتماعي، ولم تعد سيطرة فكرة أن الذي يلوذ بالدين له حق التصرف المطلق على هواه، وقد شهدت تونس حوادث عديدة، كما شهدت مصر حوادث متنوعة موجهة ضد الوحدة الوطنية.

إن الصراع الفكري والسياسي في ظروف ذلك التنوع يشكل الآن أحد مرتكزات زحزحة هيمنة التيارات الدينية، التي أخذت تواجه الواقع بتعقيداته، خاصة وأن برامجها، رغم كل الجهد الذي بذلته كي تكون مؤثرة لا يمكن إلا أن تبقى هشة، فالأيديولوجيا الدينية لا تتأسس حلولها خارج نطاق استمرار وترسيخ علاقات الإنتاج الرأسمالي، وبعبارة أخرى فإن الأسس الاقتصادية التي تعتمدها الأحزاب الدينية تحول دون تحقيق مطالب الشعب، وتحول دون تنمية شاملة ومستدامة، وتحول دون تحقيق العدالة.

إن ذلك وغيره يكون الأساس الجديد لنقلة جديدة في الوعي الاجتماعي عبر الصراع الفكري والسياسي على أسس الديمقراطية بكامل أبعادها.

■■

الأزمة الوطنية.. وقوى النهب والفساد الكبرى

◄ صلاح طراف

إن المشكلة الأساسية في البلاد اليوم تنبع من طبيعة القوى المشبوهة الموجودة في النظام (قوى النهب والفساد الكبرى) التي طالما قلنا عنها، ونؤكد مجدداً بأنها أهم بوابات العبور للعدوان الخارجي، والتي ترى في الإصلاح الجذري الشامل خطراً شديداً، ليس فقط على ثرواتها الحالية واللاحقة المفترضة، وإنما أيضاً على نفوذها وتأثيرها، فهي ستدفع وحدها فقط فاتورة الإصلاح الجذري الشامل.

وبالتأكيد فإن ما يجري من عنف متبادل على الأرض إنما هو تعبير عن صراع جدي وتناحري بين قوتين سياسيتين، تحاول كل منهما أن تكون المعادل السياسي لليبرالية الجديدة اليوم.

فقوى النهب والفساد الكبرى بإحدى أهم مكوناتها البرجوازية البيروقراطية، لا تريد أن تتقاسم السلطة، وبالتالي الثروة، فهي تملك وتحكم، وهي الآن أضعف من أن تمثل حزب البعث بحكم بنيته السياسية أن يكون معادلاً سياسياً لبرامجها، أضف إلى ذلك تقلص وتراجع قاعدتها الاجتماعية والجماهيرية.

أما القوة السياسية الأخرى المعارضة الخارجية (ما يسمى المجلس الوطني) بإحدى أهم مكوناته الإخوان المسلمين، فهي تطرح نفسها المعادل السياسي لليبرالية الجديدة مستفيدة من تغيير ميزان القوى لمصلحتها وبدعم دولي وإقليمي غير مسبوق وبقصف مدفعي إعلامي ونفسي (تحت حجة حماية المدنيين والحرية والديمقراطية المفرغة من أي مضمون اجتماعي وهي تستند إلى قوتها الأساسية البرجوازية الطفيلية في الداخل فهي تراقب وتنتظر الفرصة المناسبة للانقضاض على السلطة).

فكلتا القوتين تضربان بنيرانهما الثقيلة على الحركة الشعبية السلمية الوطنية عبر ميليشياتها الطائفية المسلحة وبعض الاختراقات في الأجهزة الأمنية.

لذلك فإن القوى النظيفة في النظام يجب عليها أن تخرج عن صمتها وتلتحق بخيارات الحركة الشعبية السلمية والمعارضة الوطنية، وذلك من خلال التحالف على كل الجبهات الوطنية العامة والاقتصادية. الاجتماعية والسياسية وهذا التحالف سيجد شكله الملموس من خلال حكومة وحدة وطنية ـ استباقية، وليست متأخرة، صادمة وليست شكلية.

تلك هي المهمة الأبرز اليوم أمام القوى الوطنية كافة، من أجل إنقاذ البلاد من حالة الاستعصاء التي ما فتئت غارقة فيها منذ عدة أشهر.. وإلا فالبلاد ماضية إلى مجهول مليء بالمخاطر الجسيمة.. ■■

سياسة حافة حرب طويلة الأمد ضد سورية..

◄ بقلم نقولا ناصر❖

ثمة مجموعةٍ من العوامل الإقليمية والدولية تستبعد حرباً وشيكة ضد سورية وإيران، لكنها تترك سياسة حافة الحرب طويلة الأمد الخيار الأفضل لاستنزاف وإرهاق سورية بصفة خاصة..



الحرب.. وروادعها

بالرغم من الصوت المرتفع لقرع طبول الحرب ضد سورية وإيران، فإن مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية لا ترجح أن تكون الحرب وشيكة في المشرق العربي ومحيطه، لكن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية الذي يقرع هذه الطبول قد استعاض عنها بسياسة حافة الحرب طويلة الأمد، وهي سياسة محفوفة بمخاطر واقعية يمكنها أن تنزلق في أية لحظة إلى حرب فعلية لسبب أو لآخر. وتقف سورية اليوم في مركز سياسة حافة الحرب بقدر ما تقف في مركز حرب محتملة قد تنزلق هذه السياسة إليها.

ولم تكن المناورات العسكرية الصاروخية التي أعلنت دمشق عنها الأسبوع الماضي تعبيراً عن حالة «يأس» كما قال وزير حرب دولة الاحتلال الإسرائيلي ايهود باراك، بل كانت إعلانا عن تصميم سورية على الدفاع الوطني والقومي بكل الوسائل في حال فرضت عليها حرب فعلية، لكن الأهم أن تلك المناورات كانت أحدث مؤشر ملموس إلى كون القيادة السياسية السورية والجيش العربي السوري مؤهلين بدورهم لممارسة سياسة حافة الحرب.

وبصورة مماثلة، فإن انتهاك طائرة تجسس أميركية دون طيار للأجواء الإيرانية، ومخاطرتها باختراق هذه الأجواء إلى مقربة من مركز البرنامج النووي الإيراني والدفاعات المكثفة التي تحميه قرب مدينة «قم»، كان مؤشراً آخر إلى تصعيد سياسة حافة الحرب الأميركية بقدر ما أشار إسقاط تلك الطائرة إلى استعداد إيران بدورها لممارسة سياسة حافة الحرب.

وهذا الاستعداد الإيراني يذكر بأهم عناصر العامل الإقليمي لاستبعاد اندلاع حرب وشيكة في المشرق العربي ومحيطه. فقد أوضحت كل من دمشق وطهران أن التنسيق بينهما لن يسمح للتحالف الغربي بالاستفراد بأي منهما، مما ينذر بأن حربا تقودها الولايات المتحدة على سورية أو على إيران سوف تتصاعد إلى حريق إقليمي. وهذا هو الرادع الأول الذي لا يرجح أن تكون الحرب وشيكة على أي من البلدين. فتكرار التجربة المرة للانفراد الأميركي بغزو العراق واحتلاله، ولانفراد حلف الناتو بليبيا، لا يبدو تكرارا محتملا في سورية أو إيران.

ولم تترك لا دمشق ولا طهران مجالا للشك في أن أي حريق إقليمي سوف يشمل دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتأكيد، ولذلك ليس من المرجح أن يلجأ التحالف الغربي إلى الحرب على سورية أو على إيران أو على كلتيهما معا ما لم يضمن سلفا حماية أمن «إسرائيل» ضد ردود الفعل السورية والإيرانية.

● لم تترك دمشق وطهران مجالاً للشك في أن أي حريق إقليمي سوف يشمل دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتأكيد، ولذلك ليس من المرجح أن يلجأ التحالف الغربي إلى الحرب على سورية أو على إيران أو على كلتيهما معاً ما لم يضمن سلفا حماية أمن «إسرائيل» ضد ردود الفعل السورية والإيرانية.

● إن إعلان الجامعة العربية بأنها ستطلب مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لـ«تسوية» الأزمة السورية، سيوفر لواشنطن وبروكسل مسوغاً كافياً للبدء فعلاً في البحث عن آليات عسكرية لفرض عقوباتهم، فهم بالتأكيد لم يعلنوا عن هذه العقوبات كي تظل حبراً على ورق..

ومثلما أثبت فشل بطاريات «باتريوت» الأميركية المنصوبة في دولة الاحتلال في حمايتها من الصواريخ العراقية عام ١٩٩١، وفشل «القبة الحديدية» الإسرائيلية في تحييد صواريخ المقاومة الفلسطينية المنطلقة من قطاع غزة المحاصر، وفي تحييد صواريخ المقاومة اللبنانية عام ٢٠٠٦، بينما ما زالت صواريخ «حيتس» الإسرائيلية المضادة للصواريخ والممولة أميركيا، تنتظر إثبات جدواها، فإن عدم وجود ضمانات غربية لحماية أمن دولة الاحتلال الإسرائيلي تحيد ردود فعل سورية وإيران وحزب الله وحماس يمثل الرادع الثاني ضد حرب وشيكة على سورية أو إيران.

ويتمثل الرادع الثالث في جبهة دولية صلبة تضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا تحول دون منح شرعية الأمم المتحدة لحرب كهذه، وبالتالي تحكم عليها مسبقا كحرب عدوانية سافرة، بينما الحزم الروسي في معارضة التدخل العسكري الأجنبي في سورية لم يترك مجالا للشك في الاستعداد الروسي لتعزيز الدفاعات السورية.

أما الأزمة المالية والاقتصادية الأميركية – الأوروبية الطاحنة، فتمثل رادعا رابعا حفز سحب القوات الأميركية من العراق بنهاية العام الحالي، وإعلان واشنطن عن سحب مماثل لها لن يطول كثيراً من أفغانستان، وبالتالي ليس من المتوقع أن يكون التحالف الغربي قادراً على تمويل حرب جديدة ضد سورية أو إيران تشير كل الدلائل إلى احتمال تطورها إلى حرب إقليمية.

ويظل تماسك الجبهة الوطنية الداخلية في كل من سورية وإيران هو طبعا الرادع الحاسم.

وهذه العوامل وغيرها مجتمعة تستبعد حربا وشيكة ضد سورية وإيران، لكنها تترك سياسة حافة الحرب طويلة الأمد الخيار الأفضل لاستنزاف وإرهاق سورية بصفة خاصة.

التصعيد المتعدد الجوانب.. والسيناريوهات الأمريكية

إن التصعيد الإعلامي حد الحرب النفسية السافرة ضد دمشق، والدبلوماسي حد فرض عزلة عربية وغربية سياسية على سورية، والاقتصادي حد فرض عقوبات جماعية على الشعب السوري، والعسكري حد الدخول علنا في دبلوماسية «الزوارق الحربية» قبالة السواحل السورية، هو تصعيد يرقى إلى سياسة حافة الحرب.

والتصعيد الإعلامي والدبلوماسي والاقتصادي يتجه عسكرياً بصورة واضحة نحو سياسة حافة الحرب، أو في الأقل نحو حشود عسكرية بحرية قبالة السواحل السورية، أميركية تمهد لفرض حصار بحري أو منطقة حظر جوي من أجل تطبيق العقوبات الغربية والعربية ضد سورية، وروسية من أجل الحيلولة دون فرض حظر كهذا.

وهذا الحشد البحري العسكري المتشابك والمتداخل في حيز بحري محدود لقوتين دوليتين تجدا نفسيهما على طرفي نقيض في طرق حل الأزمة السورية، محفوف بمخاطر جسيمة يمكنها الانزلاق بسرعة إلى حرب فعلية.

في الثلاثين من آب / أغسطس الماضي نشر معهد بروكينغز الأميركي دراسة لمدير الأبحاث المتخصص في الشؤون الدفاعية، مايكل ي. أوهانلون، استعرض فيها أربعة خيارات أو سيناريوهات لحل الأزمة السورية:

أولها غزو لـ«تغيير النظام» على الطريقة العراقية..

وثانيها فرض منطقة حظر جوي وبري على الطريقة العراقية –الليبية..

وثالثها عملية عسكرية بحرية لـ«فرض تطبيق عقوبات قوية» يمكنها – – بتعاون تركيا والعراق والأردن في إغلاق معابرهم البرية – أن تفرض «حظراً بحرياً» سوف يكون «بسهولة ضمن قدرة أساطيل حلف الناتو» بالتعاون مع شركاء عرب..

ورابعها حملة قصف جوي على طريقة فصل كوسوفو عن صربيا تستهدف «مراكز القيادة والسيطرة وأماكن مثل البنوك ومحولات الكهرباء ومرافق حزب البعث. وهي حملة لن تكون قادرة على حماية المدنيين».

ومع أن أوهانلون استدرك بأنه «لا توجد أي ضمانة لنجاح هذه الخيارات»، ولذلك «أنا لا أحبذها الآن»، فإن الوقت قد يأتي «للبدء في الحديث عنها والتفكير فيها».

ويبدو أن هذا الوقت قد حان فعلاً للنظر في هذه الخيارات بعد العقوبات التي أعلنتها جامعة الدول العربية، والأرجح أن النظر فيها كان على جدول اللقاء الأخير بين الأمين العام للجامعة العربية، نبيل العربي، مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين في بروكسل لـ«تنسيق» الخطوات الثنائية تجاه سورية، عشية إعلان الاتحاد الأوروبي عن فرض حزمة جديدة من العقوبات ضد سورية.

ولأن العقوبات الأميركية والأوروبية هي الأسبق، فإن صانعي القرار الغربي يعتبرون العقوبات العربية استكمالا لعقوباتهم وجزءاً منها، بغض النظر عن إعلان الجامعة العربية بلسان أمينها العام بأن عقوباتها تستهدف منع «التدخل الأجنبي» في سورية.

إذ كان رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني واضحا عندما قال: إن فشل الحل العربي قد يقود إلى التدويل، وإن القوى الأجنبية قد تتدخل إذا اعتبرت العرب «غير جادين»، وإن الجامعة العربية نفسها قد تطلب التدخل الدولي «إذا لم يأخذنا السوريون على محمل الجد».

ولا يوجد شك في أن التدخل الدولي إن وقع سوف يكون تدخلاً عسكرياً سواء طلبه عرب أم لم يطلبوه. ومن الواضح أن التحذير القطري من الاحتمالات الواقعية للتدخل الأجنبي، أو التهديد القطري بتدخل كهذا، إنما يصعد الأزمة بدوره إلى حافة الحرب.

إن إعلان الجامعة العربية بأنها ستطلب مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في «تسوية» الأزمة السورية، سوف يوفر لواشنطن وبروكسل مسوغاً كافياً للبدء فعلاً في البحث عن آليات عسكرية لفرض عقوباتهم، فهم بالتأكيد لم يعلنوا عن هذه العقوبات كي تظل حبراً على ورق، مما يصعد الأزمة بدوره إلى حافة الحرب.

على الحافة!!

في الثالث والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر، نشرت وكالات الأنباء خبر وصول حاملة الطائرات النووية الأميركية «يو اس اس جورج اتش. دبليو. بوش» إلى البحر الأبيض المتوسط، حيث يقوم الأسطول السادس الأميركي بدورياته، من الخليج العربي، ورسوها قبالة السواحل السورية، وهي تقود مجموعة حربية بحرية تضم مدمرتين صاروخيتين وطرادين صاروخيين. وقد طلبت الحكومة الأميركية من رعاياها في سورية مغادرة البلاد «فوراً»، بينما طلب وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو من مواطنيه عدم السفر إلى سورية وتجنبهم العودة إلى تركيا من دول الخليج العربية عبر أراضيها.

وقبل وصول حاملة الطائرات الأميركية كانت ثلاث سفن حربية روسية قد رست قبالة طرطوس السورية. وأعلنت موسكو رسمياً أنها كانت سترسل إلى سورية أسطولا حربياً بقيادة حاملة الطائرات «الأميرال كوزينيتسوف». وفي الثاني من الشهر الماضي أعلن رئيس الخدمات الفدرالية للتعاون الفني العسكري الروسي، ميخائيل دميتريف، أن عقد تزويد سورية بصواريخ متقدمة مضادة للسفن «يجري تنفيذه» بالرغم من الجهود الإسرائيلية والأميركية لوقف تنفيذ العقد المبرم بين روسيا وبين سورية عام ٢٠٠٧. وتتمتع موسكو بتسهيلات بحرية في ميناء طرطوس السوري لا تتمتع بمثلها في أي ميناء آخر في البحر الأبيض المتوسط، ويوجد أكثر من (١٠٠) ألف مواطن روسي يعيشون في سورية.

لقد نفى رئيس الأركان العامة الروسية، نيكولاي ماكاروف، أن يكون للقوة البحرية الروسية في المتوسط أية علاقة بالوضع في سورية، وقال إنها موجودة كجزء من تدريبات بحرية مقررة سابقا. وقال الناطق باسم سلاح البحرية الروسي إن: «توقف السفن الروسية في طرطوس» ليس «رد فعل على الأحداث في سورية»، وإن «هذا التوقف كان مقرراً منذ عام ٢٠١٠» عندما «لم يكن هناك شيء» في سورية. ونفى الأميركيون بصورة مماثلة نفياً غير مباشر أية علاقة لانتشارهم البحري قبالة سواحل سورية بالوضع فيها عندما قالوا، على ذمة «انترفاكس» الروسية، إن وجودهم الحربي قبالة السواحل السورية هو «للقيام بعمليات أمنية ومهمات دعم بحري كجزء من عملية الحرية الدائمة (في أفغانستان) وعملية الفجر الجديد (في العراق)».

لكن الأدميرال فالنتين سليفانوف، رئيس أركان سلاح البحرية الروسي السابق، قال في مقابلة مع «سفوبودنايا بريسا» في الثالث والعشرين من الشهر الماضي: «إذا كانت سفن ما تتمركز في مكان ما، فإنه من غير الممكن طبعا أن تحلق فوقها ببساطة كي تقصف مكانا ما. فحتى الأميركيين لن يكون في استطاعتهم تجاهل وصول سفننا قبالة ساحل سورية ... إن ظهورها في شرقي البحر الأبيض المتوسط سوف يكون إشارة لكل العالم تفيد بأن لروسيا مصالح هنا، ولا يمكنكم سحق وتدمير وقتل أحد دون أخذها في الحسبان».

ومن المؤشرات الأخرى إلى تصعيد الأزمة السورية نحو حافة الحرب، التقرير الذي نشره موقع «ديبكا فايل» وثيق الصلة بالاستخبارات الإسرائيلية في السابع والعشرين من الشهر المنصرم عن «الحشد البحري» الأميركي والروسي قبالة السواحل السورية. فقد نسب التقرير إلى «مصادر عسكرية» إسرائيلية قولها إن ألوية مسلحة إسرائيلية اندفعت نحو مواقع متقدمة على «الحدود اللبنانية والسورية»، ووضعت تركيا «ثلاثة ألوية مسلحة وسلاحها الجوي وبحريتها في حالة تأهب»، و«مثل ذلك» فعل حزب الله اللبناني والقوات المسلحة اللبنانية والأردنية.

أما التقارير الإعلامية التي تحدثت عن جسر جوي تركي – قطري لنقل «المتطوعين» والأسلحة من ليبيا إلى تركيا للقتال إلى جانب «الجيش السوري الحر» الذي يتخذ من الأراضي التركية قاعدة له، فإنه مجرد مؤشر آخر إلى التصعيد نحو حافة الحرب، وإن كان أحد هذه التقارير الذي لم يتأكد بعد، وذكر بأن رئيس المجلس العسكري في طرابلس الغرب، علي بلحاج، كان من ضمن أولئك «المتطوعين» الليبيين يثير أسئلة جادة عما إذا كان الوضع في ليبيا قد استتب حقاً حد الاستغناء عن خدمات قادة مثل بلحاج في العمل من أجل استتبابه.

ولا شك أن هذا النزر اليسير الذي تسرب إلى وسائل الإعلام عن استعدادات حافة الحرب هذه، ليس إلا قمة جبل جليد فحسب. وهذه هي على الأرجح الخلفية التي استند إليها وزير الخارجية الفرنسي، آلان جوبيه، عندما أعلن بأن أيام الحكم الحالي في سورية قد أصبحت «معدودة».

❖ كاتب عربي من فلسطين
nicolanasser@yahoo.com

هل انتهى وقت «الحماقات» العدوانية الأمريكية – الصهيونية؟

هل طرأ انعطاف جديد على مستوى هيمنة واشنطن العسكرية على سماء الشرق الأوسط بعد أن تمكنت إيران من إسقاط طائرة تجسس أمريكية دون طيار؟ هل انتهى الزمن الذي كانت فيه طائرات البنتاغون تمارس غطرسة القوة وتكتب أسطورة التفوق الأمريكي على كل الدفاعات المضادة لها؟ وما معنى أن يطالب مسؤولون إيرانيون الولايات المتحدة الأميركية بالاعتذار عن إرسال طائرة تجسس دون طيار بدلاً من طلب استعادتها، وذلك بعدما طلب الرئيس الأميركي باراك أوباما من طهران إعادة الطائرة التي أسقطتها القوات الإيرانية أوائل الشهر الجاري؟.

الآن، يبدو أنه بات بإمكان إيران أن ترفع نبرتها في وجه الاستعلاء الأمريكي، وأصبح بإمكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية «رامين مهمانبراست»، أن يقول بصراحة: «إن أوباما نسي أن مجالنا الجوي انتهك من خلال عملية التجسس التي أجريت، دون وضع أي اعتبار للقانون الدولي» لكن ليس من باب الشكوى التي يقدمها الضعيف، بل من باب القوي الذي قام بالفعل الرادع، ثم قام بالتذكير بالقانون الدولي. فـ«مهمانبراست» لم يكتف باستنكار الطلب الأميركي باسترداد طائرة التجسس، بل أكد أن ما جرى هو انتهاك للمجال الجوي لإيران، وأنه يعرض السلام والأمن العالميين للخطر.

وكان أوباما قد قال –في مؤتمر صحفي أمس الاثنين– إن بلاده طلبت من إيران إرجاع الطائرة التي كشفت طهران عن إسقاطها في الرابع من ديسمبر/كانون الأول الجاري.

من جانبه صرح وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرسمية بأن الطائرة باتت تحت ملكية إيران وأنها «ستقرر ما تريد عمله في هذا الشأن».

كما تقدمت إيران بشكوى لمجلس الأمن الدولي بشأن التوغل، ودعت إلى التحرك «لوضع نهاية لهذه الأعمال غير القانونية والخطرة».

وكان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قد صرح للتلفزيون الفنزويلي بأن الأميركيين قرروا إهداءنا الطائرة التجسسية، مشيرا إلى أن أشخاصا في بلاده سيطروا على الطائرة ويستطيعون التحكم فيها وتحليل محتوياتها.

في المقابل، عبر وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا عن صعوبة معرفة المعلومات التي سيحصل عليها الإيرانيون بعد تحليلهم للطائرة.

وكان بانيتا قد توقع عدم إعادة إيران للطائرة، لكنه وصف خطوة تقديم الطلب بالأمر الضروري والإجراء المناسب.

أما وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون فعبرت عن تشاؤمها بشأن احتمالية إرجاع طهران للطائرة، وأشارت إلى أن «المسار التراجعي الذي تسلكه إيران خطير عليها وعلى المنطقة برمتها».

وكان الجنرال حسين سلامي –نائب قائد الحرس الثوري الإيراني– قد صرح في وقت سابق بأن بلاده ستحتفظ بطائرة التجسس الأميركية، وستفحصها لتعرف إلى أي مدى يمكنها الاستفادة منها.

وأشار إلى أنه بإمكان الولايات المتحدة تعويض إيران باتخاذ بعض الإجراءات السياسية الصحيحة، لكنه لم يوضح ما هي الإجراءات التي تتوقعها إيران من أميركا.

وكانت طهران قد أعلنت أن وحداتها الخاصة بالحرب الإلكترونية استولت في الرابع من ديسمبر/كانون الأول الجاري على طائرة «آر كيو ١٧٠ سانتينل» دخلت إلى الأجواء الإيرانية من أفغانستان، وأجبرتها على الهبوط دون أضرار كبيرة على بعد ٢٥٠ كلم من الحدود في منطقة طبس الصحراوية شمالي شرقي البلاد ...

بالتأكيد ثمة ما تغير على مستوى الاستعداد العسكري الإيراني لمواجهة الغطرسة الأمريكية والصهيونية.. وبالتأكيد أن واشنطن وتل أبيب ستأخذان هذه المتغيرات بعين الاعتبار قبل التفكير بارتكاب أية حماقة عدوانية جديدة في المنطقة..

■■

المنتصرون في الاقتراع والمنتصرون في الثورة



◄ د.عبد الإله بلقزيز

على أعتاب عام من انطلاق موسم «الثورة» في الوطن العربي، من بوابته التونسية المُرهصة والمُلهمة، وبعد بداية تبين ملامح النظام السياسي القادم في بلدان ثلاثة جَرت فيها انتخابات حرّة، عقب ثورتين وحركة احتجاجية (تونس، مصر، المغرب)، ثم تبينها في بلدين يعيشان لحظة ما بعد الثورة وما قبل الانتخابات (ليبيا، اليمن). .

. يمكن القطع بأن ملايين الشباب الذين نزلوا إلى الشوارع والساحات العامة والميادين في أحد عشر بلداً عربياً في العام ٢٠١١ فأسقطوا، حتى الآن، ثلاثة أنظمة، واحتال الرابع عليهم، وامتنع عليهم الخامس، وتجاوب معهم السادس، لم يكونوا ليتوقعوا أن تنتهي بهم «ثوراتُهم» إلى هذا الحصاد السياسيّ المتواضع، بل الهزيل، الذي يرونه أمامهم وقائعَ متلاحقة لمشهد سورياليّ فجائعيّ! كأن الذي جرى ويجري الآن، في نهاية العام ٢٠١١ لم تبدأ مقدماته قبل سنة، ولم يكونوا هُم صُنّاع تلك المقدمات، وما أعقبها ونَجَم عنها من فصول، ولا كانت أهدافُها أعلى سقفاً وأبعد مدىً ممّا عنه تمخّضت الآن: في يوم الناس هذا.

وقد لا يكون مبعث الحُبُوط عَند الحركات الشبابية أنها لم تحصل في البلدان التي شاركت فيها ائتلافاتُها في الانتخابات مثل تونس ومصر على نسبة تمثيل في الأصوات والمقاعد تناسب صورتها عن نفسها كقوة صانعة للتغيير، ولا أنّ حلفاءها المفترَضين لم يَحْصلوا عَلى ما ينبغي أن يحصلوا عليه في انتخابات فُرضت بشروط «الثورة»، وإنما حَمَل على الأسَى والحُبُوط أن الذين صبتْ الانتفاضاتُ والثورات رصيدَها فيهم هُم ممّن لا تحسبهم القوى الشبابية حلفاء ولا في جملة «قوى الثورة»، إنْ لم نقل إن بعضها ظل ينعتهم بأنهم من معسكر «الثورة المضادة»، ذلك أن هؤلاء ومعظمهم من التيارات الإسلامية نظروا بغير قليل من الريبة إلى الشعارات المدنية والمطالبَ العلمَانية للقوى الشبابية، ولم يُخْفُوا برَمَهم بها وتوجسَهم منها، ثم لم يلبثوا أن انتقلوا سريعاً من الاستخدام الاستهلاكي العام لمقولة «الدولة المدنية» مجاراةً للعلمانيين وللشباب وطمأنةً لهم إلى التشديد على مرجعية الشريعة في التشريع، ليرفعوا بذلك من هواجس جميع من صنعوا فصول التغيير من خارج التيار الإسلامي. وإلى ذلك يضاف أن الذين يكسبون اليوم نتائج «الثورات»، من طريق صناديق الاقتراع، اختلف أمرهم اليوم عن أمس، حيث لم يعودوا حلفاء في المعركة ضدّ نظام ينبغي إسقاطه، وإنما باتوا خُصوماً في معركة جديدة من أجل نظام سياسيّ ينبغي بناؤُه.

والحقّ، إن هذا الشعور بالإحباط من نتائج الثورة لم يكن ينبغي أن يُفاجئ مَن أصابَهم، حتى لا نقول إنهم كانوا في غنىً عنه لو حَكّموا الواقعية السياسية في التفكير، وتجاوزوا بالتحليل معطيات لحظة «الثورة» وضغطها العاطفيّ والنفسيّ، فالقوى الاجتماعية التي أطلقت الثورة، وصَنَعتْ فصولها، وقام على كاهلها عبءُ تحقيق أهدافها، لم تكن تملك مشروعاً سياسيّاً، وبرنامجَ عمل للتطبيق، وأدوات تنظيمية قادرة على التأطيرُ السياسي وتوليدَ القاعدة الاجتماعية المرتبطة بالمشروع السياسيّ والحاملة له. . .الخ، وإنما هي (كانت) قوة تدمير هائلة للنظام السياسي القائم تَقْوَى عليه، ولا يَقْوَى على كف قدرتها التدميرية. لكنها لم تَعْدُ ذلك إلى ما هو أكثر من إسقاط سلطة لامتناع أسباب ذلك. وهذا ما فسر لماذا توقّفتْ قدرة الثورة على إطاحة سلطة قائمة وغاشمة، ولم تَعْدُ هذه اللحظة إلى توليد حال بديل وتكوين سلطة جديدة. كان في حكم المؤكّد أن قوّى الثورة ليست جاهزةً ذاتيّاً كي تذهب بثورتها إلى النهايات الطبيعية، فتحصد ثمار ما زرعت، وأن الفراغَ السياسي الذي سيَعْقُب نجاحها في إسقاط نظام سيجدُ حُكماً من سيملؤه من خارجها: أي مِنَ القوى ذات القدرة التنظيمية والمشروع السياسي. ثم كان واضحاً، على نحو لا غبار عليه، أنّ مثل هذه القوى موجود، وجاهزٌ للنهوض بالدّور الذي لا مَهْرب من أدائه. وهذا عين ما حصل منذ بدأ الموسم الانتخابي في العشر الأواخر من شهر تشرين الأول الماضي حتى هذه الجولة الثانية من الانتخابات المصرية.

سيكون فعلاً من أفعال الإجحاف ألا يأخذ المرء في الحسبان هذا الشعور الضاغط بالأسى والإحباط الذي يتملّك قوى الثورة، وقوى الحَرَاك الشبابي خاصة، وهي تُعاين كيف تنفلت مياهُ الثورة من بين أصابعها، فلا تستطيع القبض عليها أو السيطرة، وكيف يأتي البعضُ في الهزيع الأخير من الملحمة كيف يوقّع اسمه على نص لم يكتبه، وعلى ميراث لم تُكْتَب له وصيةٌ به. لكنه سيكون مجحفاً، بالقَدْر نفسه، أن يطعن المرء في شرعية شراكة المنتصرين في الاقتراع للمنتصرين في إطاحة النظام الاستبداديّ القائم. فالفريقان شريكان في الثورة، وإن كانت حصّة الشباب أكبر وأضخم، وشريكان في التضحيات الجسيمة التي انتهت بإسقاط الأنظمة البائدة، وإسقاط الحكومات المؤقتة التي أُنشئت للحفاظ على بقاياها وكبح جماح التغيير، وهما شريكان في تفكيك المنظومة الأمنية والاستخباراتية والحزبية لتلك الأنظمة. غير أن هذه الشراكة في الثورة لم تُتَرْجم نفسَها، حتى الآن، شراكةً في نتائجها السياسَية. فلقد انفرد فريقٌ بالسلطة من دون آخر، وهو انفرد بها باسم الشرعية الديمقراطية وصناديق الاقتراع، فيما الحاجة كانت تدعو إلى قيام سلطة وطنية ائتلافية من قوى الثورة كافة لا يُقْصَى فيها أحدٌ باسم الديمقراطية.

إن ما جرى من «إقصاء ديمقراطي» للحركات الشبابية من السلطة، أو من إقصاء لها بالأدوات الديمقراطية، يشكّل حَيْفاً وإجحافاً بالغيْن بحقّها: هي التي إليها يعود الفضل في تخليص المجتمع والشعب والدولة من حكم طغمة الطغاة المستبدين في تونس ومصر. أمّا الذين أعطتهم صناديق الاقتراع الحق في وضع دستور جديد، فلن يكون في وسعهم أن يطمئنوا إلى أن أغلبية الناس منحتهم رخصةً ليكتبوا دستور المنتصرين في الاقتراع، لأن الدستور الوحيد الذي سيتمتع بالشرعية، وسيحظى بالرضا، هو دستور المنتصرين في الثورة، كل المنتصرين فيها، ذلك أن شرعية المنتصر في الاقتراع ليست أعلى من شرعية المنتصر في الثورة، والأخذ بقاعدة التكافؤ بينهما هو وحده الذي يجنّبنا صراع الشرعيات.

● (مواقع الكترونية)

«إسرائيل» تهدد بوقف الإمدادات

كارثة حقيقية تتهدد غزة: الحرمان التام من الماء والكهرباء



◄ إيفا بارتليت

«الاستيلاء على مياهنا ليس مثل الاستيلاء على لعبة. فالماء هو الحياة، وهم لا يستطيعون اللعب بحياتنا بهذا الشكل». هذا هو ما قاله ماهر النجار، نائب مدير عام مصلحة مياه بلديات الساحل، بشأن التهديد الإسرائيلي الأخير بقطع الكهرباء والمياه وخدمات البنية التحتية عن قطاع غزة.

ويضيف ماهر النجار: «ستحدث كارثة كاملة إذا قامت «إسرائيل» بقطع الكهرباء. عندئذ، لن يتمكن نصف السكان من الحصول على المياه».

وبدوره، يحذر أحمد عمارين، رئيس قسم المعلومات في سلطة الطاقة والموارد الوطنية الفلسطينية: «سوف يتأثر كل شيء: مياه الشرب والغسيل، والمجاري والصرف الصحي، والمستشفيات والمدارس والأطفال».

ويذكر أن شركة كهرباء «إسرائيل» تورد ٦٠ في المئة من احتياجات قطاع غزة وتتقاضى سعرها من الضرائب التي تحصلها سلطات الاحتلال الإسرائيلية من دائرة الجمارك الفلسطينية، حسبما وكالة «آي بي أس» التي كتبت لها هذه المادة. أما عن نسبة ٤٠ في المئة المتبقية، فتشتري غزة ٥ في المئة من احتياجاتها من الكهرباء من مصر، وتعمل على توليد نسبة ٣٥ في المئة عبر محطة الكهرباء الوحيدة في غزة، والتي وقعت تحت القصف الإسرائيلي عام ٢٠٠٦ الذي دمر محولاتها الستة.

والمعروف أن داني أيالون، نائبة وزير خارجية الكيان، قد هددت في ٢٦ تشرين الثاني الماضي بقطع إمدادات الكهرباء والمياه القادمة من «إسرائيل»، وأي صلات بالبنى التحتية في قطاع غزة، وهي التي تخدم ١,٦ مليون من سكان القطاع.

«هذا هو المعنى الحقيقي للعقاب الجماعي»، كما يقول جابر وشاح، نائب مدير شؤون الفروع في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. «فالأطفال والنساء والمسنون والمرضى والطلاب، جميعهم يخضعون لهذا التهديد».

ويجدر التذكير بأنه في أعقاب انتخابات عام ٢٠٠٦ الديمقراطية التي جلبت حماس إلى السلطة، فرضت «إسرائيل» حصاراً شديداً متزايداً على قطاع غزة مما أدى لحرمان الفلسطينيين من معظم السلع الضرورية والأساسية كالثروة الحيوانية، والأدوية، والآلات، وقطع الغيار، والسولار الصناعي اللازم لتشغيل مصنع الكهرباء.

فيقول وشاح «قامت إسرائيل بشكل مطرد بقطع الكهرباء وتدمير البنية التحتية على مدى السنوات الماضية، ولكن هذه هي المرة الأولى التي تهدد فيها صراحة بقطع كل شيء تماما».

ويؤكد وشاح أن إسرائيل لا تزال تحتل وتسيطر عسكرياً على قطاع غزة، على الرغم من انسحاب المستوطنين الإسرائيليين والقواعد العسكرية عام ٢٠٠٥ من قطاع غزة، في وقت تؤكد فيه منظمات حقوق الإنسان أن «إسرائيل»، وفقا للقانون الدولي، هي المسؤولة عن رفاه سكان القطاع، بما في ذلك تأمين الكهرباء والمياه والبنية التحتية الصالحة للعمل.

وذكر وشاح: «أعتقد أن الإسرائيليين جادون في هذا التهديد... لأنهم لا يولون أي اهتمام للرأي العام الدولي، ولا للقوانين والاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقيات جنيف التي وقعوها والتي لا تسمح بالعقاب الجماعي. إنهم يشعرون أنهم فوق القانون وخارج أي ملاحقة قانونية».

ولقد حددت «إسرائيل»، تحت حصارها لقطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧، كميات الوقود والسولار الصناعي التي يسمح لها بدخول القطاع، مما أدى لانقطاع التيار الكهربائي يوميا في جميع أنحاء قطاع غزة لمدد تتراوح من ٨ ساعات إلى ١٢ ساعة، وكذلك خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية.

و يقول أحمد عمارين: «لقد طلب فنيو الكهرباء الفلسطينية من الحكومة الإسرائيلية إصلاح الخط الرئيسي الذي تضرر في الآونة الأخيرة، وكذلك من شركة الكهرباء الإسرائيلية. لكن الحكومة الإسرائيلية ترفض القيام بذلك».

ويضيف «إن عدم وجود الكهرباء سوف يلزم العائلات بشراء وقود الديزل لمولدات الكهرباء الصغيرة داخل منازلهم، وذلك يمكن أن يؤدي إلى حوادث وحروق خطيرة».

وبالفعل قتل أكثر من ١٠٠ فلسطيني عام ٢٠٠٩ والربع الأول من عام ٢٠١٠، نتيجة للحرائق الناجمة عن مولدات الكهرباء واستنشاق أول أكسيد الكربون، بحسب تقارير منظمة أوكسفام.

وبينما تسمح المولدات بتشغيل بعض الآلات الحيوية خلال انقطاع التيار الكهربائي، إلا أن الخدمات الأخرى مثل الغسيل لا تعمل على مولدات الكهرباء.

فيشرح عمارين: «ليس هناك ما يكفي من الكهرباء، فهي لحالات الطوارئ فقط وتعمل لفترات قصيرة وليس بشكل مستمر. وهذه المولدات ليست حلاً بالتأكيد لوجود الكهرباء في قطاع غزة».

وتشير معايير منظمة الصحة العالمية إلى أن ٩٥ في المئة من المياه الجوفية في القطاع غير صالح للشرب حالياً، كما تفيد أن النترات، المسببة للسرطان، تزيد على ٣٣٠ ملغم في اللتر، وهو ما يتجاوز بكثير المستويات المقبولة وهي ٥٠ ملغم للتر.

ويوضح ماهر النجار، نائب مدير عام مصلحة مياه بلديات الساحل «كان لدينا منذ عام ٢٠٠٠ خطط لإصلاح وتوسيع مشاريع المياه في غزة، ولكن حتى الآن تم الانتهاء من سبعة مشاريع فقط من ١٠٠ مشروع».

ويفيد أن ١٠ في المئة فقط من سكان غزة، البالغ عددهم ١,٦ مليون، يحصلون على المياه بشكل يومي. في حين يحصل ٤٠ في المئة من السكان على الماء مرة واحدة كل يومين، و٤٠ في المئة مرة كل ثلاثة أيام، و١٠ في المئة مرة واحدة كل أربعة أيام.

فيشرح النجار «لقد قامت إسرائيل بحفر أكثر من ١٠٠٠ بئر جوفية في مختلف أنحاء قطاع غزة لاستخداماتها الخاصة. وأدى ذلك لقطع تدفق المياه حتى قبل أن تصل إلى غزة».

وفي حين أن كمية المياه التي توردها «ميكوروت»، الشركة الإسرائيلية للمياه، هي مجرد ٥ في المئة، إلا أن التهديد الإسرائيلي بقطع الكهرباء واحتياجات البنى التحتية يفزع معظم سكان غزة.

ويؤكد النجار على أهمية ذلك بقوله، «الكلور ضروري لمعالجة المياه لدينا، وبدونه لا يمكننا أن نضخ قطرة واحدة من المياه».

ونظراً لعدم توفر إمدادات الكهرباء الكافية ومرافق معالجة المياه، يتم ضخ حوالي ٨٠ مليون لتر من مياه الصرف الصحي، المعالجة جزئيا وغير المعالجة، في بحر غزة يوميا.

وكانت منظمة الصحة العالمية قد أفادت عام ٢٠٠٨ بوجود مستويات خطيرة من البكتيريا البرازية على طول ثلث الشاطئ في غزة.

وبحلول عام ٢٠١٠، ذكرت وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أن الإسهال الدموي الحاد والتهاب الكبد الفيروسي ما زالت تشكل الأسباب الرئيسية للمرض بين اللاجئين في قطاع غزة.

ويؤكد النجار على أهمية توفير الكهرباء قائلاً: «نحن بحاجة للتوافر المستمر للكهرباء حتى نتمكن من ضخ المياه العادمة من المنازل إلى محطات معالجة مياه الصرف الصحي، فالمولدات هي مجرد بدائل خلال انقطاع التيار الكهربائي، ولكن من دون الإمدادات المنتظمة للكهرباء ستفيض مياه الصرف الصحي في الشوارع».

■■

حزب الله يدعو لملاحقة الجواسيس



دعا نائب حزب الله في البرلمان اللبناني حسن فضل الله يوم الأربعاء الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية لملاحقة عملاء وكالة الاستخبارات الأميركية في لبنان، بتهمة التجسس وتزويد «إسرائيل» بمعلومات أدت إلى سقوط ضحايا.

ونقلت رويترز عن رئيس لجنة الإعلام والاتصالات في البرلمان حسن فضل الله قوله «ندعو الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية وتطبيق القوانين النافذة في مواجهة هذه الأعمال التجسسية التي كشف عن أسماء ضباطها الأمريكيين».

وأضاف أن «التجسس الذي تمارسه سي.آي.أي على لبنان هو اعتداء على سيادة هذا البلد وأمنه، وما قامت به المقاومة في كشف إدارة المحطة بأسماء رئيسها وضباطها وعملائها وبرامج عملها وأهدافها هو ضربة قاسية لهذا الجهاز الأمني الأميركي ولإسرائيل المتضرر الأكبر من الخسارة المدوية التي لحقت بالسي.آي.أي».

وكشف حزب الله في تقرير مفصل وزعه الأسبوع الماضي عن النشاط الاستخباري الأميركي انطلاقاً من محطة متمركزة بشكل دائم في أحد المباني التابعة للسفارة الأميركية في عوكر.

وتتولى تلك الأجهزة إدارة وتشغيل شبكات واسعة من المخبرين المنتشرين على الأراضي اللبنانية في قطاعات سياسية واجتماعية وتربوية وصحية وأمنية وإعلامية وعسكرية عدة.

وسمى التقرير مجموعة من الضباط العاملين، وأشار إلى أن ضباط الاستخبارات يستخدمون أسماء وهمية يقدمون بها أنفسهم.

وكشف حزب الله عن عملاء سي.آي.أي في لبنان بالأسماء والتواريخ والأسماء الحركية وآلية العمل وأهداف التجنيد، وذلك في برنامج بثه تلفزيون المنار.

ويؤكد لبنان أنه فكك العديد من شبكات التجسس الإسرائيلية بأدوات لبنانية خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

ويرى مسؤولون أمنيون لبنانيون بارزون أن اعتقال المتعاملين شكل ضربة كبيرة للشبكات الإسرائيلية في لبنان.

وأضاف المسؤولون أن العديد من المشتبه بهم لعبوا أدواراً أساسية في تحديد أهداف لحزب الله تعرضت للقصف خلال ٣٤ يوماً من العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى استشهاد قرابة ١٢٠٠ شخص معظمهم من المدنيين، بينما قتل ١٦٠ إسرائيليا معظمهم من الجنود.

■■

خارطة قَطَرية جديدة لفلسطين دون القدس

تصاعدت حالة الغضب بين أوساط الشباب الفلسطيني، من جراء ما قامت به دولة قطر خلال حفل افتتاح دورة الألعاب العربية لعام ٢٠١١، وعرضها لخارطة غير مكتملة لفلسطين، بعد إسقاط المدينة المقدسة منها والاكتفاء بالإشارة إلى الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة.

وأطلق شبان غاضبون حملة على موقع فيس بوك عبَّروا فيها عن استيائهم الشديد إزاء هذه الخطوة التي اعتبروها اعترافا فاضحا وصريحا بالكيان الصهيوني.

ويقول القائمون على الحملة التي حملت اسم «فلسطين لا تقبل القسمة يا قطر»: إن «الخريطة التي جرى عرضها دخيلة وليست مقبولة، وهي تتماشى مع مخططات رامية لتجزئة فلسطين وطمس هويتها العربية والإسلامية».

● كنعان الالكترونية

سيلفاكير يرتب لزيارة «إسرائيل»

يعتزم رئيس جنوب السودان سيلفاكير ميارديت زيارة «إسرائيل» في الأسابيع القريبة بعد أن تم التوصل إلى اتفاق مبدئي على الزيارة بين مكتب رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزارة الخارجية الإسرائيلية ومكتب رئيس جنوب السودان، حسبما ذكرت وكالة «يو بي آي».

ونقلت صحيفة معاريف الإسرائيلية عن مسؤول سياسي إسرائيلي قوله إن رئيس جنوب السودان عبر عن رغبته بزيارة «إسرائيل» ولدينا نحن أيضا اهتمام كبير بحصول الزيارة.

وأعلن عضو الكنيست عن حزب الليكود ورئيس لجنة الصداقة البرلمانية بين «إسرائيل» وجنوب السودان، داني دانون عن نيته دعوة سيلفاكير لزيارة الكنيست خلال زيارته «إسرائيل» للمشاركة في تدشين لوبي جديد لمعالجة قضية المتسللين السودانيين إلى «إسرائيل» والتي يصلونها عبر الأراضي المصرية والبحث بإعادتهم إلى جنوب السودان.

وقال دانون زرت جنوب السودان في شهر آب الماضي والتقيت بالرئيس واتفقنا على العمل المشترك من أجل إعادة المتسللين إلى وطنهم، ونحن سوف نؤهلهم مهنيا ونزودهم بحوافز مالية ونعيدهم إلى بيوتهم في أفريقيا.

ويتوقع أن يزور رئيس جنوب السودان الكيان الإسرائيلي قبل أن يبدأ نتنياهو جولة أفريقية تشمل كينيا وأوغندا ومن المحتمل أن تشمل إثيوبيا وجنوب السودان أيضاً.

وكان الكيان الصهيوني بين أوائل الدول التي دعمت انفصال جنوب السودان والاعتراف بها الدولة العضو الـ١٩٣ بالأمم المتحدة في تموز الماضي، وقد أعلنت «الدولتان» عقب ذلك عن إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، كما أن نتنياهو هاتف سيلفاكير واقترح مساعدات «إسرائيلية» بمجالات عدة.

■■

هلوسات «غينغريتش» عن شعب تم اختراعه!



◄ **محمد العبد الله**

التصريحات التي أدلى بها «نيوت غينغريتش» العضو البارز في الحزب الجمهوري الأمريكي، والمرشح الأوفر حظاً للفوز، بترشيح الجمهوريين، في انتخابات الرئاسة الأمريكية في العام القادم، في مقابلته الشهيرة مع محطة «جيويش تشانل» اليهودية، التي بثتها مساء يوم الجمعة، والتي تحدث فيها عن «أن الفلسطينيين هم مجموعة إرهابيين، وشعب تم اختراعه»، أثارت ردود فعل لفظية صاخبة، وعدة مواقف نقدية، لم تخرج عن الإدانة، والدعوة إلى تقديمه «الاعتذار» للشعب الفلسطيني، وعدم استقباله من رموز سلطة رام الله المحتلة عند زيارته للأراضي الفلسطينية. رغم كل تلك الزوابع التي أثارتها مقابلته التلفزيونية، أعاد غينغريتش التأكيد على مواقفه تلك، بعد بضع ساعات، في المناظرة التلفزيونية التي جمعته مع عدة متنافسين للفوز بالترشيح، من أجل دخولهم ماراثون التسابق الانتخابي.

جاءت مواقف المتسابق نحو البيت الأبيض، لتؤكد أن «أمراء الظلام» في قيادات الحزبين الأساسيين في الحياة السياسية الأمريكية، يرسمون سياساتهم، ويطلقون تصريحاتهم، عبر عقود عديدة، كتعبير عن الدعم اللامحدود للكيان الصهيوني العدواني على أرض فلسطين، ليس بسبب التطابق- شبه المطلق- بين أطماع المركز الإمبريالي ودور/ وظيفة، قاعدته المتقدمة في الوطن العربي، بل انطلاقاً من الفكرة/ النظرية التي أسست لحملات استعمار «العالم الجديد» على أساس «استبدال شعب بشعب، وثقافة بثقافة». ولهذا فإن التنفيذ العملي لهذه النظرية، داخل القارة الأمريكية، أدى بحسب الدراسة الهامة والاستثنائية، المدعمة بالوثائق، والتي تضمنها كتاب «أميركا والإبادات الجماعية» للدكتور «منير العكش»، لإبادة ١١٢ مليون هندي أحمر، ينتمون لأكثر من أربعمئة شعب، لم يبق منهم بحسب بعض الإحصاءات سوى ربع مليون فقط! وقد فضحت تلك الوثائق أساليب الغزاة في حملات الإبادة تلك: عمليات القتل والإعدام المباشرة بـ«الرصاص والبارود»، خطط التهجير القسرية «قانون الترحيل بالقوة– رحلة الدموع»، والحروب الجرثومية الشاملة خلال القرون الأربعة المنصرمة «أوبئة: الجدري، الطاعون، الحصبة، الأنفلونزا، السل والدفتريا والكوليرا والتيفوس» وحادثة توزيع البطانيات المسمومة بجراثيم الجدري كما كشفتها «الوثيقة التي حملت أوامر اللورد أمهرست إلى الكولونيل بوكيه» تحمل الدليل الدامغ على وحشية تلك الأساليب.

إن معرفة تلك الوقائع ضرورية، لسبر غور القاعدة النظرية/ الأيديولوجية التي يستند عليها «غينغريتش»، المتخصص الأكاديمي في التاريخ، وذلك من أجل الوصول إلى استنتاج موضوعي، يسلط الضوء على جزء من التاريخ الذي يوضح حقيقة «تصنيع شعب» على أساس «إبادة شعوب، أصيلة، وموغلة بالقدم، بوجودها المادي وثقافتها الواسعة». إن الذي تم «اختراعه» على الأرض الأمريكية، قام على مذابح لأصحاب الأرض الأصليين، لم يشهد لها تاريخ الإنسانية مثيلاً.

وبتشابه متعدد الأوجه، تم «اختراع الشعب اليهودي» من الحركة الصهيونية/ الاستعمارية/ الاجلائية، التي استهدفت «تطهير» أرض فلسطين التاريخية، من أصحابها الأصليين، ليس بحسب دراسات وأبحاث المفكرين والكتاب العرب، والحفريات الأثرية التي دعمت تلك الأبحاث. بل بحسب ما نشره مؤخراً «شلومو ساند» الأكاديمي في الجامعات «الإسرائيلية» في كتابه «اختراع الشعب اليهودي». ليس صحيحاً، أن غينغريتش جاهل بتاريخ المنطقة العربية، كما يحاول البعض تخفيف أثر مواقفه. إن كلامه، جزء من حملة تزوير مقصودة للوقائع، وفي الجزء الآخر- وهو الأهم في حملته الانتخابية- محاولة استجداء للصوت اليهودي، لأن الطريق للبيت الأبيض يجب أن يكون مفروشاً بالمواقف العنصرية، البشعة، الحاقدة والعدوانية، تجاه الشعب الفلسطيني وقضايا الأمة العربية التحررية.

إن دارس التاريخ القديم في منطقة شرق البحر المتوسط، يعرف تمام المعرفة، أن الشعب الفلسطيني، ينتمي لجماعة بشرية قديمة/ قبيلة «اليبوسيين»، التي أقامت في القدس قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام، وهي من الكنعانيين. ولذلك فإن عمليات تزييف التطور التاريخي، لخدمة الأغراض السياسية الانتهازية، من خلال عمليات تضليل، استفزازية، ستصطدم بالحقائق البشرية، والتي تجسدت بحياة اجتماعية وعلاقات اقتصادية، تؤكدها الدراسات التاريخية للمنطقة.

إن إعادة التكرار الممجوجة للصق تهمة «الإرهاب» بالنضال التحرري للشعب الفلسطيني، ليست بضاعة جديدة يطرحها غينغريتش في سوق المزايدات الرخيصة، لكل متملق للصوت اليهودي في الانتخابات الأمريكية، بل هي ركن أساسي تقوم عليه سياسة الحزبين الكبيرين المتنافسين، في السياسة الدولية. ولهذا فإن تداولها الدائم في خطابات أولئك السياسيين، لم يعد يثير لدى أبناء الشعب الفلسطيني، سوى السخرية، من كل من يتشدق بها. لقد أدت السياسات الإمبريالية، التوسعية، القائمة على الهيمنة، والاستئثار بالمواد والأسواق، لتصنيع مادة لاصقة لتجميع كتلة بشرية، يشكل الدين أهم القناعات المشتركة لديها. ومن هذا المنطلق، قامت الأفكار/ الايديولوجيا الصهيونية، باختراع الشعب اليهودي على أرض فلسطين، عبر كيان تتحدد وظيفته في المنطقة، على ضوء سياسة الهيمنة الاستعمارية، التي يقررها المركز الإمبريالي. ولهذا فإن تشديد النضال العالمي والمحلي ضد الإمبريالية، هو شكل من أشكال المواجهة مع الكيان المُصنَع، بفعل الغزاة وحروب جيوش الإمبرياليين وفي المقدمة، الثكنة العسكرية التي يشغلها، الشعب المُخْتَرَع، وأدواتهم العميلة في المنطقة.

إن الكيان المصنع، والشعب المخترع، مصيره إلى زوال، بفعل نضال الشعوب صاحبة الأرض. إنهم، كما يقول الشاعر المبدع، الراحل «محمود درويش»:

«أيها المارون بين الكلمات العابرة، كدسوا أوهامكم في حفرة مهجورة وانصرفوا»

■■

هامش من «قاسيون»: غينغريتش يتوعد إيران بالقدرات الخفية

وفيما وعد المرشح الجمهوري نيوت غينغريتش خلال المقابلة ذاتها بنقل مقر السفارة الأمريكية في الكيان الإسرائيلي من تل أبيب إلى القدس المحتلة في حال تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة، بل وفي ذلك اليوم تحديداً، أكد المذكور أنه سيعتمد على ما وصفه بـ«القدرات الخفية» للولايات المتحدة بما يشمل عمليات تخريب مستمرة لمصافي النفط الإيرانية واغتيال العلماء، وذلك كجزء من إستراتيجية تبتغي «تغيير النظام» في طهران.

وفي اليوم التالي، صرح غينغريتش لصحفي من محطة «سي ان ان» أنه إذا قررت «إسرائيل» مهاجمة إيران، فسوف تدعمها الولايات المتحدة طالما أنها لا تلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية. «أفضل التخطيط لعملية تقليدية مشتركة بدلا من دفع الإسرائيليين إلى استخدام السلاح النووي».

من الانتفاضتين إلى الثورات العربية

◄ **رشاد أبوشاور**

قبل ٢٤ عاماً تفجّرت انتفاضة الشعب الفلسطيني، بسبب حادث يبدو عادياً في سياق الجرائم التي اقترفها الاحتلال الصهيوني على مدى سنوات الاحتلال بعد هزيمة حزيران ٦٧.. في الضفة الفلسطينية وقطاع غزّة.

حادثة صدم سيارة عمداً، تقل عمالاً فلسطينيين من مخيم (جباليا)، وقتلهم، كانت الشرارة التي فجّرت غضب شعب مقهور طفح به الكيل من ظلم الاحتلال.. كانت قيامته غير متوقعة لا للعدو ولا للصديق، وحملت تلك القيامة إسم (الانتفاضة) التي باتت واحدة من أكثر المفردات انتشاراً في زمننا، كما هي بالعربيّة الفصحى.. (في) كل اللغات.

هل ما زلتم تتذكرون تلك الانتفاضة التي ملأت قلوب شعوبنا العربية بالفخر، وإن أغاظت حكام العرب الذين هلعوا من إمكانية امتداد نارها إلى حصونهم غير الحصينة.. ومع ذلك نافقوا شعب فلسطين، وكالوا له عبارات الإعجاب.. ونفحوه شيئاً من مال النفط.. و..تآمروا عليه وعلى انتفاضته.. وما زالوا (أليس هذا ما يحاك ويدبّر لثورات وانتفاضات وحراكات شعوبنا العربية؟!).

بالكوفية، والحجارة، وتحدي سياسة تكسير العظام التي أمر بها الجنرال رابين، ومواجهة دبابات وآباتشي وبنادق جيش الاحتلال.. بالصدور العارية بهرت انتفاضة شعب فلسطين العالم.

تلك الروح تجلّت إبداعاً في كل مناحي الحياة، في اقتسام رغيف الخبز، في التماسك الإجتماعي والتواشج والثبات رجالاً ونساء.. شيباً وأطفالاً.. ويا لهم من أطفال تغنى بهم الشعراء.. وكتبت قصصهم التي أبدعوها في الميادين، عاشوها، وأنجزوها بدمائهم.. فنقلتها صحافة العرب والعالم، وباتت حكايات تروى بإعجاب واحترام لشعب ينجب هكذا أطفال يقتحمون الشوارع، والحياة، ويكبرون بين دوي الرصاص، وينبثقون من دخان قنابل الغاز وهم يرجمون جنود الاحتلال غير هيّابين.

في ذلك الزمن الانتفاضي نظّم الشعب نفسه، بعد أن انطلقت انتفاضته عفوية، وباتت له قيادة، وأطر، ومؤسسات انتفاضية شعبية اجتماعية، وهنا كانت عبقرية الفعل الشعبي. تلك كانت روح المبادرة التي ميّزت الانتفاضة.. الروح الجمعية التي تحولت إلى نمط حياة، وهو ما أصاب الاحتلال الصهيوني باليأس، والشعور بالإحباط، فثمة شعب يتحوّل إلى قبلة للعالم.. للشعوب المظلومة.. ينتزع من (اليهود) الصهاينة آكاذيبهم وادعاءاتهم، ومسكنتهم، وابتزازهم، ويعيد كتابة الحكاية من جديد.. فالرواية الصهيونية ملفقة، وفلسطين تتبوّأ مكانتها لتروي الحكاية كما هي، بجغرافيتها وتاريخيتها وإنسانيتها وبساطتها وصدقها.

ذكرى الانتفاضة الكبرى مرّت قبل أيّام، في الـ٧ من هذا الشهر.. من عام ١٩٨٧ .. مرّت دون أن يحتفى بها بما يليق بها، كأنها باتت من الماضي البعيد.. وكأن تذكرها يحرج، ويؤرّق، ويفتح ملفات لا يراد لها أن تُفتح لأنها ستحيل إلى محاسبة مع النفس.. ومع المحيط.. مع الذاتي ومع الموضوعي، فالنتائج لم تكن بحجم التضحيات.. النتائج كانت دون الطموحات والأمنيات.. كانت أقّل بكثير من قيمة وقدر الدم والدموع والسجون والاغتيالات وهدم البيوت.. أقل بكثير مما يستحقه شعب بهر الدنيا بانتفاضته.

روح الانتفاضة الانتفاضتين: الانتفاضة الكبرى الأولى.. والتي حُرفت عن مسارها، وقويضت بالوهم والسراب، وانتفاضة الأقصى التي أريد لها أن تكون تصحيحا.. أفرغت من روحها، وحرفت، وأفسدت، واخترقت.. نراها حاضرة تتجلّى هذه الأيام.. منذ نهاية العام الماضي.. وحتى يومنا.. وإلى زمن آت.. في ثورات، وانتفاضات، وحراكات شعوب أمتنا العربية الثائرة على نظم الحكم الفاسدة التابعة المستبدة.. حتى وإن لم يشر أحد إلى هذا الحضور الانتفاضي.

ثورات العرب اندلعت بنار جسد محمد البوعزيزي.. والشعلة حملتها الأيدي و..أسقطت بن علي.. وها هو شعب تونس يعيد بناء بلده، ويصوغ مستقبله.. ويتقدم بخطا نحسب أنها ستأخذه إلى مستقبل أفضل وأجمل يستحقه.. وإن بدا الطريق إلى المستقبل.. مستقبل الديمقراطية التي هي المقدمة للحرية والعدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان ومواطنته..محفوفا بالمخاطر، فقوى الفساد والتبعية داخلاً، وقوى الخارج، الغرب الاستعماري، أمريكا تحديداً.. ومعها فرنسا وبريطانيا..المعادية لنهوض شعوبنا لن تترك لشعوبنا العربية فسحة لتختار مستقبلها، وتبني حياة حرة كريمة.. لأن هذا سيؤدي إلى نهوض عربي شامل.. وهو ما سيعني امتلاك العرب لوطنهم العربي الكبير، وثرواتهم المنهوبة، ووحدتهم، و..إنهاء الصراع العربي الصهيوني بتحرير فلسطين.. لأنه دون فلسطين لا وحدة عربية، ولا تواصل عربي، ولا نهوض عربي.

أحد المخاطر التي تهدد ثورات شعوبنا العربية هو الركون إلى نوايا أعداء الأمس واليوم، الذين مزقوا أمتنا، واستتبعوها، ونهبوها، واستباحوا ثرواتها، ونصبوا على رؤوسها حكاما طغاة، وغرسوا الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي.. والذي نرى اليوم من يطالب بتدخلهم لحماية شعوب عربية تنتفض لتحقيق حقوقها للعيش بكرامة، في أوطان تكون لها وليس لعصابات القمع والنهب والفساد!

حدث هذا من قبل عندما ارتفعت أصوات فلسطينية ترى أن أمريكا بعد أن انفردت بالهيمنة على العالم، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ستكون عادلة ومنصفة و..ستمنح الفلسطينيين دولة مستقلة.. انظروا إلى ما فعلته أمريكا بالفلسطينيين.. وما ينتظرهم منها.. ألم تسمعوا بتصريحات غينغرتش مرشح الرئاسة الجمهوري الذي ينكر وجود الشعب الفلسطيني.. مزاوداً على الصهاينة أنفسهم؟! هذا الوهم روّج له طغاة عرب يتقدمهم مبارك المتمارض الذي لم ينل ما يستحق من عقاب.. هو وبطانته الفاسدة، ودول النفط وفي مقدمتها السعودية، و..لا ننسى دور بن علي.. وسواهم من فاسدي بلاد العرب ومفسدي الحياة فيها.

الصراع على السلطة خرّب الانتفاضتين الفلسطينيتين.. أفرغهما من روحهما الثورية، من منجزاتهما الشعبية، وغيّب حضور الشعب الفلسطيني.. وانظروا إلى أين آلت الأمور: انقسام.. وصراع على الوهم.. في حين تضيع الأرض، وتهوّد القدس، ويتمدد الاحتلال!

ونحن نستذكر الانتفاضتين نتساءل: هل يمكن أن تسرق ثورات العرب؟ تُحرف عن مساراتها.. وأهدافها؟!

الخراب يبدأ من الداخل.. من الخطاب السياسي التضليلي، من عدم التمييز بين العدو والصديق، من الانتهازية التي تدفع بقوى سياسية لاختطاف الثورات.. ومهما كان الثمن، فهذه القوى تبرر لنفسها بانتهازية كل ما يمكنها من القفز إلى السلطة قبل نضوج الظروف، وبلوغ لحظة الانتصار التي تقطع نهائيا مع نظم حكم استفحل خطرها على مدى عقود.. فالثورات لا تنتصر بخلع رئيس، أو هرب رئيس، أو صفقة مع رئيس!

من يتحالفون مع النفط، ويغازلون الغرب الإمبريالي، ويوجهون له رسائل الطمأنة، ويتوقعون منه أن يبارك قفزهم على الثورات، والجلوس على كراسي الحكم .ينحرفون بثورات العرب، ويؤسسون لحقبة مرعبة، وهم يضللون الشعوب العربية الثائرة بالشعارات الزائفة.

من يدعون للتدخل الخارجي، ويحللون لأعداء الأمة أن (ينقذوا) الشعوب.. ويقدموا لها الحماية لا يفعلون هذا ببراءة.. فهم مع النفط المتآمر دائما على ثورات العرب– أتنسى ما فعلوه بجمال عبد الناصر ومشروعه النهضوي؟– يلتقون مع دول الغرب الاستعمارية بقيادة أمريكا الإمبريالية عدوة فلسطين والعرب!

من لا يستفيدون من دروس الانتفاضتين.. من لا يميزون بين عدو وصديق، من يطلبون من أعداء الأمة أن يحموا ثوراتها، من يقدمون أعداء فلسطين كمنقذين.. هم الخطر الداخلي الداهم على ثورات العرب.. فلنستعد دروس الانتفاضتين.. فهما تراث ثوري للأمة كلها، يجدر الانتفاع به في اللحظة الثورية الراهنة التي بدأت تختلط فيها الأمور!

■■

تونس: الليبرالية الجديدة هي القضية... لا الإسلام

◄ جيك ليبينكوت

يتعرض حزب النهضة الإسلامي للهجوم من معارضيه وشركائه في التحالف بسبب سياساته الاقتصادية الليبرالية الجديدة.



فبعد الانتخابات التي اتسمت بالشفافية، انشغلت كبرى الأحزاب التونسية بوضع اللمسات الأخيرة على تشكيلة أول حكومة ديمقراطية في تاريخ البلاد، حيث يحصل حزب النهضة الإسلامي على غالبية المناصب الهامة، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء.

والواقع أن حزب النهضة يحظى بشعبية عريضة على ضوء تاريخه في مقاومة الدكتاتورية، ويراه مؤيدوه كحزب إسلامي ولكن أيضاً كحزب الثورة والتغيير. ومع ذلك، فعندما يتعلق الأمر بقضايا تخص الاقتصاد والشؤون المالية الدولية، غالباً ما ينادي حزب النهضة بمواصلة السياسات الليبرالية الجديدة التي اتبعتها الدكتاتورية السابقة.

لقد هيمن حزب النهضة على نتائج انتخابات أكتوبر الماضي بفوزه بثلاثة أضعاف المقاعد التي فاز بها الحزب الذي يليه شعبية. لكنه نظراً لفشله في الفوز بالأغلبية المطلقة اضطر إلى تشكيل ائتلاف مع اثنين من أحزاب يسار الوسط: المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل.

هذان الحزبان علمانيان رسمياً، وسبق وأن حذرا منذ فترة طويلة من الخلفية الإسلامية لحزب النهضة. إلا أنهما، بالإضافة لجماعات يسارية أخرى ومؤيديهم في الشارع، صارا ينتقدان سياسات النهضة بشكل متزايد في الآونة الأخيرة.

وقد أشاد الكثيرون بحزب النهضة لاعتداله، وتمكن بالتالي من كسب دعم العلمانيين أو على الأقل تسامحهم، وكذا الأمر بالنسبة لقطاع الأعمال الكبيرة والحكومات الأجنبية وغيرهم من الجهات التي عادة ما لاتثق بالحركات الإسلامية.

ومع ذلك، وفي حين تمكن حزب النهضة من تحييد العلمانيين عن طريق تبني مبادئ الحرية الشخصية والدينية بشكل رسمي، فما زال يسعى للوصول إلى المجتمع المالي الدولي والشركات الكبرى من خلال التعهد بإحداث التوازن الواجب مع شركائه اليساريين في الائتلاف.

وكانت إحدى النقاشات رفيعة المستوى التي جرت مؤخراً بين اليساريين والإسلاميين في الائتلاف الحاكم تتعلق بديون تونس الدولية.

فقد حصل ديكتاتور تونس المخلوع على قروض دولية عديدة من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية. وانفق الكثير من هذه الأموال على تنمية تونس بالفعل. ولكن نظراً لتفشي الفساد والمحسوبية في صفوف النظام القديم، يسود الاعتقاد بأنه قد جرى اختلاس جزء كبير من هذه الأموال.

ويؤمن العديد من المواطنين التونسيين بأنه ليس من العدل أن يتوقع منهم تسديد القروض التي أثرت الدكتاتور السابق.

وفي إطار الاستجابة لهذا الغضب الشعبي، طالبت شخصيات بارزة داخل أكبر الأحزاب العلمانية في تونس- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية- بتدقيق الديون التونسية الدولية والتوقف عن سداد المبالغ التي يثبت استخدامها بصورة غير مشروعة من النظام القديم.

وقد تحدثت العضو بحزب المؤتمر من أجل الجمهورية في البرلمان وعضو اللجنة الاقتصادية، مباركة مبارك، عن آرائها بشأن مسألة الديون الخارجية بشكل عام، قائلة: «نحن نحاول أن نكون مستقلين قدر الإمكان عن مؤسسات الإقراض الدولي.. فنحن لدينا مشكلة كبيرة تتعلق بالديون... ولا يمكننا أن نأخذ قروضاً جديدة دون مراجعة الديون السابقة».

أما وجهة نظرها بشأن سداد الديون المختلسة فهي أقوى من ذلك: «لدينا الحق في مراجعة وتدقيق هذه الديون. وبالنسبة لجزء الدين الذي خدم النظام ولم يهدف لمساعدة المواطنين التونسيين، والذي من الواضح أنه كان لاستخدام المافيا (الأسر الحاكمة سابقاً) والذي يبلغ ملايين الدنانير، فلن يتحمل المواطن التونسي هذا العبء. لقد أعطى المقرضون الدوليون هذه القروض للدكتاتور وكان يتوجب عليهم التصرف بطريقة أفضل».

وأشارت إلى «خلاف» قائم حول هذه القضية بين حزب النهضة الإسلامي وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

من جانبه، وفي معرض حديثه من مقر حزب النهضة في تونس، أوضح ممثل الحزب فيجاني سيد أن النهضة ملتزم بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد.

وقال «يجب على تونس أن تجتذب الاستثمارات الدولية، وعلينا أن نفعل كل ما يمكننا القيام به لتجنب الديون الدولية. هذا ممتاز، ولكن نحن ضد العقيدة الجامدة، نحن بحاجة للاستثمار، كما أننا بحاجة للبحث عن (الاستثمارات) من أي مكان تأتي منه»!!

هذا وفي حين قد يلقى إلغاء أجزاء من الديون الدولية تجاوباً بين رجل الشارع في تونس، إلا أن الكثيرين في الأوساط المالية التونسية تجد أرضية مشتركة أكبر مع النهضة. فقد صرح فاضل عبد الكافي، رئيس البورصة التونسية، أنه منبهر بالسياسات الاقتصادية «الليبرالية جداً» لحزب النهضة ويأمل في أن يحقق توازناً مع الأحزاب اليسارية في الائتلاف.

كذلك «فعادة ما نظر للنهضة كحزب الطبقة العاملة»(!!) وتسبب خطابه الديني في نفور الكثيرين من الطبقات العليا. فأعرب عبد الكافي عن مخاوفه بشأن سياسات النهضة الاجتماعية، وعن كونه يرى بوضوح احتمال إيقاف النهضة لأية خطوات جذرية قد يرغب شركاؤه في الائتلاف بتطبيقها.

وهذا ينطبق بشكل خاص، كما يقول، على مسألة تجميد أي من ديون تونس الخارجية، وهي السياسة التي يندد بها كسياسة «شعبوية». «فتجميد سداد الديون الخارجية سيكون أكبر كارثة يواجهها بلد مثل تونس»، وسيؤدي ذلك لأن تفقد تونس «أهميتها الاستثمارية لوقت طويل».

كما يعتقد عبد الكافي أن الديون الخارجية ليست كبيرة بما يكفي لتبرير اتخاذ إجراءات جذرية من هذا القبيل. «فكل الديون الخارجية ليست بهذه الأهمية، لأنها تمثل ٢٠ في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في تونس. وتونس لديها الوسائل والقدرة على تسديد ديونها كأي دولة محترمة».

لكنه في حين يرى عبد الكافي تسديد الديون الخارجية باعتبارها مسألة تتعلق «بالنزاهة الوطنية»(؟!!)، يشعر كثير من التونسيين بالاستياء من الغرب بسبب دعمه للدكتاتورية السابقة لعقود طويلة، ويشعرون أنه من الخطأ أخلاقياً أن يتوقع منهم أن يدفعوا ثمن انحطاط الأسرة الحاكمة سابقاً.

والواقع هو أن حزب النهضة، على الرغم من «مكانته الثورية»، قد بدأ يبدو كمدافع عن كبرى شركات الأعمال وهيئات التمويل الدولي مما قد يلحق الضرر بسمعته كنصير الضعفاء.

هذا وتتميز تونس بتقليد عريق بوجود القطاع العام الكبير، فيما يعتمد العديد من التونسيين على الإعانات المكثفة من أجل البقاء.

ومنذ فترة طويلة، يدعو المقرضون الدوليون كصندوق النقد الدولي الحكومة التونسية إلى خفض هذه النفقات الحكومية. إلا أن مجرد إي تغيير بسيط في سعر الخبز أثناء الحكم الدكتاتوري، أدى إلى احتجاجات كبيرة وعنيفة في الشوارع.

● (آي بي إس)

نمو عالمي ضعيف وتوقعات قاتمة

قالت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية إن مستقبل الاقتصاد العالمي يبدو حالياً أكثر قتامة مما كان يتوقع في بداية الخريف الحالي.

واستشهدت بأن أزمة اليورو تتفاقم لتنخر اقتصاد كل من إيطاليا وإسبانيا وتدق أبواب فرنسا، بينما تعاني اقتصادات الدول الصناعية الأخرى من الضعف وتتداعى لها الاقتصادات الناشئة.

كما أعادت إلى الأذهان تصريحات مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد التي كررت تحذيراتها في أيلول الماضي بالقول إن الاقتصاد العالمي دخل «مرحلة خطيرة».

أما في الشهر الجاري فقد صدقت نبوءتها، وأشارت إلى أن تلك المخاوف بدأت تتحقق وأن تقديرات النمو الاقتصادي أصبحت أقل.

كما تسللت المخاوف إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مما دفع كبير اقتصادييها بيير كارمو بادوان إلى القول «إننا نشعر بالقلق إذ إن السياسيين لا يستطيعون رؤية ضرورة التعامل مع الأخطار الحقيقية والمتفاقمة للاقتصاد العالمي».

وقال جان هاتزيوس كبير اقتصاديي بنك غولدمان ساكس إن النمو الاقتصادي في كثير من الدول الصناعية ستكبحه زيادة الضرائب والسعي لتسديد ديون الشركات والأسر. وأضاف «إن هذا سيكبح النمو لمدة عامين في الاقتصادات المتقدمة حتى عام ٢٠١٣».

وبرغم التوقعات المتشائمة يعتقد معظم الاقتصاديين أن الاقتصاد العالمي سينمو بنحو ٣٪ في ٢٠١٢ من ٤٪ في ٢٠١١ بينما تظل الاقتصادات الناشئة تقود عملية النمو هذه.

ويتوقع هؤلاء أن منطقة اليورو التي تضربها الأزمة سوف تعاني من انكماش اقتصادها في بداية العام القادم بينما تعاني اقتصادات الدول المحيطة بها مثل بريطانيا من الركود. وسينعكس ذلك على وضع الديون السيادية واستثمارات البنوك مما سيخلق حلقة مفرغة مشابهة لما حدث عام ٢٠٠٨ مع احتمال انهيار اليورو.

لكن البعض يعتقد أن اليورو سيتجاوز الأزمة، ليس لأن السياسيين استطاعوا حل المشكلات العالقة ولكن لتحولها-كما يقول بعض الخبراء الغربيين الليبراليين- من أزمة حادة إلى مستعصية.

أما بالنسبة للاقتصاد الأميركي فإن معظم الاقتصاديين يتوقعون انتعاشاً اقتصادياً متواضعاً لا يستطيع أن يشد سوق العمل بقوة أو أن يحسن معدل البطالة بصورة ملحوظة في العامين القادمين.

وفي الجانب الآخر من العالم يقول جيرارد ليونز- من بنك ستاندرد تشارترد- إنه في الوقت الذي تبدو فيه أساسيات الاقتصاد ضعيفة والثقة في الاقتصاد مزعزعة في النصف الغربي من الكرة الأرضية نجد أن الأساسيات أقوى في الاقتصادات الناشئة والثقة أقوى وأكثر مرونة.

لكن بعض المشكلات لا تزال تلاحق أيضاً مثل هذه الاقتصادات، حيث يقول كبير اقتصاديي مؤسسة نوميورا اليابانية العالمية بول شيرد إنه بالنسبة للصين التي مثلت أكثر من ٤٠٪ من نمو الاقتصاد العالمي في ٢٠١١ فإن هناك مخاطر من عودة اقتصادها للاستقرار وتحوله من اقتصاد متسارع إلى مستقر دون حدوث مشكلات.

وفي الاقتصادات الناشئة الأخرى تستمر معدلات النمو البطيء. ويبطئ هذا النمو في أميركا اللاتينية بصورة كبيرة بينما تجد أفريقيا نفسها معرضة بصورة كبيرة لآثار هبوط الاقتصاد العالمي.

وحسب فايننشال تايمز فإنه مع بقاء الدول المتقدمة في العالم غير قادرة على انتشال اقتصاداتها من براثن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ فإن هناك شكوكاً في قدرة الدول الناشئة على دفع اقتصاداتها بذاتها.

وتعترف الصحيفة دون الإشارة إلى أن ما تصفه بالأزمة المالية إنما هو أزمة بنيوية رأسمالية عميقة وتكاد تكون نهائية أنه بعد الانتعاش العالمي الذي حدث في العام الماضي كان وضع الاقتصاد العالمي هذا العام مخيباً للآمال بصورة كبيرة.

■■

بازار الانتخابات الأمريكية

◄ د. فايز رشيد

كالعادة، في كل حملة انتخابية أمريكية، يتسابق الجمهوريون والديمقراطيون في المزايدة على من هو الحزب الأفضل والأكثر خدمة لـ«إسرائيل»، وكأننا في مزاد علني أو في بازار تجاري. آخر تقليعة في الحملة الانتخابية الحالية هي أن الجمهوريين يتهمون أوباما بأنه ليس صديقاً لـ«إسرائيل»! إذ يتهمونه بـ«أنه يطالب «الإسرائيليين» بعمل الكثير ولا يطالب الفلسطينيين بمثل ذلك».

لقد استغل الحزب الجمهوري دعوة وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا الصريحة (الجمعة الثانية من ديسمبر الحالي) لـ«إسرائيل» «بالعودة إلى طاولة التفاوض مع الفلسطينيين». تصوروا هذه المهزلة! فهذا التصريح جرى استغلاله وكأن أوباما يكن العداء للدولة الصهيونية.

الرئيس الأمريكي وأركان إدارته وحزبه الديمقراطي يردون الاتهامات: إعلان المزيد من الولاء لـ«إسرائيل». فأوباما أكد في تصريح له مؤخراً في حملة لجمع التبرعات في نيويورك بأنه لا يوجد حليف أكثر أهمية له من دولة «إسرائيل»، مشدداً على التزامه بالمساعدة على حمايتها، مذكراً بأن هذه الإدارة قامت بأكثر مما قامت به أي إدارة أمريكية سابقة في خدمة «إسرائيل»، وبأن هذا ليس رأينا فحسب بل رأي الحكومة «الإسرائيلية».

«إسرائيل» وعلى الطريقة الشايلوكية تقوم بابتزاز الطرفين لإعلان المزيد من الخطوات من قبل الحزبين لتأييدها، ولذلك وبالرغم من أن إدارة أوباما قدّمت لها الكثير من الخطوات: التراجع عن وقف الاستيطان كشرط للتفاوض مع الفلسطينيين، الالتزام الاستراتيجي بالأمن «الإسرائيلي» وحمايتها كدولة، زيادة المساعدات العسكرية والمالية الأخرى المقدمة إليها، القبة الصاروخية لحماية أجوائها، التعاون الاستخباراتي الأمني معها، تبني كافة مواقفها في رؤيتها للتسوية في الشرق الأوسط، والتعهد بإفشال الخطوة الفلسطينية لكسب اعتراف دولي في الأمم المتحدة بدولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ الوقوف معها في كل مواقفها السياسية في المحافل الدولية، بدءاً من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وفي كافة المنظمات التابعة لها، كاليونسكو مثلاً، وصولاً إلى تمهيد الطريق إليها لبناء تحالفاتها السياسية على صعيد العالم أجمع، بكافة الوسائل والطرق بما في ذلك الضغط على دول عديدة في العالم لتقف مع «إسرائيل»، رغم ذلك، فإن التنظيمات اليهودية الصهيونية في أمريكا تلعب على الحبلين، فقد التقى معظم مرشحي الرئاسة الجمهوريين في واشنطن (الأربعاء ٧ ديسمبر الحالي) في منتدى نظمه ائتلاف يهودي أمريكي. أيضاً وفي إحصائية أمريكية فإن شعبية الرئيس أوباما بين اليهود في الولايات المتحدة تراجعت كثيراً، فاللوبي الصهيوني في أمريكا وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠٠٨ صوت أفراده لمصلحة أوباما بنسبة ٧٨٪ ومنحوه نسبة مذهلة وصلت إلى ٨٣٪ من الرضا عن أدائه في كانون الثاني من العام ٢٠٠٩. الآن وطبقاً لاستطلاعات الرأي التي أجراها معهد غالوب، فإن نسبة التأييد لأوباما بين اليهود الأمريكيين وصلت إلى ٥٤٪. لاحظوا النسبة التي تشير إلى انقسام رأي اليهود الأمريكيين بين الحزبين بالتساوي في الحملة الانتخابية، وهو ما يثبت بأنه ليس انقساماً عفوياً بل هو انقسام جرى التخطيط له بهدف ممارسة الابتزاز على الحزبين.

بعد انتهاء ولاية كل رئيس أمريكي (منذ إنشاء الدولة الصهيونية وحتى اليوم) نخرج بانطباع هو أن هذا الرئيس هو الأكبر والأكثر مساندة لـ«إسرائيل»، وتقديم مساعدات لها، حيث إن هذا الأمر تكرر مع كل رئيس أمريكي، ما يدل على أن العلاقات الأمريكية- «الإسرائيلية» هي إستراتيجية، تحالفية عضوية، يرسم قواعدها المجمع الصناعي العسكري المالي الأمني في الولايات المتحدة بالتعاون مع اللوبي الصهيوني، وبالتالي فهو التقاء مصالح استعمارية هدفها في ما يتعلق بمنطقتنا السيطرة على ثرواتها، ولعل أهمها النفط، والعمل على أن تكون «إسرائيل» المكون الرئيسي للمنطقة، سواء كان ذلك من خلال الشرق الأوسط الجديد أو مشروعات أخرى شبيهة. الرؤساء الأمريكيون ملتزمون بهذه القواعد الإستراتيجية، فأمن ووجود «إسرائيل» أولاً، وثانياً وثالثاً وأخيراً، حتى وإن راوح أحد الرؤساء الأمريكيين خارج هذا الخط، لكنه لا يلبث أن يعود إلى القواعد الإستراتيجية. هكذا حصل مع الرئيس أوباما في حملته الرئاسية وفي الفترة الأولى من ولايته، ثم ما لبث أن عاد إلى تلك الأسس والمنطلقات. الحملات الانتخابية الرئاسية الأمريكية هي بازار، في ما يتعلق بـ«إسرائيل».

■■

«زافترا»: لتركيا دور تنسيقي مباشر في تخريب سورية

كشفت صحيفة «زافترا» الروسية أن تركيا تتولى مباشرة تنسيق أعمال التخريب والإرهاب ضد سورية وتتحمل مسؤولية تنفيذ الإجراءات العملياتية والعمليات الخاصة في الأراضي السورية.

ولفتت الصحيفة في مقال بقلم بوريس بوريسوف إلى أن تصريحات رئيس وزراء تركيا ووزراء خارجية ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ضد سورية تشير إلى أنهم قرروا استخدام السيناريو الليبي مؤكدة أن قرار زعماء التحالف الغربي باستهداف سورية متخذ منذ العام ٢٠٠٣ على أقل تقدير عندما اقترحوا على سورية نزع سلاحها جزئياً مقابل الولاء والصداقة مع الغرب، الأمر الذي رفضته القيادة السورية وعندها بالذات سن الكونغرس الأمريكي ما سمي بقانون محاسبة سورية الذي خول الرئيس الأمريكي الحق في فرض عقوبات على دمشق حسبما يحلو له ولاسيما اغتصاب الأموال السورية وتقييد تحليق الطيران السوري.

وأوضحت الصحيفة أن تركيا لعبت الدور الأساسي في الإعداد المنهج لخطط عملياتية لإسقاط سورية مشيرة إلى أن المسلحين جرى تنظيمهم وتسليحهم في الأراضي التركية، وأن تركيا تتولى تزويد المجموعات المسلحة بالمعلومات عن أماكن مرابطة وتنقلات القوات السورية فيما تقوم المخابرات التركية باستطلاعات الراديو الالكترونية وتتنصت على محادثات العسكريين السوريين.

وبينت الصحيفة أن إدارة القوات البرية التركية تلعب دوراً أساسياً في التحضير للعمليات ضد سورية حيث يدخل ضباط هذه الإدارة في قوام كل وحدة عسكرية تركية لافتة إلى أنه تم إدخالهم حالياً في عداد المجموعات التخريبية للمرتزقة ويقومون بتدريب قتالي وإعداد مجموعات للعمل في أراض سورية بصورة ذاتية مستقلة.

وحذرت الصحيفة من الدور الذي يلعبه قسم المخابرات السيكولوجية في المخابرات التركية في استهداف سورية مشيرة إلى أن هذا القسم مسؤول عن استخدام وسائل الإعلام للتأثير على وعي وسلوك الحكومات والمؤسسات والأفراد في الدول الأجنبية ويقوم حالياً بنشاط على الاتجاه السوري لتنفيذ خطة ما يسمى بالتأثير السيكولوجي العملياتي والتأثير السيكولوجي التكتيكي لافتة إلى وجود اتصال وثيق مع المخابرات الأمريكية والفرنسية للتنسيق حول هذا الموضوع.

وختمت الصحيفة مقالها بالقول إن المخابرات التركية تستخدم وسائل للتجسس من إنتاج «إسرائيل» والولايات المتحدة وتستخدم معلومات تحصل عليها من أقمار صناعية تركية من طراز /تركسات/ القادرة على التنصت والتقاط أجهزة الاتصالات السورية ناهيك عن أن الأتراك بوصفهم أعضاء بحلف شمال الأطلسي يحصلون على معلومات تجسسية دقيقة من الولايات المتحدة.

■■

العقوبات التركية والعربية البداية الصحيحة للإصلاح الاقتصادي..

العقوبات هي بمثابة خدمة مجانية لنا.. فهل نستثمرها بشكل صحيح؟



◄ د. سنان علي ديب❖

الهدف الأساسي للحياة والحركة الاقتصادية هو تأمين الحاجات الأساسية لسكان البلد المعني, إما ذاتياً من خلال الموارد الوطنية المتاحة المختلفة (موارد طبيعية وموارد بشرية وموارد مالية), أو عبر العلاقات مع دول أخرى لاستيراد الحاجات التي لا يمكن توفرها داخلياً بسبب انعدام الإمكانية التقنية أو الفنية، أو لعدم الجدوى الاقتصادية من إنتاجها, أو لعدم إمكانية توفرها نتيجة الظروف المناخية, وبالتالي تبحث الدول دائماً عن توفير النقص الحاصل لديها وفق برنامج يتضمن الأقل تكلفة والأكثر فائدة وجودة، وتكون طرق التأمين هذه غالباً نوعاً من التبادل العادل لكل دولة..

تسعى الدول لتعزيز المزايا التنافسية لتحقيق الفوائض لمبادلتها أو تصدير الفوائض منها, وتقوم الدول كذلك بحماية منتجاتها من المنافسة الخارجية عبر قوانين صارمة تحافظ على استمرارية منتجاتها، وكذلك تحميها من الإغراق, وبذلك فإن العلاقات الاقتصادية اللازمة لتأمين الحاجات للسكان هي النواة في مختلف العلاقات الأخرى، ومنها تبني مختلف البلدان البنى الثقافية والاجتماعية والسياسية بما يخدم البنية الاقتصادية, وغالباً ما تكون العلاقات السياسية ضمن هذا الإطار, وبالتالي من ينطلق من رؤية اقتصادية واضحة ومبرمجة لتحقيق براغماتية معينة يراعي الكثير من الأمور والعلاقات السياسية للحفاظ على هذه البراغماتية.

عقوبات.. ضد من؟

وهكذا فإن المصطلحات الطنانة التي تنظر بها الدول الغربية ليست في الحقيقة سوى أدوات تدخلية من أجل المحافظة على السيطرة الاقتصادية وعلى التفوق الاقتصادي... ومن هنا يمكننا أن نتساءل عما حدث في الفترة الأخيرة من تهديد بالعقوبات على سورية من جامعة الدول العربية ومن جانب تركيا، من جهتين، وهما:

أولاً، إن هذه العقوبات هي معاقبة للدول نفسها، وخسارة للمزايا التي كانت تستفيد منها على حساب المصلحة الاقتصادية لسورية من جهة، وإن كان لها أثر فهو سيطال الشعب فقط.

ثانياً: ما هي المعايير التي أقرت به الاتفاقيات مع هذه الدول؟ وهل كانت حقاً تراعي مبدأ المنفعة الاقتصادية؟ فإذا كان الجواب: لا, فمن هو المسؤول عن إقرارها رغم ما نجم عنها من ضرر كبير على جميع المستويات؟

حتى لا يكون هناك لغط وضبابية سوف نبرهن بالأرقام المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت عليها هذه الدول من خلال إبرام هذه الاتفاقات والعلاقات الاقتصادية..

بداية نؤكد أن مبدأ الاتفاقات كان يقوم على رؤية ضبابية مبرمجة بما لا يراعي خصوصية البنى السورية، ولا ينطلق من الواقع، حيث كانت هذه الرؤية التي عملت بها الحكومة السابقة تقوم على فكر ليبرالي يرفض الحماية الاقتصادية ويسعى للتحرير الكامل للتجارة كقاطرة للنمو الاقتصادي, بعد التنظير بقاطرات مختلفة.. متناسين أن هدف النمو هو تنمية المجتمع, وبحجة تحقيق هذا الهدف فقد سعى القائمون لتوقيع اتفاقات اقتصادية, وفق شروط مجحفة بحق الشعب السوري وسورية مع عدم ضبط التنفيذ بما يؤدي إلى ثنائية الضرر، وقد أدت هذه الاتفاقات إلى ضرر كبير على مختلف الصعد والقطاعات من الزراعة إلى الصناعة إلى السياحة مقابل بعض الاستثمارات التي لا قيمة كبيرة منها, فأغلقت مئات المنشآت الصناعية والحرفية وزادت البطالة, وزاد الاستيراد، وحدث إغراق لكثير من البضائع التي راحت تدخل السوق من تركيا أو من الدول العربية بمخالفة صريحة للاتفاقات, وهذا تم نتيجة لعدم توفر الإمكانات وعدم المتابعة الدقيقة لتنفيذ هذه الاتفاقات, بالإضافة إلى مزايا كثيرة لحركة الترانزيت، والتي هي بالأساس ميزة تتمتع بها سورية بسبب موقعها الجغرافي المميز، والذي يشكل البديل الوحيد لعبور شاحنات البضائع والسياحة لتركيا ولبعض الدول العربية كعلاقات بينية, وفق تكلفة منخفضة، مع علمنا ما مقدار أهمية تكلفة النقل على تكلفة تصدير السلعة بشكل عام.

وبذلك فإن هذه الاتفاقات قدمت هدية مجانية للدول الأخرى تتمثل في تسويق وترويج مجاني لسلعها، والتي يعد الانتباه إليها من أهم مبادئ علم الاقتصاد وأكثرها صعوبة, ترافق هذا مع ثقل سياسي كبير لتركيا تلازم مع هذا التفوق الاقتصادي, وبناء عليه فقد كانت هذه الاتفاقات عبارة عن خروج عن مبدأ المنفعة الاقتصادية والبراغماتية التي تقوم عليها العلاقات بين الدول، وخاصة النامية، لأن للدول الكبرى حسابات أكبر من حيث المنفعة الاقتصادية الكلية، بحيث قد تكون العلاقة مع بعض الدول بمنفعة قليلة، لكن ضمن الإطار الكلي تكون ذات فائدة كبيرة, كما هي علاقة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني أو مع بعض البلدان التابعة لها.

من هنا نقول: إن ما قامت به هذه البلدان من إنزال عقوبات بحق بلدنا دون خجل، هو مصلحة وطنية لبلدنا، كنا سنخجل من اتخاذه، لكنهم قدموه لنا على طبق من ذهب, وذلك إن كان استثماره بشكل صحيح, ومن جهة ثانية الخسارة التي ستنجم عن هذا القرار كبيرة ومؤثرة بشكل سلبي كبير على البلدان التي أقدمت عليه، وخاصة تركيا وبعض البلدان المحيطة, وكانت بمثابة إعادة الهدية المجانية التي قدمت لهم، والتي يجب محاسبة من أقامها، لما كان لها من ضرر كبير على مختلف البنى السورية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية والأمنية, ومن هذه العقوبات نستنتج أنها خارج إطار القوانين الاقتصادية ذات المصلحة لتلك الدول، وبالتالي فطالما لا تخدم مصالحهم وتضر بالشعب السوري، وتخدم البلد في حال الاستثمار الصحيح، فلماذا اتخذت؟؟ هذا لا يؤدي إلا إلى رؤية واحدة: إن هذا يدخل ضمن إطار القرارات وفق أجندة مسبقة من قبل المعلم الأكبر لهذه الدول وهي الولايات المتحدة الأمريكية, وبالتالي سوف ينجم عنها خسائر كثيرة وعلى مختلف الاتجاهات لتلك الدول، ويجب أن نلتزم بها، وأن لا نستثني أحداً منها بسهولة!..

المثال التركي

أصبحت تركيا بعد توقيع الاتفاقية معها، هي الوجهة لمئات الآلاف من السياح السوريين، فقد وصل عدد السياح السوريين المتجهين إلى تركيا إلى نحو المليون.. وأغلبهم كان هدفهم سياحياً بحتاً، وهذا بمعزل عن تسهيلات الزيارات المتبادلة بين البلدين، مما يعني أنه يجب التركيز على نوعية السياحة من الطرفين.

من جهة أخرى، فإن الدراما التركية التي عرضت في المحطات العربية بعد عمليات الدبلجة التي كانت تتم لها بخبرات فنية سورية، أدت إلى سبق إعلاني لتركيا وللبضائع التركية والسياحة التركية.

كما تم توفير نسبة مهمة من تكلفة تصدير البضائع عبر سورية اختصاراً للمسافة، بسبب المزايا التفضيلية وبسبب سعر الوقود المنخفض مقارنة بسعرها في بلدهم.. فاتحاد النقل البري التركي المكون من ١٢٠٠ شركة، ويحوي ٤٥٠٠٠ شاحنة متطورة يعتبر من أكبر اتحادات النقل في العالم, والمميزات التي تقدم للشاحنات التركية في سورية لا تقدم لها من أية دولة بالعالم..

وبالنسبة للبلدان العربية, فإن الأردن تستورد ٦٠٪ من تجارتها الخارجية عبر سورية والعراق ٤٥٪ من الصادرات السورية, وطبعاً البدائل ستؤدي إلى زيادة التكلفة..

وللزيادة في التوضيح فإن الجدول (رقم١) يبين حركة التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٩ /مليون ليرة سورية /

من خلال الجدول تمكن ملاحظة ما يلي:

● زيادة حجم الاستيراد خلال فترة الدراسة بحسب الرقم القياسي، إذا اعتبرنا عام (٢٠٠٠) سنة الأساس كما يلي: (١٠٠ ٪- ٨, ٢٦٧ ٪- ٣, ٢٨٣ ٪ - ٠٢, ٣٦٥ ٪- ٦, ٤٤٧ ٪ -٦, ٣٨٠٪).

● تحول الميزان التجاري من فائض عام ٢٠٠٠ بمقدار حوالي ٣٤ مليار إلى عجز بقيمة ٢٠٧مليار عام ٢٠٠٩، مع المحافظة على بنية السلع في الاستيراد والتصدير من حيث سلع استهلاكية ورفاهية, كانت نسبة الآلات والمعدات قليلة وكذلك بالنسبة للتصدير ثقلها مواد خام أو نصف مصنعة, وبالتالي القيمة المضافة قليلة، وهذا يعني أن حركة الاستيراد كانت هي رافعة للنمو، ولكن النمو القائم على الاستهلاك الذي لا تأثير فاعل له بعملية التنمية, من حيث انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية, وكان لهذه الحركة الاستيرادية انعكاسات خطيرة على الصناعة والزراعة السورية, وكذلك على بعض الحرف والمهن، مما أدى إلى خروج الكثير من السلع الوطنية من التداول، وتحول الكثيرون إلى عاطلين عن العمل، كما نتج عن ذلك إثراء العشرات من التجار وأصحاب المصالح غير الشرعية..

● نلاحظ الحجم الكبير لحركة الترانزيت، وهو ما يوفر على البلدان المستوردة الكثير من التكاليف والأعباء بحكم موقع سورية، فالتسهيلات راحت توفر لهم تطور قيمة حجم الخدمات الترانزيتية من ١١٩ مليار عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٥ مليار عام ٢٠٠٥، ومن ثم إلى ١٩٠ مليار عام ٢٠٠٦، لينخفض إلى ١٠٩ عام ٢٠٠٧، وإلى ١٢٦ مليار عام ٢٠٠٨، وإلى ٩ مليارات عام ٢٠٠٩، وما لهذه الخدمات من آثار اقتصادية واجتماعية على بلد المنشأ وبلد المقصد.

المصالح التركية والعربية عبر سورية

أما ما يتعلق بتفاصيل العلاقات التجارية بين تركيا وبعض البلدان العربية المجاورة، فكانت كما يوضح الجدول (رقم٢) الذي يبين تركيبة الميزان التجاري حسب البلد بآلاف الليرات لعام ٢٠٠٩

من خلال الجدول (٢) نجد ما يلي:

● شكلت تركيا ما نسبته حوالي ٣٪ من الصادرات السورية, وما نسبته ٦, ٧٪ من الواردات وفق عجز يبلغ حوالي ٤٠ مليار ليرة سورية في حال حسبنا إعادة التصدير ضمن بند التصدير..

● وبالنسبة للدول المجاورة لسورية العراق شكل ما نسبته ٧, ٢٥٪ من الصادرات، و٢٠٪ من الاستيراد، وحوالي ٠, ٥٪ من إعادة التصدير، وفائض بمقدار ١٢٦ مليار ليرة سورية.

● بالنسبة للأردن، فإن الفائض وصل حتى حوالي ٩ مليارات، أي ما نسبته حوالي ١, ٢ ٪ من المستوردات، وحوالي ٣, ٣٪ من الصادرات و٢, ٤٪ من إعادة التصدير.

● وبالنسبة للبنان ٣, ٣٪ من الصادرات و١٪ من الواردات بفائض حوالي ١٠ مليارات ليرة سورية..

● وبالنسبة لمصر ٤, ٠٪ من الصادرات و٧, ٥٪ من الواردات وبعجز حوالي ٣٨ ملياراً.

● السعودية حوالي ٦, ٥٪ من الصادرات وحوالي ٤٪ من الواردات وبعجز تجاري حوالي ٦٠٠ مليون ليرة سورية مع حساب إعادة التصدير.....

كل هذا عدا عن ما انعكس على السياحة البينية بين هذه البلدان وتركيا.

● العقوبات المفروضة على سورية هي معاقبة للدول التي فرضتها، وخسارة للمزايا التي كانت تستفيد منها على حساب المصلحة الاقتصادية لسورية.

● أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تشوه في البنية العامة لتركيب الميزان التجاري ولبنية السلع السورية, بحيث كانت تميل بشدة إلى النفس الاستهلاكي على حساب تطوير البنية الصناعية والإنتاجية, مما نجم عنه الكثير من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية.

خلاصة واستنتاجات

هكذا نرى أن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد أدت إلى تشوه في البنية العامة لتركيب الميزان التجاري ولبنية السلع السورية, بحيث كانت تميل بشدة إلى النفس الاستهلاكي على حساب تطوير البنية الصناعية والإنتاجية, مما نجم عنه الكثير من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية الطارئة, وهو ما يوجب القيام بإعادة قراءة شاملة وإعادة رسم الخارطة بما يعيد للميزان السوري توازنه، ويعيد للزراعة والصناعة والحرف السورية مستواها، من أجل التخفيف من حدة التناقضات والانعكاسات السلبية على البلاد والاقتصاد فيها، وبما يعيد المنفعة الاقتصادية للشعب السوري التي هي الأساس والمعيار..

لقد جاءت هذه العقوبات لتشكل خطوة في هذا الإطار, خصوصاً في حال توفر النية الصادقة من أجل الاستفادة منها بما يخدم مصلحة البلد. ومما لا شك فيه أنه سيكون هناك محاولة أكيدة من الدول السابقة لتهذيب العقوبات أو لعدم تنفيذها، وذلك بسبب الضرر الكبير الذي ستخلفه عليها، وخاصة بالنسبة لدول الجوار، وأكثرها لتركية، بسبب التناقضات الداخلية وظروفها الذاتية وظروفها الدولية وعلاقاتها مع دول الجوار. ولكن السؤال الهام هنا: هل تتواجد النية لنرى شيئاً في هذا الاتجاه؟ وهل سيحاسب من أوقعنا بهذا الفخ نتيجة السياسات الاقتصادية المدمرة التي اتبعها؟.

❖محاضر وعضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية

■■

الجدول رقم (١)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستيراد	١٨٧٥٣٥	٥٠٢٣٦٩	٥٣١٣٢٤	٦٨٤٥٥٧	٨٣٩٤١٩	٧١٤٢١٦
التصدير	٢١٦١٩٠	٤٢٤٣٠٠	٥٠٥٠١٢	٥٧٩٠٣٤	٧٠٧٧٩٨	٤٨٨٣٣٠
إعادة التصدير	٥٤٧٤	٩١٤٠	٨٤٦١	١٩١٧	٨٧١٦	١٨٦٨٦
إدخال مؤقت	٢٤٠٢	٧٥٧٣٧	٥٣٦٥٦	٣٠٠٢٠	٧٦٠٧	٤٢٠٧١
الفائض والعجز	+٣٤١٢٩	_٦٩٦٠٨	_١٧٨٥١	_١٠٣٦٠٦	_١٢٢٩٠٥	_٢٠٧٢٠٠
الترانزيت	١٨٨٨٨	١٦٤٥٠٨	١٩٠٤٠٢	١٠٩٨٧٦	١٢٦١٩٢	٩٠١٣

الجدول رقم (٢)

	إعادة التصدير	الصادرات	الادخال المؤقت	المستوردات
الأردن	٧٩٦٨١٤	١٦١٨١٧١٦	٥٣٦٠	٨٣٠٦٠٧١
السعودية	٨٨١٠٣٧	٢٧٤١٨٢٦١	٢١٧٦٢٨	٢٨٩٠٨٤٢٠
العراق	٣٩٢٣٢٧٦	١٢٥٧١١٣٢٤	٥	٣٦٦٣١٨٦
لبنان	١٠٤٥٧٩٧	١٦٢٩١٥٨٨	١٧٢٧٠٢	٧٢٢٠٩٢٦
الإمارات	١١٥٩٦٢٦	٨١٠٠٧٦٨	٦٨٥٢٨٣	٩٥٥٨٦٥٨
مصر	١٠٠٩٨٠٠	١٦٩٧١٧٩	١٤٥٣٩٩١	٤٠٥٢١٩٢٦
الجزائر	٢٤٠٩٥	٩٠٥٦٣٤٧	٥٦٤٨٦٠	٦٣٧٧٣٣
بلدان أخرى	٥٧١١٠٥٦	٣٦٧٨٧٢٧٤	٨٢٣١٥١	١٨٦٤٧٨٣١
تركيا	٥٢٤٣٩٧	١٤٧٠٧٤٤٥	٣٩٦٧٢٩٧	٥٤٢٦٩١٩٥
المجموع العام بالنسبة لسورية	١٨٦٨٦١٩٥	٤٨٨٣٣٠٢٦١	٤٢٠٧١٢٣٣	٧١٤٢١٥٥٩٤

فرانز فانون.. سيرة حياة

لا تزال شخصية فرانز فانون، ابن المارتينيك، الشهير بنضاله ضد الاستعمار حاضرة في الأذهان. ومن آخر الأعمال عن سيرة حياته، وربما أكثرها اكتمالا، صدر قبل أسابيع قليلة في فرنسا العمل الذي أعدّه عنه دافيد ماساي، الذي توفي قبل فترة وجيزة وهو في الثانية والتسعين من العمر، تحت عنوان: «فرانز فانون، سيرة حياة».

يشير المؤلف في بداية كتابه أنه أراد كتابة سيرة حياة فرانز فانون، صاحب العمل الشهير «المعذّبون في الأرض» الصادر عام ١٩٦٢، في الوقت الذي بدا فيه أن العالم قد نسيه. وكذلك بعد أن كان كثر من حاولوا أن يرسموا له صورة «كاريكاتورية»، هذا إذا لم يواجهوه بالرفض وعدم الفهم. ويشير المؤلف أن آخرين أرادوا اختزال فرانز فانون، إلى مجرّد مناضل باسم «العالم ثالثية». كما فعل بالتحديد جان بول سارتر. لكن فانون الثوري لا يزال يثير الكثير من التساؤلات، وكذلك الأمر عن الدور الذي لعبه. ويطرح المؤلف السؤال التالي: من كان في الحقيقة فرانز فانون؟ ويؤكد المؤلف أن فرانز فانون كان بعيدا جدا عن صورة الرجل العنيف والداعي للعنف الذي رسمه عدد من الكتّاب مثل باسكال بروكنر في كتابه الذي حمل عنوان: «نحيب الرجل الأبيض»، أو الفيلسوف آلان فينكلكروت الذي اعتبر أن أفكاره هي التي استلهم منها أبناء ضواحي المدن الفرنسية الكبرى عنفهم أثناء اضطرابات صيف عام ٢٠٠٥.

مقابل هاتين الصورتين وغيرها من الصور التي تقدم فرانز فانون على أنه كان مجرد مثير للشغب، يشرح كاتب هذه السيرة أنه كان يمتلك بُعدا استثنائيا من حيث الرؤية المستقبلية التي



اتسم بها. وبهذا يمثل هذا العمل نوعا من إعادة الاعتبار له بعد خمسين سنة من وفاته. ويصف المؤلف نفسه عمله أنه محاولة لرسم صورة رجل تحرر من الاستعمار.

ومن الأفكار التي يؤكد عليها المؤلف في شخصية فانون قوله أن سنوات طفولته تضيء الكثير مما عرفه في سنوات شبابه وإضافة أن مسار حياته يجد نقاط ارتكازه في تربيته الأسرية وما عرفته من أفكار. وأن ذلك الطفل المولود في المارتينيك كان ملك كرة القدم بين رفاقه. وإذا كان قد اكتسب منذ تلك الفترة جسدا صلبا فإنه لم يكن هناك ما ينبئ أنه سيصبح صاحب القلم الذي كتب «المعذبون في الأرض» وصاحب مقولة: «الجلد الأسود والأقنعة البيضاء».

كان فانون، كما يقدمه المؤلف، قاسيا إلى حد ما، في محادثاته مع الآخرين، ولكنه كان محبا للمعرفة ومنفتحا على الآخر. وينقل المؤلف عن المؤرخ باسكال بلانشار عنه: «لقد حطّم قبل الآخرين بكثير الحدود الضيقة حيث تجد كل مجموعة نفسها أسيرة عالمها ولونها. وقد اخترق المرآة الاستعمارية وفتح الطريق التي كان قد نجح القلّة من الناس في ولوجها والذين حملوا أسماء مثل ألبير كامو وألبير لوندر وأندريه جيد».

وعن هوية فرانز فانون، يرى المؤلف أنه كان متعدد الهويات. قالوا عنه إنه مارتينيكي وأسود ومتشرّب للثقافة الفرنسية وجزائري وإفريقي. لقد كان فانون يمتلك عددا كبيرا من المسميات مما يسمح برؤيته من خلال منظور الاختلاف. وكان فانون يعتقد بما هو كوني لدى الإنسان.

عاش فرانز فانون في أجواء المدينة. وكان محبا للمرح أثناء سنوات مراهقته. وجعلت منه قوة شخصيته نوعا من رئيس العصابة الذي تحوّل بعد ذلك إلى ممارسة القراءة في عزلته. بكل الحالات لم يكن هناك ما يسمح بالتفكير أنه سوف يغدو أيقونة للعالم ثالثية الثورية. كما يكتب مؤلف هذه السيرة. ثم يحدد القول أن نزعته نحو الرفض والتمرّد تعود إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية التي وضعت حدا نهائيا لنشاطات الشغب ولساعات القراءة في المكتبات.

أيقظت تلك الحرب وعيه المناهض للعنصرية ورفض مفهوم السواد المرتبط بالعبودية الذي كان قد نبّه إليه أستاذه بمادة الأدب في الثانوية إيمي سيزار، المتوفى عام ٢٠٠٨. وعلى خلفية مثل تلك الذهنية تكوّنت لديه نزعة الطموح لاكتساب رؤية كونية وانتماء كوني للإنسان بعيدا عن ثنائية الأبيض والأسود. ولم يكن فرانز فانون يتردد في تأكيد القول: «العبد الأسود- غير موجود. وكذلك الأبيض ليس موجودا». ذلك بمعنى أنه لم يكن يرغب في تحديد نفسه داخل هوية حصرية.

وكان يعتبر أن الحرية واحدة ولا تتجزأ. هكذا التحق في جيش فرنسا الحرة، ضد الاحتلال النازي. لقد كان جنديا أسود في جيش أبيض على خلفية إحساسه أنه كان مواطنا من الدرجة الثانية، الأمر الذي دفعه للتساؤل عما إذا كان مارتينيكيا أسود أو أوروبيا أبيض.

ذلك بعد ملاحظته أن الجنود السود لا يتلقون معاملة الجنود البيض نفسها. ثم لاحظ في باريس ثم في ليون، حيث درس الطب، أن المهاجرين يتم عزلهم على أسس عنصرية عرقية- وجغرافية. تجربته تلك شكلت موضوع عمله: «جلد أسود وأقنعة بيضاء» الذي كان ثمرة سبع سنوات من التجارب والملاحظات، كما يكتب فانون نفسه.

أما الحكمة التي مثلت عمق مسار فانون فهي الحكمة التي مثلت عمق مسار فانون أما الحكمة التي مثلت عمق مسار فانون النضالي فيحددها المؤلف في القول: «لا يكفي تحرير الأرض ولا بد من تحرير العقول».

■■

تعددت الرعيان والكذب واحد

◄ **حسني هلال**

لاشك أن المواطن العربي، يتحمل قسطاً من مسؤولية ما يجري في بلاده. لكن ذلك لا يمكن أن يُقارن، بما يجب أن يتحمله أصحاب الأمر والنهي في البلاد العربية. لذا من غير المفيد ولا الصحيح، أن نلوم اليوم، هذا المواطن المستلب والمقهور. إذا ما عبّر، أخيراً، عن استيائه وتذمره وغضبه، مما وُصِّلنا إليه من أزمة كارثية مستعصية، تفتقت عن تظاهرات واحتجاجات وتجييش واغتيالات.

فليس من الإنصاف ولا العدالة. أن نضع الحق على المواطن، لعدم تصديقه قياداته المتعاقبة وحكوماته ومسؤوليه. القيام بالإصلاحات والتغييرات الضرورية المطلوبة، العادي منها أو «المرهون بأجواء وظروف مناسبة». كما ليس من المنطق. تحميل ذلك المواطن، فوق ما يحمله أصلاً من أعباء معيشته –ولا أراها قليلة. أو التسبب في شحّ وفقدان بعض المواد من السوق. هذا على الرغم من مشاركته فعلياً، من حيث يدري أو لا يدري، أحياناً، بذلك. أمّا المبرّر الذي اعتمدته واستندت إليه في تبرئة المواطن، أو بالأصحّ، تحميله القسط الأخف من المسؤولية، فأعزوه لسببين رئيسيين:

أولهما: هو أن المواطن في بلادنا. وعلى عكس ما هو منصوص في القوانين. متهم حتى تثبت براءته، التي غالباً ما تأتي مع إثبات حسن نيته، بالانضواء في صفوف الحزب الحاكم.

والثاني: هو أن المواطن عندنا منذ الصغر، وقصة «الراعي الكذّاب» حاضرة في ذاكرته. يسمعها من جدته وأمه طفلاً.. يقرؤها على مقاعد الدراسة في الصفوف الأولى يافعاً.. ويتندّر بها أمام زملائه وصديقاته مراهقاً. وما زال الرعيان «الأكارم» على اختلاف عديدهم وعُدَدهم ومستوياتهم وأنواعهم، حتى تاريخه، يتناوبون الكذب عَلى مواطنهم. في الوقت الذي اكتسب فيه أخونا المواطن، مناعة ضد تصديق تصريحات المتجشمين رعايته، ووعودهم، حتى ولو حدث وصدقوا مرّة. في طرف الزمان -أو بعض مرّة!

سؤال بتّ أقضُ مضجعه. بمحاولاتي الإجابة عليه، دون جدوى..

سؤال، أضعه على طاولة الحوار الوطني الشامل المزمع – في حال جرى وشمل – أمام المسؤولين، سلطة وموالاة ومعارضة وفريقاً ثالثاً. هو، لمَ لَمْ نستفدْ طوال السنين والأجيال والعهود الماضية، مَن العبرة والعظة والتحذير الموجود في قصة الراعي الكذاب!؟

hosnyhlal@hotmail.com

حملة تحريض إعلامية إسرائيلية تستهدف الشاعر المقدسي نجوان درويش

يتعرض الشاعر والناقد في القسم الثقافي لجريدة «الأخبار» اللبنانية الصحافي الفلسطيني المقدسي نجوان درويش، لحملة تحريض إعلامية إسرائيلية شرسة، بعد تناقل صحف إسرائيلية ومواقع صهيونية في فرنسا والولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأخرى، خبراً نشر في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠١١، يتحدث عن رفضه المشاركة في ندوة تجمعه والأديب الإسرائيلي موشيه ساكال خلال فعاليات «الصالون الأدبي الثالث لدول البحر الأبيض المتوسط» الذي أقيم في مدينة مرسيليا في فرنسا.



وجاء في الخبر أن ساكال أُعطي الإذن بالحديث خلال النقاش، فقال أمام الجمهور إنه ذُهل «لأنهم كانوا يتحدثون عن الخريف الإسرائيلي بدلاً من الحديث عن الربيع العربي، وأنه من عائلة سورية – مصرية وروايته (يولندا) تتحدث عن ذلك». ويؤكد درويش أن «الخبر مليء بالأكاذيب ويحرّف الحقائق»، وأثار حملة من التشهير والابتزاز ضده، ويحاول أن يُظهر الإسرائيلي كضحية على حسابه بافتعال تهم جاهزة له «كمعاداة السامية والتحريض على الكراهية»، ويشير إلى أن الكاتب الإسرائيلي كذّب عن لسانه قائلاً إنه صرّح بأن «اليهود من أصل عربي هم أكثر من يكره الفلسطينيين». ولفت إلى أن الصحافة الإسرائيلية هاجمته وحده «متغاضية عن موقف كتّاب عرب آخرين شاركوا في الندوة نفسها وعبّروا عن الموقف نفسه»، وذكر منهم الكاتب المصري خالد الخميسي واللبناني أنطون جوكي.

وأكد درويش أنه أبلغ منظم الصالون الكاتب بيار أسولين بموقفه وهو في فلسطين، وكان أسولين أكد له أن البرنامج تغيّر، لكن حين وصل مع بقية الكتّاب العرب تحوّلت الندوة إلى فخ لابترازهم، ومعاقبته هو شخصياً على قناعاته وآرائه «الرافضة لقبول الرواية الاستعمارية الصهيونية».

■■

السخرية عند شعراء الرومان

◄ **حسام زيدان**

تميز النتاج الأدبي للشعوب بأساليب مختلفة للتعبير عن الذات الإنسانية، وكانت السخرية أحد أهم حالات تصوير الواقع وانتقاده، فكان اليونان قد نشطوا في مجال المسرح الكوميدي، أما الرومان فاشتهروا بفن القصائد الساخرة، وكان يطلق عليها اسم «ساتوراsatura **»، حيث كان هذا الفن أقرب لمزاجهم العام وطبيعتهم الخاصة.**

أبدع الرومان من خلال هذا الفن الأدبي الكثير من الروائع، و تنافس في صناعته الكثير من كبار شعرائهم بانتقاد الواقع الاجتماعي السائد في ذاك العصر، وخلقوا من الساتورا باباً واسعاً، ومرحلة خصبة تشكلت فيها أروع ما كتب بالأدب الروماني القديم.

إن الساتورا تحتاج من الشاعر أن يتمتع بدقة ملاحظة عالية وسرعة بديهة وروح الفكاهة، وأن لا يفتقر إلى اللباقة في التعبير، ويأتي الشعور بالسخط والنقمة من أهم مقومات شاعر الساتورا، فلا يترك أي سلبية من السلبيات المتعلقة بالأخلاق والسلوكيات السائدة في المنظومة الاجتماعية في عصر الرومان إلا وتناولها، وأطلقوا ألسنتهم كالسياط بلغة نارية تفتقد للدبلوماسية، وكانوا يحاولون أن ينبهوا إلى فداحة ما أصاب الكيان الاجتماعي للواقع الروماني، وما يلحقه من تهديد لكينونته، من خلال مهاجمة الانحراف بين أفراد المجتمع بكافة طبقاته. ولم يستطع اليونان أن ينافسوا الرومان في هذا المجال، فقد تفرد الرومان في هذا الفن الإبداعي وسلكوا به دروباً مختلفة عن المسرح الكوميدي اليوناني، ومنحوا الساتورا طابعاً رومانياً مميزاً، و من أشهر أقلام الرومان في فن الساتورا كان «إنيوس»، الذي كانت تعني



الساتورا عنده الخليط سواء أكان في الشكل أو في المضمون بين الشعر والنثر، وتظهر السخرية في كثير من شذراته كواحد من عناصر أخرى كثيرة تميز إبداعه، وجاء بعده «لوكيليوس» في القرن القاني قبل الميلاد، التي كانت تعني عنده الساتورا الخليط لكن على مستوى الشكل، وظهرت عنده أول ملامح النقد، وهو يرسخ قواعد هذا الفن ويؤكد ملامحه، وتتميز لغة لوكيليوس بالقوة الكبيرة والحيوية المفرطة، رغم أنه أساء استخدام الكثير من التعابير، ضمن فكرة أنه يريد أن يكون صافياً في لغته، فكتب باللغة المحكية «لغة الشارع» وكتب بلغة الجنود القاسية، وكان مبرره أن لغة الساتورا تتسم بالخشونة أحياناً وباستخدامها التعابير الفاحشة أحياناً أخرى، كي لا يقلل شاعر الساتورا من القيمة الهجائية لما يكتب.

وحذا الكثير من الشعراء الرومان حذو لوكيليوس، ولم يتورع الشاعر الروماني المهذب هوراتيوس عن تقليد لوكيليوس في الكثير من قصائده الهجائية، لأنه لم يستطع أن يتخلى عن السمة الجوهرية في شعر الساتورا وهي خشونة التعابير واللغة النقدية. ورغم ذلك لم يضع الرومان لوكيليوس في مكانة متقدمة في تأريخهم عن هوراتيوس، بل في صدارة الشعراء أجمعين، حيث استخدم أوزاناً شعرية متنوعة منها السداسي والسباعي والتروخي، ليكون أول شاعر ساخر يستخدم كل الأوزان الشعرية، وأكثر من استخدام الوزن السداسي الذي أصبح فيما بعد بوزن الشعر الساخر.

وتميز شعر لوكيليوس بسلاسة التنقل بين المواضيع رغم أن الكثير من النقاد أتهم لوكيليوس بعدم الانسجام لكثرة تنقله بين المواضيع، وإرخائه على قصائده طابع البساطة، وصبغت قصائده بالتهكم اللاذع وأقوال الحكمة الباسمة ضمن وعظ فلسفي لمتجول في شوارع روما، ليضع لوكيليوس الذي كان في الأصل جندياً هدفاً بين عينيه، وهو تثقيف الشارع وتعليمه.

ونلاحظ في شعر لوكيليوس الاعتزاز الكبير بالثقافة الرومانية، رغم حالة التواصل الشديد مع اليونان الذين تركوا أثراً في شتى العلوم والفنون في مختلف الحضارات، إلا أن شعره لا يمكن مقارنتها بأشعار أرخيليوخوس، وتختلف اختلافاً جذرياً عن كوكيديات يوبولوس وأريستوفانيس، مع العلم أنهما من أهم مصارد لوكيليوس كما زعم هوراتيوس، إلا أن كوميديات أرستوفانيس كانت عبارة عن مسرحيات خيالية، منظومة شعراً وتحلق في فضاء آخر، وكثيراً ما كان يتخللها الرقص و الموسيقى، أما أشعار لوكيليوس فكانت أشعاراً درامية نظمت لتقرأ رغم احتوائها على حوار مفعم بالحيوية والتراكيب البسيطة والمفهومة، و اختلفت أشعار لوكيليوس عن مسرحيات أريستوفانيس بأنها عالجت شخصيات حقيقية ومعاصرين للشاعر لوكيليوس لكن بروح الناقد الساخر، ولم يكن يقصد هجاء شخص بل الإصلاح بمنظومة اجتماعية وسياسية.

ومع التطور الزمني تداخل النثر والشعر في الفن الساتورا، حيث خرجت أعمال مركبة بين النثر والشعر سميت بالساتورا المينبية، و برع فيها عدد كبير من أدباء الرومان مثل سينيكا، وتعتبر رواية بترونيوس الاجتماعية التي وصلت إلينا تحت عنوان «ساتيريكون» عملاً نوعياً ورائداً في مجال الرواية الاجتماعية الناقدة والساخرة، وكان من أهم أدباء الرومان.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/12/14) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

أسطورة الكعب الأعمى

◄ ديف زيرين، زاتش زيل
ترجمة: موفق إسماعيل

لا شك أن كرة القدم العالمية خسرت أحد أبطالها في الأسبوع الماضي برحيل لاعب خط الوسط البرازيلي المخضرم، وكابتن فريق البرازيل في كأس العالم، عام ١٩٨٢. ولكن الإحساس بفقد قائد الميدان، الطويل النحيل ذي اللحية الكثة، حامل اسم الفيلسوف سقراط، لا تحده الأوساط الكروية، لأن «سقراط برازيلييرو سامبايو دي سوزا فييرا دي أوليفيرا» كان واحداً من أولئك الرياضيين الذين يتمتعون بشخصية ثرية وسمات إنسانية غامرة تجعل مكانتهم تتجاوز خطوط تماس اللعبة.



فاهتمامات ومواهب وإنجازات سقراط كانت مذهلة. فهو طبيب وموسيقي وكاتب ومحرر زوايا صحفية وناشط سياسي وناقد تلفزيوني. وفي ركن ما وسط كل هذا، إضافة لقيادته فريقاً يمكن اعتباره أكثر الفرق فنيّة نحو سدة مجد غير مسبوق، وجد متسعاً للوقوف بجرأة متحدياً ديكتاتورية عسكرية حكمتْ البرازيل عقوداً من الزمن.

إلى جانب زيكو، فالكاو، سيرجينهو، إيدر، في خط وسط فريق عام ١٩٨٢ البرازيلي، مزج سقراط حرفيته وتسجيله الأهداف المستحيلة بسحَر إبداع فريد. وإذا كان لفرح لعب الأطفال أن يجتمع يوماً مع حدة المنافسة فلا بد أنهما اتحدا في الفَريق الذي قاده سقراط إلى نهائيات كأس العالم في إسبانيا، بتجسيد لوصف إدواردو غاليانو لكرة القدم البرازيلية بأنها «اللعب الأجمل في العالم، المجبول من خدع خصر وتلويّات جذع وساقين منطلقتين، مستوحاة من رقصة محاربي العبيد السود «كابويرا»، ومن نشوة رقصات الأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة.... تخلو كرة القدم البرازيلية من الملائكة الحقيقيين، تماماً كخلو جبال ريو من أي أحد».

قارب سقراط الرياضة باندفاعته وبالانفلات ذاته الذي صبغ نواحي حياته. شرب ودخن ولعب بلا ضوابط. يختزل طيشَه في العيش واللعب ختمُ حضوره في الملعب بتلك التمريرة الكعّابية المغْفَلة. ويمكن القول، إلى حد كبير، إن سقراط لم يُمسِ لاعباً محترفاً إلا بعد طول تفكير، ولم يتفرغ للاحتراف بدوام كامل إلا بعد أن انضم إلى «كورينثيانز» في الرابعة والعشرين من عمره. وبعكس معظم الرياضيين المحترفين رفض التنازل عن مواقفه السياسية قبل دخوله الميدان.

وعلى النقيض من بيليه، لم يعقد سقراط يوماً صلح سلامٍ مع الديكتاتورية البرازيلية لا سياسياً ولا مالياً. وفي الواقع، بخبرته الطبية، وشعره المنسدل ولحيته المتَفلتة وسياساته المقاومة لم يكن يشبه بيليه إلا بنذر يسير من شبهه بتشي غيفارا، بلا مبالغة. وربما هو اللاعب الوحيد الذي نظّم يوماً خلية اشتراكية من بين زملائه. وساهم، في ساو باولو، ببناء نادي «كورينثيانز» وفريقه على أسس سياسية راديكالية. ليغدو مع مضي الوقت نقطة علام للتعبير عن السخط الوطني الموجه ضد ديكتاتورية العسكر حاكمة البرازيل.

حكم الجيش البرازيل منذ عام ١٩٦٤، بعد الإطاحة بالرئيس اليساري غولارت الذي كان وعد الشعب بإعادة توزيع الأراضي الزراعية وتأميم الصناعة. وحينما بدأت الديكتاتورية بالترنح تحت ضغط الناس والكساد في أوائل الثمانينيات، كان سقراط وزميله «ولديمر بيريز»، رئيس النادي، ينظمان ويلعبان ضمن فريق نادي «كورينثيانز» المشهور باسم «تايم دو بوفو» أو «الفريق من أجل الشعب» ترويجاً لفكرة قوة ممارسة الديموقراطية. ومن خلال تعاونهما أصبح أعضاء النادي واللاعبون يتحكمون باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بهم وبالنادي، وكما ذكر سقراط آنذاك «يتساوى جميع أعضاء النادي بحق التصويت، من النادل إلى المدير، وكل الأصوات لها الوزن والأهمية ذاتها».

فما عاد أحد يقرر عوضاً عن اللاعبين أوقات وجباتهم ولا حبسهم في فنادق إقامتهم لمدة ٤٨ ساعة قبل موعد المباراة، ولا منعهم من طباعة شعاراتهم السياسية على كنزات الفريق.

بهذا الشكل، غدا أكثر فرق أمريكا الجنوبية شعبية رمزاً للأمل، ليس للبرازيليين وحسب، بل لعموم قارة أنهكها طغاةٌ تسندهم الولايات المتحدةُ الأمريكية. وفي طريقه لإحراز ١٧٢ هدفاً في ٢٩٧ مباراة لمصلحة نادي «كورينثيانز»، غدا سقراط شخصية شعبية محبوبة وعصية لا تطالها أيدي نظام حكم العسكر.

تكمن مأساة وفاة سقراط في رحيله المبكر (٥٧ عاماً من العمر فقط)، وكذلك في توقيت رحيله. فمع اقتراب إقامة بطولة كأس العالم ودورة الألعاب الأولمبية في البرازيل، كان سيغدو صوت النقد العالي المحتج ضد طريقة تنظيم مهرجانات الرياضة العالمية على حساب شعب البلد المضيف، ولمصلحة حفنة من «نخب» الدولة. فعندما سألته صحيفة «ذا غارديان»، أوائل هذا العام، عما يستفيده فقراء البرازيل من بطولة كأس العالم، أجاب سقراط: «سوف يختفي الكثير من أموال عموم الناس، ليظهر في جيوب قلة من الناس. وسوف تُبنى الملاعب الآن لتبقى قائمة في مكانها دهراً دون أن يستخدمها أحد!! كل شيء يدور حول المال. يتعين علينا اليوم إدامة الضغط الشعبي من أجل تحسين البنى التحتية والنقل وشبكة تصريف مياه المجاري، رغم اعتقادي بصعوبة تحقق ذلك». أيّ جرأة سياسية في إعلان موقف ضد إقامة بطولة العالم في البرازيل؟! إنما كان سقراط صريحاً في اللقاء ولم يَقصُر ملاحظاته على ما يتعلق بكرة القدم بقوله «ما نحتاج تغييره هو هذا التركيز الدائم على التنمية، بينما علينا إعطاء الأولوية للكائن البشري، للإنسان. للأسف، في هذا الكوكب المعولم لم يعد الناس يفكرون بكينونة الإنسان بقدر ما يهتمون بالمال والاقتصاد و... الخ».

ما زال لدينا أمل بأن يلتقط جيل برازيلي جديد الخيط من حيث أفلته سقراط. ومع قدوم بطولة كأس العالم ودورة الألعاب الأولمبية إلى البرازيل الجديدة، نتوقع سماع صدى عزيمته يتردد في الشوارع.

■■

بين قوسين



تمارين سويدية

◄ خليل صويلح

الفاكهة المحرّمة

إذا رغبت أن تفتّش عن تفسير معاصر لمعنى «الدولة» في المعاجم العربية، فلن تجد. هناك إن شئت «المُلك»، أو «الخلافة»، أو «السلطان». اختر واحدة من هذه المراتب، وكن جندياً عند باب الملك، أو مهرجاً لدى الخليفة، أو عسساً في قلعة السلطان. في حال تبَحّرتَ في «لسان العرب» مثلاً، فستجد أن الدولة تعني «الغَلَبَة»، أو الاستيلاء على السلطة والثروة، ودالت دولة فلان ذهبت. أما بخصوص مفردات أعجمية مثل الحرية والمساواة والديمقراطية فهي كلمات نافلة، وفاكهة محرّمة وعسيرة الهضم، ولا محل لها من الإعراب.

المثير حقاً، إننا بعد عقود طويلة على الاستقلال من «ربقة» الخلافة العثمانية، وبناء الدولة الحديثة، نكتشف أن كل ما يتعلق بالمدنية مجرد هراء إذاعات وجرائد وندوات. الأحداث التي تشهدها البلاد اليوم بكل ألغازها، أفرزت على السطح مفاهيم جديدة لدى البعض، وذلك بالارتداد إلى الطائفة أو العشيرة أو القبيلة، والأفخاذ والبطون، وكل ما هو قبل مفهوم الدولة. على الأرجح فنحن نحتاج إلى «تمارين سويدية» صباحية وليلية للتدريب على الاختلاف والتعددية والديمقراطية لإعادة ترتيب البيت السوري، ولردم المسافة المحتشدة بالحفر والخنادق والألغام كي نصل إلى المواطنة بمعناها العميق.

رأي.. آراء

حتى بائع الخضار على الرصيف صار يردد عبارة «الرأي والرأي الآخر» في الدفاع عن بضاعته المغشوشة. لعل المعضلة تكمن هنا في هذه الثنائية الصارمة.

لماذا لا تكون هناك آراء متعددة تتجاوز ثنائية الجنّة والنار؟ ثنائية: وطني أو خائن، مؤمن أو ملحد، جرير أم الفرزدق، أدونيس أم محمود درويش، جمال عبد الناصر أم غاندي، كوسا محشي أم كباب؟

أفكّر بالكائن البشري ، وهو يرزح تحت ثقل الأسماء والمصطلحات والمفاهيم والأيديولوجيات. ربما لهذه الأسباب نصادف بشراً يكاد ينحنون على الأرض لالتقاط إنسانيتهم الضائعة؟

تحت وطأة الأرقام

ما كانت تشرئب إليه العيون تحت بند «خبر عاجل»، بات مضجراً اليوم، لفرط تكراره. مشهد القتل أو الزلزال، أو عدد ضحايا انفجار ما، أفقد الموت معناه تحت وطأة الأرقام التي تتجاهل اسم الضحية.

أحلام نجيب محفوظ

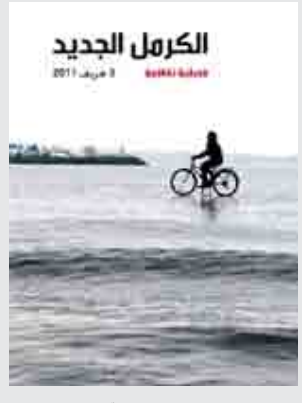
لمناسبة مرور مئة عام على ولادة نجيب محفوظ (١٩١١/١٢/١١) نختار هذا الحوار من كتابات «أحلام فترة النقاهة»: «سألت الشيخ عبد ربه التائه:

– متى يصلح حال البلد؟

– فأجاب: عندما يؤمن أهلها بأن عاقبة الجبن أوخم من عاقبة السلامة».

khalil.s@scs-net.org

جديد «الكرمل الجديد»



صدر عدد الخريف من فصلية «الكرمل الجديد» الثقافية عن «مؤسسة الكرمل الثقافية» في فلسطين.

جاء العدد الجديد في ٢٨٠ صفحة من القطع الكبير، وضم ملفين الأوّل عن إدوارد سعيد في الذكرى الثامنة لرحيله أسهمت فيه غادة كرمي بدراسة بعنوان «إدوارد سعيد والشتات الفلسطيني»، كما عالج إيلان بابيه في دراسة بعنوان «تأثير إدوارد سعيد على النقد ما بعد الصهيوني في إسرائيل».

وضم الملف الثاني «نوبل ٢٠١١» مقدمة تمهيدية إضافة إلى أربعين قصيدة للشاعر السويدي توماس ترانسترومر، الحاصل على جائزة نوبل للآداب هذا العام. ترجم القصائد إلى العربية الشاعر الفلسطيني سامر أبو هوّاش.

وفي باب الشعر قصائد للشاعر البحريني قاسم حداد وسامر أبو هوّاش. وفي باب الرواية ضم العدد فصلين من روايتين قيد النشر الأولى للروائي اللبناني إلياس خوري بعنوان «سينالكو»، والثانية للشاعر والروائي الفلسطيني إبراهيم نصر الله بعنوان «قناديل ملك الجليل». وفي باب القصة نشرت المجلة قصة قصيرة للقاصة والروائية المصرية منصورة عز الدين بعنوان «جنيّات النيل».

وفي باب الدراسات، ضم العدد دراسة طويلة للكاتب والناقد السوري صبحي حديدي بعنوان «محمود درويش، قصيدة الحب والنداء الملحمي»، وهي قراءة جديدة في ديوان «سرير الغريبة» لمحمود درويش.

ومن الجدير ذكره أن هذا العدد يصدر في ثلاث طبعات، في رام الله والقاهرة وعمّان.

جائزة نـجيب محفوظ تُمنح للشعب المصري



ضمن الاحتفال بمئوية نجيب محفوظ (١٩١١ – ٢٠٠٦)، قدّم قسم النشر في الجامعة الأميركية في القاهرة جائزة «نجيب محفوظ للرواية» للعام ٢٠١١ إلى الشعب المصري، تقديراً لإبداعه الأدبي الثوري.

وأعلنت مديرة الجائزة، سامية محرز أن القيمة المادية الرمزية للجائزة (ألف دولار) ستُنفق على نقش تذكاري على مدخل مقر الجامعة الأميركية المواجه لـ«ميدان التحرير»؛ حيث اشتعلت «ثورة ٢٥ يناير» في وسط القاهرة.

وقالت : «نجح المصريون خلال الأشهر الماضية، في إحداث ثورة في تراثهم الثقافي والشعبي»، معتبرة أن الكتابة والرسم على الجدران والشوارع أثناء الثورة، أي فنون الثورة، فضلاً عن أشكال وطرائق تعبير مختلفة برزت من خلال وسائل التواصل الحديثة، هي «من أهم الأسلحة التي ساندت المصريين خلال أصعب اللحظات المأسوية التي مرت عليهم طوال أيام الثورة».

لجنة التحكيم ضمّت سامية محرز، والنقاد هدى وصفي، جابر عصفور، محمد برادة، فخري صالح، ومدير قسم النشر في الجامعة الأميركية في القاهرة مارك لينز.

وخلال الحفلة، التي حضرتها أرملة نجيب محفوظ، عطية الله، وابنتاه فاطمة وأم كلثوم، احتُفل أيضاً بصدور «المكتبة المئوية لنجيب محفوظ»، وهي عبارة عن ٢٠ مجلداً تضم أعمال محفوظ الفائز بجائزة نوبل للآداب ١٩٨٨ ، والتي تُرجمت إلى الإنجليزية، وتشمل كل رواياته وثلاث مجموعات قصصية، وكتابَي «أحلام فترة النقاهة» و«أصداء السيرة الذاتية». واحتُفي بصدور ترجمة جديدة لرواية «زقاق المدق» أنجزها همفري دايفس.

يذكر أن قائمة الفائزين بجائزة نجيب محفوظ التي بدأ منحها في العام ١٩٩٦، تضم إبراهيم عبد المجيد، خيري شلبي، حمدي أبو جليل، يوسف أبو رية، أمينة زيدان، سحر خليفة، أحلام مستغانمي، إدوار الخراط، مريد البرغوثي، خليل صويلح، وميرال الطحاوي.

■■

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org
زار موقعنا بين عددين 434.884 زائراً